

تغيير المفتاح للسكاكي – ٦٢٦ هـ ، تأليف
ابن كمال باشا ، أحمد بن سليمان –
٩٤٠ هـ . كتب سنة ٩٨٥ هـ .
٧٥ ق ٢١ س ١٧×١٢٫٥ سم
نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن

الاعلام ١ : ١٣٠ دار الكتب المصرية ٢ : ١٨٢
أ – البلاغة العربية ٢ – علم البيان ، البلاغة العربية ٣ – علم المعاني ٣ – المؤلف
ب – تاريخ النسخ جـ – شرح القسم الثالث من
مفتاح العلوم للسكاكي . د – شرح المفتاح
للسكاكي .

وصل الى بوية عنده بعض وصلم

١٣٠٧

ولابن نباته

لا تخش من غم كغيم عارض فلسوف تكشف عن اضاءة بدره

ان تمس عن عباس حالك راويا فلكاننى بك راويا عن بشره

ولقد تمر الحادثات على الفتى وتزول حتى ما تمر بفكر

هون عليك فرب امر هايل دفعت قواه بدافع لم تدر

ولرب ليل بالهموم كذ مسلم صابرته حتى ظفرت بفجر

تغيير المفتاح
كمال پاشا
زاده

سنة ١٢٣١
من املاك الفقير الى ذي الجلال والاكرام
مصطفى بن محمد بيرام
عفى الله عنهما
آمين

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لسبقه في الاعتبار وذلك
لكونه اقدم في الاشتقاق واكثر في الاستعمال واوفر في الاشتمال على الخواص اعلم
ان مرجع الخبرية اراد بالخبرية ما به يمتاز الخبر عن قسيمه فقوله واحتمال الصدق و
والكذب تفسير لها الى حكم اراد بالحكم ههنا الحكم بمعنى ايقاع النسبة وانتزاعها لا الحكم



بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها الا انه لا يحتمل التوصيف بالاحتمال المذكور لانه ثم
اذ فيه حيثيتان يمكن ان يلاحظ المطابقة واللامطابقة بينهما احديهما حيثية كونه



نسبة بين طرفي قضية في حد نفسها وثانيهما حيثية كونه مدلولا للخبر ومقصودا للخبر
من كلامه بل لان المخبر لا يفعله بالاتفاق بخلاف الحكم بالمعنى الاول وايضا الحكم
المسمى بالاسناد الخبري انما هو الحكم بالمعنى الاول ويأبى التصريح من قبل المصنف بان مرجع
الخبرية الى الحكم المسمى به يحكمه اي يفعله حاكما فتعديته لتضمنه معنى الفعل كما يرشدك
اليه قوله فاعلا له المخبر اراد به من هو في صدد الاخبار ولا يلزم ان يكون في صدد الاعلام
كما سبق الى بعض الافهام لان الاخبار اعم من الاعلام والافهام في خبره بمفهوم
اي في اخباره بنسبة مفهوم فينتظم صورتي الايجاب والسلب لمفهوم اراد بالمفهوم
معنى المعلوم فيعم الذات المقابل للمفهوم الاصطلاحي واللام فيه للاشارة الى ان المسند
اليه هو العمدة الكبرى لانه الذي يقصد في الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه كما يحكم
اي كالحكم الذي يحكم المخبر حال من الضمير البارز في يحكيه فاعلا له اي للحكم اذا قال كان
يكفيه ان يقال كما اذا قال وانما اطنب تضمينا لكلامه اشارة الى ان المختار عنده

كون

كون الحكم المذكور فعلا ثم انه كان يكفيه ان يقول كما يفعل ذلك اذا قال وانما زاد
ما زاده للدلالة على ان ما ذكر على حسب ما هو الظاهر من كلام المخبر لا على حسب
ما هو الواقع فكم من خبر لا حكم فيه من المخبر في الواقع الا انك تفهم الحكم منه فالمرجع
حكم يوقعه المخبر او ينتزعه بحسب الظاهر وان كان شاكا فيه في نفس الامر هو لزيد
هو ليس لزيد زيادة اللام للتنبيه على ان الاصل في المسند ان يكون وصفا لا
الى حكم مفعول انما اطلقه ليعم مفعول الغير وفائدة التعميم له التنبيه على عدم
الفرق بين الاشارة الى حكم مفعول له والاشارة الى حكم مفعول لغيره فلا
مساغ لان يقال انما خص المشار اليه بالذكر حيث قال يشير اليه لانه محل الاشتباه
دون الذي لا اشارة فيه الى حكم اصلا كقولك مشكوك ان زيدا قايم لان مبناه
على ان يكون المراد الاشارة الى حكم مفعول للمشير اذ كونه مشكوكا انما ينافي ذلك
وليس في ايراد المثال من النوعين دلالة على تحقق الاشارة الى حكم مفعول
في جميع افراد كل منهما كما توهم كما اذا قال الذي هو لزيد وليس لزيد فان
فيهما اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان يجعل هذه الجملة صلة
فاوقعه اي اوقع المخبر الحكم والموقع في الحقيقة متعلق الحكم وهو الجملة لا الحكم
نفسه الا انه شاع لظهور المراد والفاء لتفصيل وجه التمثيل صلة للموصول
الذي من حقها ان تكون صلة انما لم يقل التي من حقها ان يكون معلومة
له لان المذكور حق الموصول لا حق الصلة تبيين افتراقها به معلومة للمخاطب
يعني ان الاصل هذا وان كان قد يعدل عنها لامر ما قال بعض الفضلاء والصلة
اما جملة وشرطها ان تكون خبرية معلومة الا في مقام التفخيم او التهويل
كقوله تعالى فاوحى الى عبده ما اوحى وقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم انه
لا خفاء في كون الصلة جملة انما الشان في توصيفها بالخبرية والظاهر ان وجه

[illegible] الدين رحمه الله

نسبتها الي الخبر كونها علي صورته ولا يلزم منها ان يكون خبرا قبل ذلك حتي يطلق
عليها اسمه باعتبار ما كان او قال حق انه زيد او الذي ادعيه انه زيد
بفتح ان فنقل الحكم بثبوت الزيدية للضمير الي جعله تصورا مشارا اليه
بحكم له او به والسر في هذا ان الكلام كما يخرج عن التمام بالنقصان
كذلك يخرج بالزيادة كزيادة ان في ان قام زيد وان زيدا قايم بالفتح
فاما السبب لما بين مرجع كون الخبر محتملا للصدق والكذب فتقضي ذلك
بيان منشائه فلذلك صدرت بالفاء واما اما فقدم وجهه في حد البيان
في كون الخبر محتملا للصدق والكذب اراد بالاحتمال ما عند العقل من
جواز اتصاف الخبر بكل من الصدق والكذب بدلا من الآخر ولا يلزمه التردد
فانه امر آخر وراء ذلك فهو امكان تحقق حكمه اي حكم الخبر وهو الحكم بمعني وقوع
النسبة او لا وقوعها مع كل واحد منهما عبر عن الجواز العقلي بالاحتمال
وعن الجواز النفس الامري بالامكان كيلا يشتبه الحال ولا يلتبس وجه
المقال ولا يخطر بالبال احتمال تعليل الشيء بنفسه واعلم ان احتمال الخبر
للصدق والكذب بمعني مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقته له امر ثابت له حقيقة
لا مجازا كما توهم ومنشاؤه احتمال حكمه للصدق والكذب وذلك ان كلا من الصدق
والكذب كما يكون وصفا للحكم حقيقة كذلك يكون وصفا للخبر حقيقة الا انهما اذا
كانا وصفين للحكم يفسران بمطابقته للواقع وبعدم مطابقته له واذا كانا
وصفين للخبر يفسران بمطابقة حكمه للواقع وبعدم مطابقة حكمه له ولا شبهة في ان
مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقة حكمه له وصفان ثابتان له حقيقة وان كان الحكم
واسطة في ثبوتهما له من حيث انه حكم مخبر اراد تجريد الحكم عن خصوصية الطرفين
لينتظم الاخبار التي يمتنع صدقها او كذبها لخصوصية الطرفين وعن خصوصية

الحكم

الخبر لانها ايضا قد تكون مانعة وفيه بحث وهو ان خصوصية الخبر انما تمنع
اتصاف الحكم بالكذب لا امكان اتصافه به والكلام في الامكان لا في الوقوع
ومرجع صدقه عطف علي قوله مرجع الخبرية اي اعلم ان مرجع صدق الخبر وكذبه
لم يقل او كذبه اذ لا ينتظم قوله والى لا انطباقه له عند الجمهور الى طباق ذلك الحكم
للواقع والى لا طباقه له مراد الجمهور بالحكم المذكور الحكم بمعني وقوع النسبة او لا
وقوعها من حيث انه مدلول الخبر ومعني طباقه للواقع هو ان تكون تلك النسبة
متكيفة بتلك الكيفية في الواقع وهذا معني صحيح وكلامهم فيه صريح وتحقيقه
ان الجملة الخبرية تدل بالوضع علي كيفية نسبة بين طرفيها مشعرة باتصاف
تلك النسبة بالكيفية المذكورة في الواقع فتلك الكيفية المشعورة بها مدلول
الخبر بالواسطة فان تحقق ذلك المدلول في الواقع فالخبر صادق لوجود مرجع
صدقه وهو طباق الحكم المفهوم من الخبر لما هو المتحقق في الواقع والا
فكاذب لوجود مرجع كذبه وهو لا طباق ذلك الحكم للحكم المتحقق في الواقع ولا
استحالة في تخلف مثل ذلك المدلول لانه بطريق الاشعار بواسطة المدلو
الوضعي والمدلول الوضعي يجوز ان يتخلف عن الدال عليه فيتخلف ما يكون
مدلولا بواسطته خصوصا اذا كانت الدلالة عليه بطريق الاشعار عن الدال
عليه بطريق الاولي وبهذا التفصيل تبين فساد ما قيل انه يمتنع ان يكون اللفظ
قد نصب دليلا علي شيء ثم لا يحصل منه العلم بذلك الشيء اذ لا معني لكون الشيء
دليلا الا افادته العلم بما هو دليل عليه لان مبناه الغفول عن جواز تخلف
المدلول اذا كان وضعيا عما يدل عليه وعن ان هاهنا واسطة دالتها بطريق
الاشعار وقد قيل ان مدلول الجملة الخبرية وصفا هو الحكم بمعني ايقاع النسبة
او انتزاعها ويرد عليه ان المتبادر الي الفهم من الخبر هو الحكم بمعني وقوع النسبة

اولا وقوعها والتبادر امارة الحقيقة ثم ان الاصل في تأكيد الخبر وتجريده عن
المؤكدات اعتبار هذا الحكم لا الحكم الآخر على ما نقف عليه باذن الله تعالى وقيد
الكلام انما يتعلق بمدلوله الوضعي فدل هذا ايضا ان المدلول الوضعي للخبر هو
الحكم الذي ذكرناه وهو المتعارف اراد التعارف بين العامة لا بين الجمهور
لانه قد علم من قوله وعند الجمهور وعليه التعويل اي الاعتماد لما ستقف عليه
وعند بعض اراد به النظام ومن تبعه والتنكير للتقليل لا للتحقير لانه من مشايخ
المعتزلة ومقدميهم بالفضل والمصر من المتعصبين لهم والابهام المستفاد من
التعبير المذكور يحتمل التعظيم كما في قول لبيد او يرتبط بعض النفوس حمامها اي
طباق الحكم لاعتقاد المخبر قطعيا كان او ظنيا وان كان اي اعتقاده خطاء وا
لا طباقه له وان كان اي اعتقاده صوابا او لم يكن له اعتقاد اصلا اي لا عبرة لطباقه



للواقع في صورة الصدق ولا لا طباقه في صورة الكذب فلا يلزم الواسطة بين
الصادق والكاذب على مذهبه كما يلزم على مذهب الجاحظ لاعتبار الطباق للواقع
ايضا في الصادق واللاطباق له ايضا في الكاذب بناء نصب على انه مفعول له وكونه
علة للارجاع دون الرجوع لا ينافيه فانهم قالوا ان هدا في قوله تعالى وتخر الجبال
هدا مفعول له مع انه علة للاسقاط لا للسقوط على دعوى تبري المخبر عن الكذب
متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لها عطف على دعوى بان لم يتكلم بخلاف
الاعتقاد يعني ان حال كل واحد من العوام والخواص كذلك فلا حاجة الى اعتبار
تسليم الغير له ذلك الدعوى والاحتجاج فلذلك لم يذكر المص يعني ههنا شئ وهو ان
ما ذكره لا يصلح مبنى للقول بتحقق الكذب عند عدم اعتقاد المخبر بما اخبر به وايضا
اللازم مما ذكر كفاية المطابقة للاعتقاد في الصدق لا انحصاره فيها فلا يتم
التقريب لكن الاستدراك عن قوله بناء دفعا لما يتبادر الى الاوهام من الاحكام

في المبني

في المبني المذكور تكذيبنا لليهودي انما خصه بالذكر ولم يقل الكافر لانه علم بالضلالة
في دينه وبعض دين الاسلام على ما نطق به نص الكتاب فلا يحتمل ان يكون قوله
الاسلام حق عن اعتقاد اذ لو قال الاسلام بط وتصديقنا له اذا قال الاسلام حق
اراد التمسك بالعرف العام لا بالاجماع المصطلح كما يسبق الى بعض الاوهام
لانه لا يناسب المقام فان حجية الاجماع مخصوصة بالاحكام الشرعية لا تتمشى
في الاوضاع اللغوية كما لا يخفى على من له دربة في علم الاصول والمراد من التصديق
والتكذيب القطع بالصدق والكذب لا قول كذبت وصدقت حتى يمكن التأويل
بالحمل على التأدب يتحيان اي يقبلان والباء في قوله بالقطع للملابسة لا للآلية
كما في قوله انحى عليه بالسوط اذا اقبل عليه به والكناية بهذا في قوله على هذا
البناء للتحقير وفي التعبير المذكور من حيث انه يشعر بانه لا يقبل قطع اشارة
الى ضعف البناء وقوة الطالع له فان قلت اليس فيه احتجاج النظام ايضا
العرف العام قلت نعم الا انه في تمام الابتناء عليه كلام لاحتمال ان يقال ان
التبري عن قصد الكذب لا عن الكذب نفسه ولهذا يقبل عذره ولا يلام عليه
فالضعف في البناء لا في المبنى ولهذا قال المص على هذا البناء دون على هذا المبنى
فافهم هذه الدقيقة الانيقة واحفظها فانها مما ضيعه الشراح ويستوجبان
طلب تأويل افحم لفظ الطلب مبالغة كما افحم لفظ يمكن في قولنا لا يمكن ان يقال
في مقام المبالغة في فساد المقول والفرق بين الايجاب والاستيجاب على ما ذكره
الفاضل الطوسي في شرحه للاشارات هو ان مبدأ الثاني قد يتخلف عنه مقتضاه
لعدم شرط او وجود مانع بخلاف مبدأ الاول فانه تام في الاقتضاء فلا يتخلف
عنه المقتضى اصلا والمقتضي فيما نحن فيه يجوز ان يتخلف فلذلك قال يستوجبان
دون يوجبان لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله

قوله بمقابلة القاطع الماي المجمع عليه والمتفق عليه وهو مذهب الجمهور ان صدق الخبر وكذبه مطابقته للواقع وعدمه ايضا لمحرره

والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وذلك انه ظاهر
الدلالة على ما ذكره النظام وقد وقع في مقابلة القاطع فلا بد من تاويله
وصرفه عن الظاهر وانما قلنا انه ظاهر الدلالة عليه لان مضمونه انه كذب
المنافقين فيما حكي عنهم والتكذيب لا يتعلق الا بالخبر ولا خبر في الظاهر سوى
قولهم انك لرسول الله وهو مطابق للواقع دون اعتقادهم فظهر منه ان الكذب
عدم مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر لا عدم مطابقته للواقع فالصدق مطابقته
لاعتقاده دون الواقع اذ لا قائل بالفصل بينهما لا يقال زيادة قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله لدفع احتمال ان يرجع التكذيب الى الخبر الصريح لانا
ذكر تمشيه على مذهب الجمهور والكلام في هذا المقام في تمامه فلا وجه لبنائه تمامه
عليه كما لا يخفى وهو اي التاويل نحو حمل قول المنافقين لا خفاء في ان التاويل
هنا صرف التكذيب عن الخبر الصريح الى الخبر الضمني الحاصل بالحمل المذكور
لا الحمل نفسه ثم ان تاويله غير منحصر فيما ذكر بل له وجوه اخر مذكورة في كتب التفاسير
فكذلك زدنا عبارة النحو على كونه مقرونا بانه قول عن صميم القلب صميم الشيء
خالصه والمراد خلوص الاعتقاد وكما يترجم عنه اي عن الكون المذكور ولما كانت
دلالة المؤكدات المذكورة على المراد المزبور غير الدلالات المعهودة نزلها
منزلة تفسير الكلام بلسان اخر فعبر عنه بالترجمة وانما قال لارباب البلاغة
لان الدلالة المذكورة خطابية مبنية على عرفهم ان واللام وكون الجملة اسمية
في قولهم لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون التاكيد هنا لرد انكار المخاطب العلم
المخبر واعتقاده بمضمون خبره وثانيك نعرض لهذه الاية بعينه في باب الاطناب
ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب انما قال للمخاطب لان مرجع كون الخبر مفيدا
مطلقا غير منحصر في الاستفادتين المذكورتين فان قول موسى عليه السلام اني عصاي
ونحوه

ونحوه من الاخبار المفيدة الواقعة في مخاطبة الله تعالى خلو عن المرجعين
المذكورين بقي ههنا بحث وهو ان الخبر قد يفيد المخاطب لا يرجع الى ما ذكر
كما اذا قلت كسرته فانكسر فان قولك فانكسر لم يفد المخاطب احدى الفائدتين
المذكورتين بل افاد دفع احتمال التجوز في قولك كسرته ونظائر هذا كثيرة
الى استفادته منه ذلك الحكم اي الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها المذكور
في قوله امكان تحقق حكمه لا يقال الاستفادة فرع الافادة فكيف يصح رجوع
الافادة اليها لان المذكور رجوع كون الخبر مفيدا لا رجوع افادته وبينهما
فرق من حيث ان الخبر لا يعد مفيدا في العرف ما لم تحصل الاستفادة منه
والقوم جعلوا الاستفادة مرجعا لكون الخبر مفيدا اعتبارا للعرف العام
واعراضا عن التدقيق الحكمي الذي لا يناسب المقام ويسمى هذا فائدة الخبر
الاشارة الى الحكم المذكور على ما افصح عنه عبارة المص في تعريف المسند اليه
الا ان كونه فائدة الخبر ليس بحسب تعلق علم المخاطب به ولذلك شرط
في المثال ان لا يكون المخاطب واقفا عليه قبل سماعه الخبر فلا يخالف
هذا قول من قال فائدة الخبر استفادة الحكم ولازمها استفادة كون
المتكلم عالما لما توهم لما اي كالحكم في قولك زيد عالم لمن ليس واقفا انما نفي
الوقوف دون العلم لانه المناسب للمقام حيث جرد المثال المذكور عن جنس
المؤكد نفي التردد وهو يلزم من نفي الوقوف لا من نفي العلم على ذلك اي
على ما في القضية المذكورة من الحكم بثبوت العلم لزيد او استفادته منه
انك تعلم ذلك الحكم او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع لان تينك الاستفادتين
قد تحصلان معا من خبر واحد ويسمى هذا لازم فائدة الخبر الاشارة الى
كون المخبر عالما على ما افصح عنه العبارة في تعريف المسند اليه الا انه ايضا

ليس بحسب ذاته بل بحسب تعلق علم المخاطب به فيرجع الى استفادته كقولك
لمن حفظ التورية قد حفظت التورية انما مثل به لانه مما يندر ويخفي غالبا فكان علم المخبر به
ان يتردد فيه المخاطب ولهذا اتي باداة التاكيد هنا فان الخبر كما يؤكد باعتبار
فائدته كذلك يؤكد باعتبار لازم فائدته على ما تقف عليه باذن الله تع لمن ليس
واقفا على علمك به اي بحفظ المخاطب التورية لابد من ذكر هذا القيد هنا ايضا
لان الاولي تعليل لاعتبار وصف اللزوم في الثانية دون الاولي فان كلا
من العلمين المذكورين من قبيل الاعلام التي لوحظ فيها المعنى الاصلية
يمتنع اى لا يمكن ان يوجد بدون جنس اذ كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر
نفسه لابد ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم كيف وهذا العلم واسطة
في حصول العلم الاول ولذلك اذا ظهر عند المخاطب ان المخبر معتقد بخلاف ما اخبر
به او شاك فيه لا يحصل له العلم من الخبر بمضمونه وهذه توجد بدونها في ثاني
المثالين المذكورين غني عن بيان هذه المقدمة كما هو حكم اللازم العام لما صح
به تحقق الانفكاك من احد الطرفين واللزوم من الطرف الآخر كان حقه التنصيص
بوصف العموم في اللازم واذا عرفت تشرع في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد
الخبر خواصه ان الخبر يعني انه من حيث انه خبر فيرجع الى ما صرح به في اول القانون
يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم هذا بناء على ما ذهب اليه من رجوع الشرطية
الى الحملية على ما سياتي تفصيله باذن الله تع وهو الذي تسميه لم يطلق التسمية
بل اسندها الى ارباب البلاغة احترازا عن تسمية النحويين فان الاسناد
عندهم اسم لضم كلمة الى كلمة بحيث يفيد ثبوت مفهوم احدهما لمفهوم الاخرى
او نفيه عنها الاسناد الخبري لا خفاء في ان الاسناد فعل المخبر فالحكم المسمى به

هو الحكم

هو الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع ويعضد ذلك تعديته بالباء واعلم
ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني
ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس
وان اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه على سواء واما اعتبار المسند
والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ كقولنا شئ ثابت شيئ
ليس بثابت مثل المنفي والثابت المجردين عن القيود والاوصاف تجريدا للخبر
عما لا دخل له في تحقق حقيقته المشتركة بين افراده فان قلت اليس
جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدا معرفة او نكرة مخصصة قلت
نعم الا ان الحق ما قيل اذا حصلت الفائدة فاخبره عن اي نكرة شئت
وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء
تخصص المحكوم عليه بشئ اولا فان قلت هل نحو قوله شيئ ما ثابت قائم قلت
نعم فانه افاد ان مجرد الشيئية يكفي في الثبوت كما هو راي المعتزلة ومنهم
المصنف وبما قررناه سقط ما قيل ان التنكير في شيئ يدل على صفته اى شيئ
من الاشياء فجاز وقوعه مبتدا فانت في الاول تحكم بالثبوت للشيئ وفي
الثانية تنفيه عنه لا بالاثبوت لان ذلك في الموجبة المعدولة دون السالبة
والمقام مقام الفرق بينهما بالتمثيل فلا يناسبه المسامحة عرفت ان
الاعتبارات الراجعة الى الخبر ثلثة فنون واما عدم الزيادة عليها فلم يظهر
مما ذكر انما المرجع فيه الى الاستقراء والتتبع فن يرجع الى الحكم انما قدم ما يرجع
اليه في تاخيره عن المسند والمسند اليه وجودا لتقدمه عليهما رتبة واعتبارا
حيث كان مرجع الخبرية وفن يرجع الى المحكوم له وهو المسند اليه قدمه
على قرينه لانه العمدة الكبرى وفن يرجع الى المحكوم به وهو المسند لم يجعل عنده

ذكره الحكم وهو الاسناد لان ما قدمه من قوله وهو الذي نسميه الاسناد
الخبري اغنى عنه اما الاعتبار الراجع الى الحكم افرد الاعتبار هنا لانه نوع واحد
في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته
في التركيب اي يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه
اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب ككونه ضروريا او كسبيا يقينيا
او ظنيا وقوله من حيث هو حكم حال اخرى منه اي ماخوذ من هذه الحيثية ولما
قدم عليه قوله في التركيب اندفع احتمال ان يكون المراد منه الاعتبار الراجع
الى الحكم لذاته من غير التعرض اي لا من جهة التعرض لغيره لهذه الحيثية
او بدل منها لكونه لغويا او عقليا فانه وظيفة بيانية لم يقل لكونه حقيقة او
مجازا لما ياتي ان البحث عن الحقيقة ليس وظيفة بيانية عندهم ويرشدك
الى هذا انه لما قال في المسند اليه لكونه حقيقة او مجازا لم يقل فانه وظيفة
بيانية وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طايفة من ان الفعل كانبت
مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار فانه اذا اسند اليه كان الحكم
واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه
وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو
المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل كل ذلك
مفوض الى العقل كما ياتي تحقيقه في الفصل الثاني فكونه اي كون الحكم وانما
لم يقل فكونه لان زيادة الكاف مشعرة بعدم انحصار الراجع الى الحكم
فيما ذكر من كونه تارة مجردا واخرى غير مجرد ولا وجه له لانه منحصر فيهما تارة
مجردا عن التاكيد بالتكرير ولام الابتداء وان المشبهة وقد والجاري
مجرى القسم نحو والله يعلم وهذا القسم حقيقة فلا يغني عنه واو القسم

وواوه ولامه ونوني التاكيد واما اسمية الجملة فليست من المؤكدات
على الاطلاق بل عند اقتضاء المقام التاكيد كنحو زيد عارف واخرى غير مجرد
عنه بل مؤكد ابواحد من المؤكدات المذكورة منفردا كان عن غيره او مجتمعا
معه كنحو عرفت عرفت ولزيد عارف وان زيدا العارف مثال للمؤكد للاثنين
منها ووالله لقد عرفت او لاعرفن مثال للمؤكد بالثلثة والله يعلم انك لرسوله
انت بعدما تاملت فيما قدمناه علمت ان هذا المثال ذو الوجهين من وجه يصلح
مثالا للمؤكد بالثلثة ومن وجه آخر يصلح مثالا للمؤكد بالاربعة في الاثبات
متعلق بقوله فكونه تارة مجردا اي وفي النفي كونه معطوف على كونه في الاثبات
الا انه قدم متعلق الكون في النفي غير مؤكد بالتكرير ومقصورا على كلمة النفي
مرة زيادة الكاف في قوله كنحو ليس زيد منطلقا للاشارة الى كثرة الا
ولا رجل عندي فقيل مرفوع على ان لا بمعنى ليس وقيل مفتوح لان نافية
الجنس تفيد عموما لا تاكيدا او مرة مؤكدا به اي بالتكرير نحو انما لم يات بالكاف
اذ لا وجه للاشارة المذكورة هناك كما لا يخفى ليس زيد منطلقا ليس
زيد منطلقا وغير مقصور على كلمة النفي كنحو ليس زيد بمنطلق وما ان يقوم
زيد ووالله ما زيد قايما لما اتجه ان يقال ان الباء الزائدة داخلة على خبر ليس
ونون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على
المسند اليه او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له او المحكوم
به لا الى الحكم تدارك دفعه بقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري و
وذلك لان فايدتها تظهر فيه حتى ان ترك التكرير وساير المؤكدات يفيد
كون الحكم ابتدائيا غير مسبوق بشك او انكار واما الاعتبار الراجع الى
المسند اليه لا حاجة هنا الى قوله في التركيب لان ما يرجع الى المسند اليه

من حيث انه مسند اليه لايكون الا حال كونه في التركيب الاحتراز عن
نحو الاعلال والادغام قد حصل بقوله من حيث هو مسند اليه اذ لادخل
لكونه مسندا اليه في الاحوال المذكورة من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا
بيان للحال المذكورة او بدل منها لئلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى
المسند اليه لذاته مع قطع النظر عما عداه لظهور فساده فكونه محذوفا
كقولك عارف وانت تريد زيد عارف ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها
في الاسناد لقلتها واقتصر على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها
في المسند لكثرة اعتباراتها ومالا اختصار في مثال الاجمال بعد الاشارة
وانما آثر الحذف هنا والترك في المسند اشعارا بانه الركن الاعظم فكانه ذكر
ثم اسقط والاشعار لايلزمه الاطراد فلا تخل به ذكر الترك في المسند اليه في بعض
المواضع او ثابتا قدم الحذف على الاثبات لان عدم الذكر متقدم عليه لان
مبناه على ان يكون الحذف عبارة عن عدم الذكر وذلك ينافي ما تقدم من انه
لاينافي عبارة الحذف في المسند اليه بل لكونه اغرب او ارسخ في اقتضاء
الخاصية وقدم التعريف هنا والتنكير في المسند رعاية لما هو الاصل في كل
منهما معرفا خبر آخر للكون لاصفة لقوله ثابتا لان التعريف يعم الثابت والمحذوف
ومن في قوله من احد المتعارف بيانية والظرف صفة لمعرفا وتعريفها في موصوفها
مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب صفة اخرى لمعرفا وكذا قوله مقرونا
بفصل او غير مقرون عقب المعرف بذكر التوابع لانه يستوفيها اتفاقا ويجاوزه
غالبا ويذكر الفصل لاختصاصه به وعده من اعتبارات المسند اليه
لمطابقته اياه لفظا واقترانه به في التلفظ اولا وان كان معناه متعلقا
بهما معا فانه لقصر المسند على المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند

لكان له ايضا وجه آخر اذ يؤتى به لتفصيل بين المسند والنعت
وانما خص المصحوب بالتوابع والمقرون بالفصل بناء على ان المصاحبة
تنبئ عن كثرة المقارنة وهي في التوابع دون الفصل او منكرا بالمخصوص
صفة لمنكر وقوله مقدما على المسند او مؤخرا عنه خبر الكونه والا الاعتبار
الراجع الى المسند من حيث هو مسند قد نبهت فيما تقدم على وجه ترك قوله
في الترتيب ايضا مصدر فعل لازم الحذف وهو آض بمعنى عاد اي عادت
بحيثية المذكورة الى ذلك التفسير المذكور في المسند اليه وهو عدم التعرض
لكونه حقيقة او مجازا اي رجعت اليه فكونه متروكا او غير متروك مقدما
او مؤخرا ايضا فعلا صفة لمفرد او اسما منكرا او معرفا مقيدا كل من
ذلك بنوع قيد او غير مقيد خبر آخر لكونه اي مقيدا كل من الفعل والاسم المنكر
والمعرف بنوع قيد يناسبه او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
قدم الاسمية هنا رعاية الموضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة
وليقترن بالفعلية ما يرجع اليها من الشرطية والظرفية وقدم الفعل في
اعتبارات افراده لاصالته في كونه مسندا من حيث انه يدل على النسبة
الحكمية هذا اي انحصار الاعتبارات الراجعة الى الخبر في فنون ثلثة انما
اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست معها جملة اخرى اما اذا انتظمت مع اخرى
اقتران المتناسبين والعامل في اذا كلمة مع لايلزمها الدخول على المتبوع ولعل
ذلك توابع ان الله معكم وقول الشاعر ومن يتق فان الله معه فلا دلالة فيها على
اولوية حمل اخرى على الجملة الاولى فيقع اذ ذاك الانتظام حاصل
اي يقع في زمن حصوله اعتبار سوى ما ذكر فن رابع خبر مبتداء
محذوف اي هي فن رابع او بدل من اعتبارات اعلم ان الفصل

والوصل يجريان في الجملة الانشائية ايضاً وكذا الايجاز والاطناب بل هما
يوجدان في جملة واحدة ايضا وكذا اكثر من احوال الاسناد وطرفيه
يعم الانشاء الا انه لما ذكرها في قانون الخبر لاصالته وتقدمه في الذكر
اكتفى به او يعرف حال الانشاء بالمقايسة وربما نبه عليها في بعض
المواضع بايراد الامثلة الانشائية ولا يتضح الكلام في جميع ذلك الاشارة
الى ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة اتضاحه حق اتضاحه
الا بالتوضيح بمقتضى الحال اذ لا اعتداد لتلك الاعتبارات الا عند
مطابقتها لمقتضى الحال فبالحري ان لا تتخذ اي اذا كان كذلك فليس
بالحري عدم اتحاد مقتضى الحال ظهرياً الظهري الذي يجعله بظهر
تنساه ومنه قوله تعالى واتخذتموه وراءكم ظهرياً اراد بما ذكر استحقاق مقتضى
الحال ان يكون نصب العين على طريقة قوله تعالى ما انزلنا عليك القرآن
لتشقى والمراد انه تنزه عليه السلام ليسعد وهذا اسلوب بديع قلما يجري عليه
الا من له قدم راسخ فنقول والله الموفق للصواب لا يخفى عليك ان المقامات
الكلام كان مقتضى السياق ان يقال الاحوال المقتضية للكلام الا انه
قصد التنبيه على ان المقام والحال متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
متفاوتة التفاوت ينتظم التغاير والتباين فلكل اثر في مقام الجمع
بينهما في عبارة واحدة ومقام الشك ومقام التهنية ومقام
المدح ومقام الترغيب يباين مقام الشكاية ومقام التعزية ومقام
الذم ومقام الترهيب عبر عن التفاوت بين المتقابلين في غاية
الخلاف حتى يجوز ان يصير احدهما للآخر باجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
بالتغاير فقال فكذا مقام الابتداء فصله عما تقدم لان معرفة هذه المقامات ومقتضياتها

مما يشتد

مما يشتد اليه الحاجة لصاحب علم المعاني بخلاف معرفة تلك المقامات ومقتضياتها
فان الحاجة اليها ليست بمشتدة لصاحب هذا العلم بل لصاحب علم المحاضرة
ومقام البناء على السؤال ومقام الكلام مع الذكي يغاير مقام البناء على الانكار
او الانكار ومقام الكلام مع الغبي ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام
الهزل حق هذا الكلي ان مثل الكلي ان يذكر هنا وجميع ذلك معلوم لكل لبيب
يعني الاختصاص لعلمه بالبليغ بل يعلمه كل بالغ الى حد كمال العقل ولكل لبيب
ان ما يجب اعتباره على البليغ من مقتضيات الاحوال على نحوين احدهما ما لا
مدخل لاختياره فيه والثاني ما للاختيار نوع مدخل فيه والمصنف لما فرغ من بيان
النحو الاول شرع في بيان النحو الثاني فقال ثم اذا شرعت في الكلام
وذلك ان البليغ الذي يريد الشروع في نظم الكلام في مقام ما لم يجتهد في
استخراج ما هو المناسب لذلك المقام من وجوه الكلام ولم يترجح عنده
واحد منها على الباقي لا يلزمه بحكم البلاغة نظم الكلام على ذلك الوجه فثبت
ان للاختيار نوع مدخل في هذا النحو من مقتضيات المقام وانما فصله عما
قبله باداة التراخي لبعد درجته عنه فان هذا من دقائق مسائل هذا العلم
ولا حظ فيه لغير صاحبه بخلاف ما ذكر قبله فان لصاحب علم المحاضرة ايضا
حظا منه ثم انه نبه بقوله اذا شرعت على ان تدارك هذا يتيسر بعد الشروع
بخلاف ما ذكر قبله فانه لا يتدارك بعد الشروع وهكذا ينبغي ان يلاحظ معنى
ذلك الكلام ولا يلتفت الى ما ذهب وهام الناظرين فلكل كلمة مع صاحبتها
يعني للمبتداء مع الخبر وللفعل مع الفاعل وللظرف مع المظروف وللجزاء مع الشرط
وللجواب مع القسم وللحال مع ذي الحال وللوصف مع الموصوف وللبدل
مع المبدل منه ولسائر التوابع مع متبوعه مقام مخصوص لهما لا يليق به غيرهما

Margin notes:
بينهما
ها
ع

ولكل حد ينتهي اليه الكلام يعني لكل فاصلة ومقطع مقام مخصوص به فمقاطع الكلام
يختلف بحسب اختلاف المقام وذلك يظهر عند التامل في الفواصل والغايات
من اواخر السور ورؤس الآيات ولخفاء وجه المطابقة لمقتضى المقام في
بعض الفواصل من الكلام المعجز ويشتبه الحال على كثير ممن له كعب عال في صنعة
الصناعة منها قوله تع حكاية عن عيسى عليه السلام ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر
لهم فانك انت العزيز الحكيم فذهب بعضهم الى ان فيه تقديما وتاخيرا ومعناه
ان تعذبهم فانك انت العزيز الحكيم وان تغفر لهم فانهم عبادك وقراء بعضهم فانك
انت الغفور الرحيم وروي ان قارئا قراء غفور رحيم بدل عزيز حكيم في قوله تع
فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم فسمعه اعرابي لم يقراء
القرآن فانكر وقال ان كان هذا كلام الله تع فلا تقول كذا العزيز الحكيم
لا يذكر الغفران عند الزلل لانه اغراء عليه ومن الناظرين في هذا المقام القاصرين
عن الوصول الى المرام من قال في شرح الكلام المذكور اي ولكل مرتبة من مراتب
الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام ولم يدر ان عبارة تنتهي اليه يأباه وكذا
تخصيصه الايجاز والاطناب بالذكر فيما يأتي بقوله والايجاز معهما والاطناب
لما اشار الى المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات الاربعة رغب في الاعتناء
لها فقال وارتفاع شان الكلام في زيادة عبارة الشأن اشارة الى ان المراد
الذي يعتد به لا ما يعم النازل منزلة اصوات الحيوانات في البلاغة والخطا ط
فيها بحسب مصادفته المقام بما اي ملتبسا بما يليق به اي بذلك المقام من
الاعتبارات التي تقتضيها فما كان مصادفته اياه بالوجه المذكور اتم فشانه
في البلاغة اعلى واما ارتفاعه في الحسن والقبول وانحطاطه فبحسب
اشتماله على الخواص والمزايا فالذي دايرة اشتماله عليها اوسع شانه في الحسن

والقبول

والقبول ارفع وهذا التفاوت يعني التفاوت بحسب الاشتمال على الخواص
والمزايا يوجد في الكلام المعجز كما يوجد في غيره بخلاف ذلك التفاوت يعني التفا وت
بحسب المطابقة لمقتضى المقام فانه مخصوص بغير المعجز لا يوجد فيما هو المعجز
وذلك لان مرجعه الى القصور في المتكلم لعدم اقتداره على احاطة جميع ما يليق
بالمقام من الاعتبارات المناسبة له ومرجع التفاوت الآخر الى القصور في المقام
حيث لم يتحمل ما تحمله مقام كلام فوقه من الخواص والمزايا والتفاوت بين قوله تعالى
تبت يدا ابي لهب الآية وقوله تعا وقيل يا ارض ابلعي ماءك الآية من هذا
القبيل اي من قبيل التفاوت الناشي من قصور المقام على ما نبه عليه من
قال بيت دربيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن • كرچه كوينده بود
چون جاحظ وچون اصمعي • در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست • كي بود
تبت يدا مانند يا ارض ابلعي • لا من قبيل الاول والعلامة السكاكي لعدم
وقوفه على الفرق بين الارتفاعين المذكورين اعتبر في احدهما ما هو المعتبر
في الآخر فوقع فيما وقع فتدبر وتلك الاعتبارات التي يقتضيها المقام مقتضيات
الاحوال لما عرفت ان الحال والمقام عبارتان عن معنى واحد واعلم ان الظ
من الكلام المذكور هو ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد
الكلام عليه من الوجوه الآتي تفصيلها والظ مما ذكره في تعريف المعاني قوله
تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره هو ان يكون مقتضى الحال هو الكلام
المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى اندراج الجزئي
تحت الكلي لان المذكور حقيقة هو الكلام لا الوجوه المذكورة من الحذف
والتقديم وغير ذلك وبينهما تدافع والظ ان الراجح هو الاول لان التفصيل
الآتي ذكره صريح فيه فلا بد من تاويل معارضه باعتبار التغليب في الذكر •

او عموم المجاز فان كان مقتضى الحال اطلاق الكلام لم يقل اطلاق الحكم لعدم
انتظامه القسم الطلبي واعلم ان اقتضاء الحال اطلاق الكلام مثلا ليس
اولا وبالذات بل بواسطة اقتضائه امرا معنويا لابد في افادته من الاطلاق
المذكور وهو المقصود اصالة وذلك لان الاطلاق انما يقصد لافادته وهذا معنى ما قيل
ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ ومن فهم منه
معنى آخر فرد عليه ودايرة رده على الفهم لا على المفهوم فبلاغة الكلام تجريده عن
المؤكد اي عن ذلك الجنس وان كان مقتضاه بخلاف ذلك فبلاغة الكلام تحليه
بشيء من ذلك الجنس بحسب المقتضى ضعفا وقوة ولفظ المقتضى يروى بصيغة
الفاعل وبصيغة المفعول وجههما ظ وادنى مراتب المقتضى للتأكيد السؤال
المنبئ عن التردد تحقيقا كان ذلك او تنزيلا كما اذا كان الكلام مخرجا على خلاف
مقتضى الظ وان كان مقتضاه طي ذكر المسند اليه فبلاغة الكلام بتركه اي ترك
ذكره وان كان المقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة فيما سبق فبلاغة
الكلام بوروده على الاعتبار المناسب له وكذا فصله عما قبله لانه حال جزء
آخر من الكلام ان كان المقتضى ترك المسند فبلاغة الكلام وروده عاريا عن
ذكره نبه بقوله عن ذكره دون عنه على ان المتروك في الحقيقة ذكره لا نفسه
وانما اضيف اليه في التعبير المذكور تنزيلا لشأنه وبيانا لانحطاطه عن درجة المسند
اليه وان كان المقتضى اثباته مخصصا بشيء من المخصصات المذكورة فيما تقدم
فبلاغة الكلام بنظمه على الوجه المناسب له من الاعتبارات المقدم ذكرها من
التعريف والتقييد بالوصف ونحوه وكذا فصله عما قبله لانه نوع آخر من الحال
ان كان المقتضى الفصل والوصل سواء كان بين جمل وجمل او بين الجملتين
او بين جملة وما يتبعها واعلم ان القطع الواقع في الكلام وعدمه اذا كان

باقتضاء

باقتضاء المقام يقال لهما فصلا ووصلا واذا لم يكن باقتضائه يقال لهما الاقتضاب
وحسن التخلص ثم ان كلا من الفصل والوصل قد يكون بين ابعاض جملة
واحدة وقد يكون بين جملتين وقد يكون بين جمل وجمل كما بين القصتين
وبهذا التفصيل تبين وجه العدول عن عبارة العلامة السكاكي والايجاز
معه اي مع واحد من الفصل والوصل او الاطناب بطي بعض الكلام جملة
كان او اقل او اكثر ولاطيه فبلاغة الكلام بتاليفه التاليف الجامع على ما يشاكل
ولذلك يقال هذه الكلمة تأتلف مع هذه ولا تأتلف مطابقا لذلك وما ذكرناه
حديث اجمالي لابد من تفصيله لابد يجري مجرى لا محالة وهو من البد بمعنى التفرقة
ما بين اليد والجنب اي لا سعة ولا تجوز فاستمع تفريع على ما تقدم وشروع
في مقدمات يناسب تمهيدها امام التفصيل المذكور لما يتلى عليك التلاوة
الاتيان بالكلام في اثر الاول في القراءة ولا يخفى ما في هذا التعبير من التوقير لمسائل
هذا الفن بتنزيلها منزلة الاحاديث المروية باذن الله تع اي بتيسيره وقد
مر وجه تقديره به وقد ترتب الكلام هنا اي في مقام تفصيل تلك الاعتبارات
على فنون اربعة لما كان هذا معلوما بالتصريح السابق لا بالتفصيل اللاحق
لم يكن وجه لان يقال كما ترى فلذلك ترك والفنون المذكورة اجزاء لذلك
الكلام بمنزلة الفصول والابواب وانما عنونها بالفنون لانها تباين فنون
الاعتبارات **الفن الاول** في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري وقد مر في
صدر الكتاب وجه معنى الظرفية **الفن الثاني** في تفصيل اعتبارات المسند
اليه الفصل في مقام التفصيل لا يخ عن حسن موقع **الفن الثالث**
في تفصيل اعتبارات المسند لما كان كل من الفصل والوصل من حيث انه
امر عارض للكلام مقتضى المقام واعتبارا مناسبا له قال اولا اذا كان

المقتضي وصلها او فصلها ومن حيث ان له امورًا يتعلق به ككون الفصل
لكمال الاتصال او الانقطاع وكون الوصل للتوسط او دفع الايهام او غير
ذلك ذا اعتبار مناسب للمقام قال هنا **الفن الرابع** في تفصيل اعتبارات
الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب ولذلك قال والايجاز والا طناب
اي اعتباراتهما وقيل ان نمنح هذه الفنون حقها اي قبل ان نشرع في المنح
وهو الاعطاء وكانه نظر الى ان الشروع ملزم فما يكون قبل تمام المشروع فيه
يكون قبل الشروع فيه والا يختل امر الانتظام • او يبطل حكم الالزام • فافهم سر
هذا الكلام • في الذكر بتحرير ما فيها من المسائل وتقريرها بالشواهد والدلائل
ننبهك على اصل استعار الاصل للامر الثابت ننبه على حكم بديهي يبتني عليه البناء
على مزاولة العلوم ومقاساتها رجاء ان تخطي منها بخطوة كاملة ولئن ... فره
ليكون اي ذلك الاصل على ذكر منك هذا هو السماع وفي بعض النسخ المقروة
لتكون اي انت على ذكر منه اي ذلك الاصل والمشهور ان الذكر ما يكون باللسان
ولذلك قال حفها في الذكر بالضم ما يكون بالقلب ولهذا قال على ذكر منك وهو ان ليس
من الواجب كان المقام مقام نفي الكون الآتي ذكره لا نفي وجوبه الا انه كلامه
على امر دقيق وهو ان الشيء ما لم يجب لم يقع فكني بنفي وجوب الكون عن نفيه
والمراد بقرينة المقام • ومساق الكلام • تفضيل الناشي على الوصل اذ به يتم التقرير
ويحصل الترغيب في التقليد وهذا التفضيل بحسب الغالب فلا ينافيه فضيلة
الدخيل على الناشي نادرًا وبناء الكلام على الغالب في مثل هذا المقام سائغ
ذائع في صناعة العلم ان يتعلق بكيفية العمل كان مقصودًا في نفسه وسمي
علمًا وان كان متعلقا بها كان المقصود منه ذلك وسمي صناعة في عرف الخاصة
وان كان المرجع في اصولها وتفاريعها اي الرجوع في مباني مسائلها واستخراج

فروعها

فروعها منها الى مجرد العقل اي من غير دخل للوضع والاصطلاح والالف والعادة
كالطب واما العلوم الحكمية فليست من قبيل الصناعة ان يكون الدخيل فيها
اي المنتسب اليها من غير ان يكون عريقا فيها يقال هو دخيل في بني فلان
اذا انتسب معهم ولم يكن منهم كالناشي عليها من نشأ في بني فلان ومولده
ومنشأه فيهم وتعديته بعلى لتضمنه معنى جبل اي كمن كان كالمجبول عليها في استفادة
الذوق الذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم كانها عيان بعد برهان
وفي العقليات الصرفة ايضا ذوق هو ادراك يشبه الكشف والمشاهدة
فكيف اي فكيف يجب اذا كانت الصناعة كصناعة البلاغة مستندة الى تحكمات
عرفية اي منسوبة الى عرف البلغاء فان ما عندهم من دلالة رابعة يبتني عليها
كثير من اعتبارات انهم مبناها ذلك العرف والمنسوب اليه من الاعتبارات على
نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التأكيد في دفع الشك ورد الانكار والثاني
ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات المرسلة ادعاء واعتبار التضاد
علاقة في بعض الاستعارات واراد بالتحكم هذا النوع من الاعتبار وانما خصه بالذكر
لظهور تاثير الاسناد اليه في التفاوت بين الدخيل والناشي وانما عدل عن عبارة الاصل
وهي تحكمات وضعية اي منسوبة الى الوضع والاصطلاح مثل كون اللام وان للتأكيد
لعدم التاثير للاسناد الى التحكمات الوضعية المذكورة في التفاوت المزبور واعتبارات
الفيه اي امور ينظر اليها وتراعى منسوبة الى الالف والعادة والتدرب في النظم
والتاليف والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد يشرب ويطرب للاستمرار
والاعتياد وابن تذهبون الاستضلال فلا على الدخيل اي اذا كان الامر كذلك فلا بأس
على الدخيل في صناعة علم البلاغة لم يقل علم المعاني لعدم اختصاص ما ذكر للدخيل
فيه بل عام شامل للدخيل في قسمه ان يقلد صاحبها الناشي فيها الذي صار كالمجتهد يقلد

وتقبل فتواه وان لم يعلم وجهه وهذا الكلام كالذي تقدم من قوله
فبالحري ان لا تتخذ الا في كونه محوكا على منوال قوله تع ما انزلنا عليك القرآن
لتشقى فلا يتجه عليه ان يقال كان ينبغي ان يقال فعلى الدخيل في صناعة
الا لان المقام مقام الترغيب على التقليد والحث عليه وانما قال في بعض
فتاواه لان اكثرها يتوصل بادلتها الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها
الذوقي والفتاوى جمع الفتوى وهو جواب الامر الحادث ومنه الفتي
والتقليد الاخذ بقول الغير وكلمة الشك في قوله ان فاته الذوق هناك
للايذان بان حق المنتسب الى هذه الصناعة ان يكون صاحب ذوق
كامل وان من قصر ذوقه عن ادراك لطايف اعتباراتها لا ينبغي له الانتساب
اليها وانما يقال فاته اذا سبقه وانفلت منه ففي عبارة فاته اشارة
الى ان الراغب في هذه الصناعة لابد ان يكون طالب الذوق الى ان يتكامل
له على مهل اي يقلد مستمرا على ذلك التقليد الى وقت ان يتكامل على
تان وانتظار في المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة موجبات ذلك
الذوق الذي هو ملاك الامر فيها على ما قال المص ان ملاك الامر في علم المعاني
هو الذوق السليم والطبع المستقيم وكان شيخنا شرف الملة والدين
الحائي الاستاد المص وصدر الفاضل اورد على دعواه شاهدي عدل من كلام
شيخه ومن كلام شيخ الكل عبد القاهر الجرجاني واثنى على شيخه تعديلا له وتزكية
لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معدل مزكى بكل لسان وضمن ذلك تانيس
الدخيل بالتقليد وترغيبه في استحصال موجبات الذوق ببيان انه طريقة
معهودة فيما بين ارباب هذه الصناعة واصحاب اسبابها ودفع ما عسى ان
يخطر بالبال من ان الاحالة المذكورة كانت عن قصور من الاستاد او اتقانها

التلميذ

التلميذ ذلك الامام في نسخة الاصل رفع على البدل والاحسن النصب على
المدح لن تسمح اثر لن على لم دلالة على انه من الكمال بحيث يعلم انه لا يكون
له مثل فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى الاعلام والاشارة
طريقة المعلو في مدحه اطلق المثل في قوله بمثله الادوار ومن لم يتنبه
له قيل بقوله في هذه الصناعة ونسبة ترك السماحة الى الزمان على طريقة
قول الشاعر هيهات لم يات الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل مجازية متعارفة
ما مصدرية دار الفلك الدوار كان المناسب لقوله لن تسمح ان يقول ما يدور
وانما عدل عنه الى ما ذكر للتنبيه على ان دور الفلك بمعزل عن نسبة الزمان
اليه بالمضي والاستقبال فافهم سر هذا المقال تغمده الله يقال تغمدت
السيف اي ادخلته في الغمد بغفرانه الغفر والغفران والمغفرة الستر
والغفارة والمغفر ماخوذان من ذلك المراد ستر الذنوب اي احاطه الله
تع بالستر من جميع الجوانب ولا يخفى ما في هذه الجمع بينهما من المبالغة المناسبة
للمقام ثم انه جعل المغفرة لقوة الرجا كانها كانت فلذلك اتى بصيغة الماضي
في مقام الطلب يحيلنا خبر كان وفي الجمع بينهما اشعار بالاستمرار ويناسبه
لفظ كثير في قوله يحسن كثير من محسنات الكلام يقال احاله بالدين على فلان
كلما تبين له جهة الحسن كان دينا له في ذمة الاستاد فاحاله به عند المطالبة
على الذوق اذا راجعناه فيها اي في كثير من المحسنات على الذوق والواو
في ونحن للحال من يحيلنا ح اي حين ما كان يحيلنا على الذوق لقصور الادراك
ظرف متعلق بالظرف الواقع خبرا اعني ممن نبغ اي ظهر واشتهر في عدة في
جماعة من شعب علم الادب قد مر بيان علم الادب وشعب فنونها
وصبغ بها يدن كنى به عن اتخاذها صنعة اصله الصباغ فان صبغ اليد

يلزمه لاعن الاشتهار بها لسبق التصريح به ولا يحتاج الى المصباح بعد
طلوع الصباح ولم يرد به التعبير عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبغ في
محله والا لقال واصطبغ بها اذ حقه ان يضيف الى نفسه لا الى بدع
وعاني قاسي فيها وكثر قصده وكثر تعبه قال في الاساس يكد لنفسه بتبعها
وها كلمة تنبيه وهو ضمير الشان او مبهم يفسره قوله الامام عبد القاهر
عطف بيان له قدس الله روحه من القدس بمعنى الطهارة والمراد تطهيره
من الذنوب في دلائل الاعجاز اسم لكتابه لم يبعد خبر بتاويل كما هو الظاهر
او بدونه على ما جوزه البعض ولا حاجة الى تقدير القول هذا اشارة الي
الاحالة على الذوق **الفن الاول** من المعلوم اى مما لا يحتاج الي البيان
وان غفل عنه بعض الاذهان ان حكم العقل اى الذي يحكم به العقل
حال اطلاق اللسان معمول لحكم العقل ويكفي في صحة الظرفية كون المحكوم
فيها كما في قولك رميت الصيد في الحرم واطلاق اللسان كناية عن عدم ما من
شانه ان يمنع عن التكلم على وفق المراد فيندرج فيه ضيق المقام وخوف
النمام وغيرهما من الموانع لاصل الكلام واتمامه وتطبيقه على المرام وتخصيصه
بقيد السكوت لا يناسب المقام كما لا يخفي على ذوي الافهام هو ان يفرغ
المتكلم الافراغ سبك الجسم المايع في الظرف في قالب لافادة القالب آلة
يصب فيها الاجسام المذابة حتى تتشكل بشكله وتتقدر بقدره والمراد
من الاستعارة التمثيلية انما هو هذا القيد الاخير ما ينطق به حقيقة كان
او حكما لا بد من هذا التعميم ليشمل المقدر الذي في باقي الكلام دلالة عليه
فان الحكم المذكور شامل له ايضا ففيه اشعار بان الكلام بعد تحقق اصل
الافادة فيما احترز عنه اثنان لا ثلثة ومن غفل عما سيق له الكلام ثلث .. الاقسام

نحا شيا من الحشا بمعنى الناحية ومعنى حاشا انه صار في حشا اي في ناحية
ويلزمه التجانب على ابلغ وجه وستقف على فائدة هذه المبالغة عن وصمة
اللاغية اي كلمة ذات لغو فهو مثل تامر ولابن لصاحب التمر واللبن وذلك
ان الكلام اذا كان زايدا على قدر الحاجة يكون مشتملا على اللغو وان كان
ناقصا عنه يكون عند البلغاء نازلا منزلة اللغو في عدم الاعتداد به وتعميم
المحترز عنه لهذا قصد المبالغة المذكورة آنفا واللغو ما لا يعنيك من قول
او فعل كاللعب والهزل والوصمة العيب فاذا اندفع في الكلام مخبرا تفريع
على ما مهد من الاصل لا تفصيل له فلذلك اتى بالكلام بدل ما ينطق به وبالمخبر
بدل المتكلم فان كلا من البدلين المذكورين اخص من اصله مندرج تحته ولما
كان المعتبر قصد الاخبار سواء كان للمخاطب ولسامع آخر وهو كما يكون
بالجملة الخبرية كذلك يكون بالجملة الطلبية على ما تحيط به خبرا في آخر القانون
اطلق الكلام والاخبار وقيد الشارع بكونه مخبرا اي قاصدا للاخبار
لان اللزوم المذكور على تقدير الشروع في الكلام بذلك القصد ومن حمل الكلام
على الجملة الخبرية والاخبار على اعلام المخاطب فقد رسا على كتد الخطا في كل
من معاني كلامه ثم ان في التعبير عن الشروع في الكلام بالاندفاع فيه
اشارة الي ان شان البليغ ان يشرع في المقال باقتضاء الحال لا بالاتباع
لما يخطر بالبال من هواجس الوهم والخيال لزم ان يكون قصده اي مقصوده
والملزوم حقيقة هو الاندفاع المذكور في حكمه بالمسند للمسند اليه سواء كان
ذلك في صورة الخبر او في صورة الطلب في خبره ذاك اي الذي اندفع فيه
افادته الضمير للمتكلم وانما لم يقل للمخاطب لما قيل في الاصل لما عرفت فيما تقدم
ان الافادة له غير مقصودة في كل خبر بل المقصود ان يكون خبره على طريقة الافادة

متعاطيا متنا ولا مناط لها متعلق الافادة وهو التركيب وما فيه من التصرف
بحذف ما حقه الاثبات وتقديم ما حقه التاخير وغير ذلك ومن قصره على
التركيب فقد قصر ومن زاد عليه قوله وما ينضم اليه من المؤكدات بدل او ما فيه
من التصرف فقد ترك المهم واتى بما لا حاجة اليه لان اطلاق التركيب ينتظمه
كما لا يخفى بقدر الافتقار لا زايدا ولا ناقصا تحاشيا عن اللاغية فاذا القى
الجملة الخبرية تفصيل للتفريع المذكور في صورة الخبر لانه المقصود بالبحث في
هذا القانون وتقسيمه الى الابتدائي والطلبي والانكاري وبيان ما يليق
بكل منها من الاعتبار الخطابي وانما بني الكلام على افادة فايدة الخبر لانها الاصل
ولظهور جريان الاقسام الثلثة المذكورة فيها الى من هو خالي الذهن الذهن
قوة النفس على اكتساب العلوم وقد يطلق على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وهو
المراد ههنا عما يلقى اليه اراد به الحكم خاصة لا مجموع الجملة الخبرية لان الخلو عن
الطرفين مطلقا ليس بشرط ههنا وفيه تنبيه على ان الملقى حقيقة هو الحكم ومعنى
الخلو عنه ان لا يكون معتقدا به ولا بنقيضه ولا مترددا فيه ليحضر طرفاه لم يقل
طرفاها كما قيل في الاصل لان طرفية المسند والمسند اليه بالنسبة الى الحكم
ونسبتهما الى الجملة بالجزئية لا بالطرفية وفي التعبير المذكور تنبيه على ان المراد
حضورهما من هذه الحيثية لا من حيث انهما زيد وقايم مثلا ولا شبهة في ان
حضورهما بالحيثية المذكورة لا يوجد في خالي الذهن بالمعنى المذكور قبل الاخبار
ضرورة ان حضورهما بتلك الحيثية لا ينفك عن الشعور بالنسبة الحكمية وتو ع
تردد فيه ومن ههنا تبين ان قوله ليحضر دون ليحصل للاشارة الى ان الطرفين
كانا حاصلين عنده الا انهما غابا لان حصولهما غير كاف لان الشرط حضورهما
والحصول قد ينفك عن الحضور وانما قال عنده دون فيه رعاية لعبارة الحضور

ويتنقش

ويتنقش في ذهنه الغرض الاصلي من القاء المذكور انما هو يتنقش الحكم وارتسامه
في نفس من القي اليه وحضور الطرفين عنده مقصود لاجله وقد نبه على هذا فيما
يأتي على ما ستقف عليه الاسناد احدهما الى الآخر ثبوتا او نفيا اراد به تفصيل ما هو
المراد من الحكم الذي عبر عنه بما يلقى اليه ولذلك لم يكتف بارجاع الضمير اليه بقوله
ويتنقش يكفي في ذلك الانتقاش كلاهما في مقام التعليل لما قلنا ان الاول
ايضا مقصود ضرورة ان الثاني لا يتم بدونه ثم خص الثاني بالذكر في جواب الشرط المذكور
تجريدا لما هو الغرض الاصلي والمقصود بالذكر عن غيره ويتمكن لمصادفته اياه
خاليا اي شانه ان يتمكن ولا باس في عدم حصول التمكن في بعض المواد لمانع لان
الكلام خطابي مبناه الاخذ بالمناسب وما هو الغالب وهو معطوف على مضمون
ما سبق كانه قال يحصل الاسناد المذكور ويتمكن اتاني هواها قبل ان اعرف
الهوى اي قبل عرفان الهوى فمعنى الاستقبال غير معتبر وعرفان الهوى كناية عن
الابتلاء لان المانع عن تمكن هواها هو الابتلاء بهوى غيرها لا معرفة الهوى
وتصوره كيف والهوى حسن موقع الشيء من النفس مع الميل اليه فصادف
قلبي خاليا فتمكنا هذا على وفق الرواية وفي بعض النسخ فصادف قلبا وهو
الذي يقتضيه الرواية لما في التنكير من الفخامة وفي التعريف بالاضافة وصمة
اللاغية ويستغني الجملة عن مؤكدات الحكم تفريع على قوله ويتمكن لا على كفى لان
الاستغناء المذكور لا يحصل بمجرد الكفاية المذكور وما وقع الاستشهاد معنوي
لتوبيد دعوى التمكن وقد مر انه لا يضرها عدم حصول التمكن في بعض المواد لوجود
المانع ولك ان تقول انما اسند الاستغناء المذكور الى الجملة لا الى المخاطب لانه
مع خلوه قد يحتاج الى المؤكد لامر ما ولكن لا عبرة به لعدم ظهوره عند
المتكلم ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا لانه خبر ابتداء من غير

اعتبار طلب وانكار واذا القاها الى طالب لما يلقى اليه اراد الحكم خاصة لا الجملة
باسرها وقدم ما يتعلق بهذا متحير فيه طرفاه وقدم وجه التنكير فيذكر
عنده الجملة مع ما فرع عليها صفة كاشفة لمتحير دون الاسناد طرف
متعلق بعنده اي متجاوز بين الاسناد فانه ليس عنده فهو منه بين بين
اي بين الاثبات والنفي في تعريفه على ما قبله دلالة ظاهرة على ان
حضور الطرفين بدون حصول الاسناد مورث التردد والحيرة فيه ومن هنا
ظهر وجه ما اشار اليه فيما سبق بقوله ليحضر فيما طرفاه عنده من ان
شرط خالي الذهن ان لا يحضر الطرفان عنده بل يكون ذلك بالقاء الجملة الخبرية اليه
ومن غفل عن تلك الدلالة ولم يتنبه لهذه الاشارة اعترض عليه واجاب خطاء في
السؤال واصاب في الجواب فهو مبتدا خبره بين بين وضمير منه للاسناد وهو في موضع
الصفة لمحذوف يفسره بين بين اي هو كاين على محل من الاسناد واللام
في ليتقدم متعلق بالقى اي ليتقدم المتكلم المخاطب كما يشهد له المساق ويقتضيه
الاتساق فان ما ذكر في قرينه الاتي ذكره على هذا النسق عن ورطة الحيرة الورطة
البلية التي لا تخلص منها واصلها الهوة الغامضة ذكره الزمخشري في الاساس
استحسن جواب اذا وايثاره على وجب للاشعار بالفرق بينه وبين مراتب الانكار فان
التاكيد بحسب هناك دون هنا لضعف المانع جدا تقوية الحكم بادخال اللام ذكرها
في الجملة لفظا ومعنى بخلاف قرينتها فانه غير متصل بالجملة اتصالها فلذا
قدم قوله في الجملة على قوله او ان حقه ان يعطف باو لا بالواو لان المراد لتقويته
باحدهما لا بهما وانما ذكرهما تمثيلا لا تخصيصا وقدم اللام في الذكر مع ان الاصل
في التاكيد لان المقام ليس بقوي في اقتضاء التاكيد كنحو لزيد
عارف وقد سبق ان الجمع من اداة التمثيل لكثرة الامثلة بل لتعدد

انواع

١٤

انواع المثال وان زيدا عارف حقه ان يعطف بالواو والجامعة لا باو والفتح
ويسمي هذا النوع من الخبر طلبيا لانه خبر اعتبر فيه الطلب ممن القي اليه واذا
القاها الى حاكم فيها اي الى من له حكم في الجملة التي القيت اليه حاضرا كان كما في صورة
الخطاب او غائبا كما في صورة الكتاب بخلافه اي بخلاف حكم المخبر بان يكون
الحكمان في طرفي النقيض وانما اعتبر هذا القيد لان مبني تسمية هذا
النوع من الكلام انكاريا عليه ليرده تعليل لالقاها وفي عبارة الرد اشارة
الى ان المتبادر الى كل فهم هو الحكم الصحيح والحكم الفاسد انما يكون بالانحراف
عنه لعارض الى حكم نفسه استوجب جواب اذا وقد ذكرنا فيما سبق وجه
الفرق بين وجب واستوجب فيتذكر ذلك اي ما ذكر من الحالة فان التاكيد
مقتضاها لا مقتضى الحكم المذكور ولهذا عدل عن عبارة الاصل تاكيدا بحسب
ما اشرب ما مصدرية يقال اشرب الثوب الصبغ اذا ادخله الصبغ اي
في اعماقه اسند الى المفعول الاول المخالف الانكار وانما قال المخالف دون المخاطب
لان المعتبر في الكلام قد يكون حال السامع دون المخاطب وايضا الخطاب
مختص بالحاضر في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا كاينا بمقدار اشراب
المخالف الانكار في اعتقاد المخبر فان مبنى التاكيد على قدر الانكار عنده ليرجع
حكمه الى حكم المستوجب فيتبين الرد المذكور غير ترتيب الاصل رعاية لاصل
الترتيب فان المفعول به حقه ان يتقدم مع ما يتعلق به على المفعول له وهذا
القدر من البعد عن العامل لا يخل بالفصاحة كنحو اي كنحو قولك اني صادق لمن
ينكر صدقك انكارا تاما وقولك اني لصادق لمن يبالغ في انكاره اي في انكار
صدقك وقولك والله اني لصادق كاينا على هذا القياس المذكور اعني زيادة
التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك فان شئت

اي ان شئت ان تعرف ان مقتضى البلاغة ما ذكر من الاتيان بزيادة التاكيد
عند زيادة الانكار فتامل يقال تاملت الشيء اذا نظرت اليه مستبينا له انما
امر بالتامل لان في استخراج الوجه الذي ذكر نوع خفاء يحتاج الى تدقيق نظر
حتى خفي على مثل صاحب الكشاف فذهب الى ما ذهب كلام رب العزة علت
كلمته لا يخفى حسن موقع هاتين العبارتين ههنا اذ ارسلنا عطف بيان
او بدل من كلام اليهم اي الى اصحاب القرية وهي انطاكية اثنين هما يحنا وبو
والظ من هذا ومن قوله ما انتم الا بشر انهم رسل الله تعالى وعليه جمع
من المفسرين وكانوا على شريعة عيسى عليه السلام وبعثوا على انهم خلفاؤه كهارون
ويوشع في زمن موسى عليه السلام فكذبوهما فعززنا بالتشديد قوينا من عزز
المطر الارض لبدها وشددها وبالتخفيف غلبنا وقهرنا وكلاهما قراءة
والمفعول على الاول المرسلان وعلى الثاني المرسل اليهم بثالث شمعون فقالوا
انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا اي لا مزية لكم علينا تقتضي اختصاصكم
بما تدعون وما انزل الرحمن من شيء اي وحيا من السماء ان انتم الا تكذبون
فيما تدعون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ربنا يعلم استشهاد بعلم الله تعالى
جار مجرى القسم في التاكيد كما تقول شهد الله وعلم الله حيث قال اي قال الله
على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عليه السلام متعلق بتامل اي تامله من هذه الجهة
وكان الظ ان يقال حيث قالوا الا انه قصد التنبيه على ان ذلك الاعتبار البليغ
في الحكاية عن قولهم موافقا لحالهم ومطابقا لمقتضى مقام مقالهم واما المحكي فقد
كان بلسان آخر فحال الاعتبارات الخطابية فيها غير معلومة لنا اولا انا اليكم مرسلون
انما اكدوا الكلام في المرة الاولى لظهور انكارهم مضمون الخبر من تكذيبهم للاثنين
سابقا والمعتبر في تاكيد الخبر ظهور الانكار عند المتكلم لا صدوره من المخاطب

لسنه

حكم

ح

والفرق

والفرق واضح فلا حاجة الى تنزيل تكذيب الاثنين منزلة تكذيب الثالث وبما قررنا
تبين انه لا دقة في نظر صاحب الكشاف بل لا صحة له عند التحقيق وثانيا ربنا يعلم
اصلح بذكر ما في عبارة الاصل من الخلل وثالثا انا اليكم لمرسلون لما نفوا الرسالة
وبالغوا في ذلك فابلوا انكارهم بمزيد التاكيد بقولهم ربنا يعلم وبزيادة اللام
كيف يقرر يتعلق بتامل على تضمين المعرفة اي تامله متعرفا تقريره المتناهي الكامل
لما القي اليك من ان التاكيد يكون بحسب الانكار ويسمى هذا النوع من الخبر انكاريا
لانه خبر القي الى منكر لرد انكاره واخراج الكلام في هذه الاحوال يعني احوال من
القي اليه الكلام من خلو ذهنه وتردده وانكاره على الوجوه المذكورة يعني
وجوه الكلام من كونه مجردا عن التاكيد ومؤكدا به استحسانا او وجوبا يسمى
اخراج مقتضى الظاهر يعني مقتضى ظاهر الحال ويقابله خلاف مقتضى الظ وكلاهما
مقتضى الحال واضافة الاخراج الى مقتضى الظ لادنى ملابسة وهي موافقته
اياه وانه اي اخراج مقتضى الظ مطلقا في علم البيان من قبيل التصريح لم يقل
يسمى بالتصريح لان المسمى به هو الامر الكلي المقابل للكناية والاخراج المذكور من
افراده لا نفسه واعلم ان لكل واحد من هذه الوجوه اعتبارين احدهما
اعتبار الافادة بحسب المقام والبحث عنه في علم المعاني والثاني اعتبار الدلالة بحسب
الكلام والبحث عنه في علم البيان والدلالة بحسب الكلام قد يكون باعتبار خطابي
وكون الاخراج المذكور من قبيل التصريح وكون مقابله من قبيل الكناية بناء على
الدلالة الخطابية ولما كان فيه نوع خفاء صدر الكلام بان وسياتي لهذا الكلام
تتمة كما ستقف عليه في موضعه والذي اريناك اي اوضحناه لك استعار الاراءة
للايضاح وقد افصح عنها نسبة الاعمال الى البصيرة وهي للقلب كالبصر للعين
حيث قال اذا اعملت فيه البصيرة اي جعلتها متصرفة فيه استوثقت من

ربنا

ربنا

لا خفاء في ان وجه الكلام كونه مجردا عن التاكيد واما تجريده عنه فانما هو حال المتكلم فات رجال القاصلان لم يحتاجا في تقسيمهما الوجوه المذكورة بالتجريد والتاكيد استحسانا ووجوبا منه

عبارة العلامة السكاكي يسمى بالتصريح ووجه العدول عنها الى ما ذكره ما في الشرح منه

وضعية كانت وهي فائدة او عقلية كما في نفس ما حقه التاخير وحذف ما حقه الاثبات فان دلالتهما على مدلولهما عقلية ودلالة الاخراج المذكور من هذا القبيل منه

جواب ابي العباس يقال استوثق من كذا اذا صار منه على ثقة هذا
على ما في الاساس والمراد تاييد الجواب المذكور بما تاه لا تاييد بالجواب
للكندي وهو ابو اسحق المتفلسف حين ساله ظرف للجواب والسؤال
بمعنى الاستفسار وهو دليل على انه مستفهم لا معترض ولا يعارضه دلالة
ان على التاكيد لان موجبه قوة الشبهة وكذا عبارة اجد لان دلالتها على
رسوخ تلك الشبهة في نفسه واللازم من ذلك كلمة شدة الحاجة الى الاستفسار
عن الثقة في هذا الفن وهو في اعتقاد الكندي ابو العباس المبرد ويشهد
لذلك كونه اليه على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز الا انه جوز جوازا مرجوحا
لكون الكندي معترضا حيث قال بعد نقله القصة واذا كان الكندي يذهب
عليه هذا حتى يركب فيه ركوب مستفهم او معترض فما ظنك بالعامة ومن
هو في عداد العامة ممن لم يخطر شبه هذا بباله والمصر اخذ بالاول نظرا الى دلالة
الحال او حملا لامر الكندي على الصلاح قائلا اني اجد في كلام العرب حشوا اذ ابدا
لا حاجة اليه في تمام الكلام يقولون عبد الله قايم استيناف لبيان ما ذكره ثم
يقولون ان عبد الله قايم ثم يقولون ان عبد الله لقايم اداة التراخي استعبر
للبعد بين الكلامين لاشتمال الاخير منها حشوا في زعم المتكلم والمعنى واحد اسقط
قوله فالالفاظ متكررة لسقوطه عن درجة الفصاحة وذلك ان يقال الاشارة
الى جواب ابي العباس بل المعاني مختلفة اضراب عن قوله والمعنى واحد
والفاء في قوله فقولهم للتفصيل عبد الله قايم اخبار عن قيامه يعني انه بمجرد الا خبار
والا فاصل الاخبار مشترك بين الثلثة وقولهم ان عبد الله قايم جواب عن
سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقايم جواب عن انكار منكر قيامه لم يرد
ان الكلام المؤكد لا يكون الا جوابا عن انكار منكر او سؤال سائل لانه قد يؤكد

الكلام

الكلام بمزيد الاهتمام واظهار كمال العناية ولعون نشاط المتكلم وكونه عن
صميم قلبه وللرد على ظنه الباطل الى غير ذلك من المعاني التي يناسب التاكيد
بوجه خطابي بل اراد بيان فائدة من فوائد التاكيد اذ بذلك القدر يتم الجواب
ويندفع الشبهة وخص بالذكر ما هو الغالب في الاستعمال الشايع من بين
معانيه الخطابية هذا ثم انك ترى ختم الكلام المذكور بهذا ثم شرع في
كلام آخر بثم تنبيها على قوة الانقطاع بين الكلامين وكمال بعد احدهما عن الآخر
كانه يقول خذ الكلام السابق ولا تخلطه بالكلام اللاحق فانه ليس من جنسه
بل اعلى منه شانا وبعيد منه رتبة المغلقين السحرة المغلق بالكسر العجيب
ومنشاء مغلق يأتي بالعجايب التي ربما تدخل في حد خوارق العادات ومن
ههنا يقال له الساحر والسحر الاخذة وكل ما لطف ماخذه ودق فهو سحر
ثم غلب على الصنعة المعروفة وهو المراد ههنا وفي قوله عم ان من البيان
لسحرا وقوله في هذا الفن بمنزلة عبارة منهم في قول صاحب الكشاف ومن
ثمه ترى المغلقين السحرة منهم كانهم يتناسون التشبيه ويضربون
عن توهمه صفحا اذ ليس المراد منه بيان موضع سحرهم لان سحرهم في كلامهم
البليغ لا في فن البلاغة بل بيان تمكنهم منه وثبات قدمهم فيه وقد خرج به
الكلام عن حد الاستعارة الى حد التشبيه كما خرج قوله تع حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود بقوله من الفجر على ما ياتي تحقيقه في موضعه باذن
ينفثون الكلام النفث النفخ مع ريق ومنه النفاثات في العقد وهذا بمنزلة
الترشيح في الاستعارة المرشحة لا على مقتضى الظاهر كثيرا اراد كثرته في نفسه
لا بالنسبة الى مقابله وذلك اشارة الى النفث المفهوم وذكر المص تنزيل العلم
منزلة خالي الذهن وعكسه لا يتصور ولم يذكر تنزيل العلم منزلة السايل

لا الظهور كما توهم بل لانه لا يمتاز عن تنزيله منزلة خالي الذهن ان ترك
التاكيد او عن تنزيله منزلة المنكر ان لم يترك ثم ذكر تنزيل غير السائل
اي الخالي الذهن منزلة السائل وتنزيل المنكر منزلة السائل مندرج في تنزيل
المنكر منزلة غير المنكر وعكسه وان كان متصورا الا يظهر لان امارته ترك التاكيد
ودلالته عليه ضعيفة لجواز ان يكون ذلك لعدم لزومه ثم ذكر تنزيل غير المنكر
عالما كان او سائلا منزلة المنكر ثم ذكر عكسه وهو تنزيل المنكر منزلة غير المنكر
سائلا كان او خالي الذهن بلا فرق بينهما ولا مجال للتعميم للعالم لانه غير متصور
على ما مر فالصور الاربع التي ذكرها المص مندرجة تحتها الاقسام الواقعة والتي
يجوز وقوعها على قانون البلاغة وهي ستة بحسب المفهوم واربعة بحسب الصدق
ومن وهم انها تسعة فقد وهم واعلم ان عدم تصور تنزيل الجاهل منزلة العالم
انما هو في صورة الاخبار واما في غير صورة الاخبار فمتصور بل واقع كما في الاوصاف ف
المجهولة المنصوبة على المدح فان حقها ان يخبر بها الا انها تنزل منزلة المعلوم وتخرج
مخرجه لنكتة لا تخفي على الفطن اذا احلوا المحيط بفايدة الخبر عدل عن عبارة
الاصل رعاية لما هو المعهود وبلازم في بديته انما اعتبر هذا العلم ايضا ليظهر
التنزيل المذكور ويتعين اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فانه على تقدير عدم التحقق
العلم الثاني يحتمل ان يكون الاخبار لافادته كما في نحو حفظت التورية فلا يتعين
الاخراج المذكور ومن لم يتنبه لهذا زعم ان الاول كاف والتوص لكسائي للمبالغة
ثم ان الخالي الذهن عن العلم بالفايدة في عرفهم على ما مر عليه الاشارة هو من لا يكون
الاسنا متنقشا في ذهنه ولا يكون الطرفان حاضرين عنده اذ لو كان الاول
يكون عالما او منكرا او لو كان الثاني يكون سائلا فلا يتناول له بحسب معناه العرفي
الا لما هو المراد علما تميز عن نسبة المحيط الى المستتر فيه كان يكفيه ان يقول

اذا

اذا احلوا العالم بفايدة الخبر وبلازم فايدة الخبر وانما عدل الى ما ذكر مبالغة
في اثبات العلمين المذكورين له كيلا يتوهم ان التنزيل المذكور لقصور
في علمه بهما محل الخالي الذهن عنه وذلك اشارة الى العلم ارادة الخلو عن
الاسناد وطرفيه وقد عرفت وجهه لاعتبارات خطابية الخطابة صناعة
يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد تصديقهم به بقدر الامكان ويقابله البرهان
والاعتبارات الخطابية ما يناسب تلك الصناعة ولا يلزم ان تكون
مفيدة للظن كما توهم مرجعها اي مؤدي تلك الاعتبارات تجهيله بوجوه مختلفة
بعضها راجع الى المنزل كتقديم الملوح وبعضها راجع الى المنزل كعدم علمه
بعلمه ويندرج تحته السؤال عن مضمون الجملة واما الذي يرجع الى تضعيف
علمه فلا يناسب المبالغة في اثباته لما كان ما ذكر من تنزيل العالم منزلة الجاهل
مظنة الاستبعاد احتيج الى الاستشهاد فقال وان شئت اي وان شئت
شاهدا لما ذكر فعليك اي تمسك بكلام رب العزة وما ذكره استشهاد
معنوي لا تمثيل للمسئلة ولذلك قدمه على تمامها وهو بقوله فسوفون الكلام
الي هذا وقد مر نظير هذا ولقد علموا اي اليهود لمن اشتراه اي استبدله
بكتاب الله تعا والضمير لما يتلوا الشياطين واللام الاولى للتاكيد القسمي
والثانية لام الابتداء لتعليق فعل العلم ماله في الآخرة من خلاق نصيب
ولبئس ما شروا به انفسهم عطف على جملة القسم والجواب او على الجواب
وعطف الانشاء على الاخبار كثير لو كانوا يعلمون جواب لو محذوف
اي لارتدعوا عن تعلم السحر والشعوذة وايثار كتبه او لكان خيرا لهم كيف
تجد صدره حال من ضمير عليك او استيناف في موضع جواب الامر وكيف
حال من تجد اي واجدا اول الكلام المذكور وجدانا متناهيا عجيبا ظاهرا

اعتبارات خطابية

مكشوفًا بلا شبهة يصف اهل الكتاب بالعلم اى بعلم ما ذكر على سبيل التأكيد
القسمي وآخره بنفيه عنهم لان لولا انتفاء الشيء لانتفاء غيره حيث لم يعملوا
بعلمهم تعليل للنفي المذكور فكان فيه دلالة على ان العلم الذي لم يعمل به ليس
بعلم بل حجة على عالمه فهو اردأ من جهل واقبح وفيه تأمل ونظيره اى نظير القول المذكور
في النفي والاثبات اى في نفي الشيء واثباته لامر خطابي وان لم يكن هو العلم
قوله تع وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وذلك انه تع اثبت الرمية له عم لانها
صدرت منه ونفاها عنه لان اثرها الذي لا يطيقه البشر فعل الله تع هو الرامي
وكانه عم لم يكن له مدخل فيها اصلا هذا على وفق الكشاف واما على ما ذكره الامام
البيضاوي من ان المعنى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة فلا يكون نظير الذي
لا يتوارد النفي والاثبات على معنى واحد فلا يتحقق تنزيل الموجود منزلة المعدوم
لامر خطابي وهذا ظاهر وان خفي على الناظرين في هذا المقام فان قلت
على ما ذكرت توجيه الكلام يلزم ان لا يطابق مضمون الكلام للواقع فيلزم الكذب
وكلام الله تع منزه عنه فلا بد من المصير الى التوجيه بنحو ما ذكر قلت الكلام المنزل
لامر خطابي على وجه لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب
الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود
في الكلام وبذلك يندفع الشكوك والاوهام عن الآيات والاحاديث النبوية
المتضمنة للمبالغة لامر خطابي يناسب المقام وقوله تع وان نكثوا ايمانهم
من بعد عهدهم قال الامام الراغب النكث مثل النقض وهو فسخ المبرم
لكنه يقال في المتلبد كالاكسية والاخبية والعهد كل امر شأنه ان يراعى
كاليمين وطعنوا في دينكم عابوه وازدروه فقاتلوا ائمة الكفر اى فقاتلوهم والعدول
عن الضمير للدلالة على انهم صاروا بذلك ذوي الرياسة والتقدم في الكفر

احقاء

احقاء بالقتل انهم لا ايمان لهم اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع النكث
عليها ثم نفاها عنهم حيث لم يراعوها ولم يعف بها ولقائل ان يقول انما نفاها
بعد النكث فالمراد نفي الوثوق فلا يكون من قبيل ما نحن فيه فسوقون
الكلام عطف على احلوا عدل عن الماضي الى المضارع لا لتأخر السوق عن الاحلال
لانه ليس بزماني بل لاستحضار صورته لما فيه من الغرابة الى هذا اي
الي المحيط علما فيه الى ذاك اي الى الخالي الذهن فيلقى اليه الخبر مجردًا
او ان موامن لا يكون سائلا اراد به الخالي الذهن بقرينة اعتبار تقديم
الملوح فانه لا يكون الا فيه مقام من يسأل فيه تغيير لتعبير العلامة السكاكي
لان مقتضى المقام ان يورد الاقسام المذكورة على وجه يكون في معرض التفصيل
للنفث المذكور وينتظم الكلام على هذا النظام ولا يخفى على النحرير ان حق التحرير
ح ان يكون الاقسام متعاطفة على وجه يفهم استقلال كل منها في تحقيق
النفث المذكور وذلك بالعطف باداة التنويع ثم ان المناسب مقابلة
اما موا با حلوا الا مقابلة قدموا الا ان الاقامة المذكورة ايضا يكون لامر خطابي
يمشي بتقديم ما ذكر بمثل ما قدموا اليه فيه ايضا تغيير لتعبيره ولا يخفى وجهه
على الفطن من تلويح فيه ايضا تغيير لتعبيره ولا يخفى ما فيه من الفضل على
ما في الاصل وانما خص التلويح بالذكر لانه شايع في الاستعمال ولا يمتنع ان
يقع ذلك بسبب آخر غير التلويح كظهور امارة التردد وباعث السؤال وقد
نبه على ذلك بزيادة عبارة المثل ولم يرد ان ما قدمه يجعل المخاطب مترددًا لكونه
سائلا حقيقة انه من شأنه ذلك ولذلك قال يلوح اي يشير من بعيد
للنفس اليقظى يفطنها استعارة لجودة تهيئها لما يرد عليها وعدم ذهولها
اي من شأن مثله ان يشير من بعيد للنفس المتهيأة لادراك ما يرد عليها

الى حكم ذلك الخبر ثم ان فيه اشعارا بان ليس ما قدموا مما يعلم به خصوصية
الخبر بل ما يناسبه بحكم ذلك الخبر متعلقة بتلويح فيه كهما اى بترك الملوح النفس
مستشرفة له اى للحكم استشراف الطالب المتحير الاستشراف وضع اليد فوق
الجبهة ليحفظ العين من شعاع الشمس عند المبالغة فى رؤية الشيء استعير
ههنا للتوجه التام والتامل فيه بجد واهتمام ومنه قوله عم استشرفوا ضحاياكم
اى تاملوا فى سلامتها من العيوب المانعة من الاجزاء بتميل بتكلف الميل
ويتردد وحقه ان يقراء بالتاء الفوقانية مسندا الى ضمير النفس لانه الانسب
بسياق الكلام حين قال بين اقدام للتلويح واحجام لعدم التصريح والاحجام بتقديم
الحاء على الجيم يقابل الاقدام فلا يميزون عطف على اقاموا وقد مر وجه العدول عن
الماضي الى المضارع وحقه ان يذكر هنا على وفق قرينه وقد قدم فى الاصل عن
موضعه فى صياغة تركيب الكلام وسبكه لها اى للتاويل وغير التاويل غير عبارة
الاصل وهي الكلام بينهما ولا يخفى ما فى البدل من الفضل ثم انه بدل لفظ بالسبك
لكونه انسب لما قدم من عبارة الصياغة وما تاخر من عبارة القالب فى قوله الصب
فى قالب واحد لان السبك صب الجواهر المذابة مخصوصه وعدل عن نظمه
لما فيه من تطويل بلا طائل فيخرجون الكلام تفسير لقوله لا يميزون الا وتفصيل
لعدم التمييز المذكور ولفظ الكلام انسب للمقام من عبارة الجملة الواقعة في
الاصل اليه اى الى غير التاويل مصدرة بان انما خصها بالذكر لان تاكيد هذا
النوع يكون بها خاصة بحسب الاستعمال ويبرون سلوك هذا الاسلوب
عطف على قوله فيخرجون والفاء جزء من المعطوف عليه كما ان قوله تع ولا جنبا
عطف على قوله وانتم سكارى والواو جزء من المعطوف عليه لا على يخرجون
حتى يلزم اعتبار الفاء فى المعطوف ولا معنى له والاسلوب على ما ذكر الازهري

في التهذيب

في التهذيب الطريق الممتد استعير هنا للفن ورشح بالسلوك في امثال
هذا المقام زيادة عبارة الامثال للاشارة الى كثرتها والمراد من المقام
مقام التلويح وفي الاشارة المذكورة غنى عن الاشارة الى تعدده بحسب
الجزئيات بايراده على صيغة الجمع من كمال البلاغة واصابة المحز اي موضع
الحز وهو القطع عبارة عن فعل الامر على ما ينبغي ويليق وهو ههنا تطبيق
الكلام لمقتضى المقام على الوجه الاليق والاوفق او ما ترى الواو للعطف على
مقدر اى اتنكر ما ذكرنا او ما ترى بشارا الا يعنى انه شاهد لثبوت المدعى ولا وجه
للانكار بعده بشار هو ابن ابى بردة الاعمى من شعراء الدولة العباسية كيف
سلكه فى رائيته اى فى مطلع تلك القصيدة وهو قوله بكرا صاحبي قبل الهجير
بكر بمعنى بادر فى اي وقت كان ذكره الجوهري ووافقه الحريري ومن وهم انه
بمعنى ذهب بكرة فقد وهم وما فهم انه يكون التقييد بقوله قبل الهجير لغوا لان
الهجير الهاجرة وهي ما بين الضحوة والظهر صرح به صدر الافاضل ان ذاك النجاح
في التبكير النجاح الظفر والفوز بالمطلوب حسن استهواه استهامه اى جعله
هائما التنبه بائمة صناعة البلاغة اراد به المتقدمين المقتدى بهم في البلاغة
والفصاحة ولهذا وصفهم بقوله المهتدين بفطرتهم بخلقتهم وجبلتهم الى تطبيق
مفاصلها بانبائهم بالكلام البليغ على احسن ما ينبغي واكمل ما يليق وهم الاعراب
الخلص قال الازهري رجل اعرابي بالالف اذا كان بدويا صاحب نجعة وانتواء
وارتياد للكلاء وتتبع لمساقط الغيث سواء كان من العرب او من مواليهم
ويجمع الاعرابي على الاعراب والاعاريب والخلص جمع الخالص وقال الامام الراغب
الخالص كالصافي لكن الصافي يقال فيما لم يكن فيه قبل شوب دون خالص
فانه لا يقال الا فيما كان فيه شوب فزال منه من حارس الضب واليربوع

اسقط عبارة كل الواقعة في الاصل لعدم مناسبتها المقام وزاد حرفي
التعريف فيهما لان حقهما ان يذكرا معرفين وغير ترتيبه بتقديم الضب على اليربوع
لان الحرش عبارة عن صيد خاصة قال ابن فارس وحرشت الضب
اذا مسحت جحره وحركت يدك ليظن انك حية فيخرج ذنبه فتاخذه انتهى فعطف
اليربوع على الضب كعطف ماء على تبنا في قول الشاعر علفتها تبناً وماءً بارداً او
الكلام المذكور على هذا الوجه من خصايص هذا الشرح وصفهم بعدم المخالطة
بالاعاجم نسباً وصحبة فان القول الاول صريح في الاول وهذا القول كناية عن
الثاني وانما وصفهم به لان مخالطتهم لا تخلو عن ايراث نقصان في الفصاحة تلقاه
في بلاغة صفة حارش يضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا يضرب
فيمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها اللايقة لها والهناء القطران
والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب
قطعاً متفرقة دون المولدين قال الزمخشري في الاساس غلام مولد وجارية
مولدة وهي التي ولدت عند العرب ونشأت مع اولادهم وتأدبت باداءبهم
ومن المجاز كلام مولد ليس من اصل لغتهم وشاعر مولد الذين قصارى امرهم
غايتها واخرها في مضمار البلاغة المضمار موضع مسابقة الخيل لانه يضمر
من اجله كذا قال الامام البكراوي في شرح مقامات الحريري اوان الاستباق
اي حينه اذا استفرغوا مجهودهم بذلوا غاية طاقتهم الاقتداء باولئك شارع
الى الاعراب الخلص ومن الشواهد بما نحن فيه اي من صدد بيانه من حسن
هذا الاسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة شهادة غير مردودة لكون
الراوي ثقة والمروي عنه معتمدا تقبيل خلف الاحمر اسقط ما في الاصل من قوله
رواية الاصمعي اذ لا انتظام مع قوله على ما روي الاصمعي وهذا ظاهر وان لم ينتبه

تصحيح

له الناظرون في هذا المقام بين عيني بشار بمحضر ابي عمرو بن العلاء
فيه تعظيم له اذ كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك لا ينافي
تعظيم بشار لانه على ما قال له الشريف المرتضى كان مقدما في الشعر جداً
حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من المجودين حين استنشداه
اي ابو عمرو وخلف بشاراً واما الاصمعي فانما هو راوي القصة قصيدته
هذه اصل القصيدة على ما ذكر في الاساس من القصيد وهو المخ السمين
المكتنز الذي يتقصد اي يتكسر اذا استخرج من قصبه لسمنه فسموه به كما يسمى
السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه على ما روي الاصمعي هو ابو سعيد
عبد الملك بن قريب وكان خلف الاحمر استاده وكذلك ابو عمرو بن العلاء
من ان خلفا قال لبشار بعد ما انشد القصيدة في الاساس انشدني شعرا
انشادا حسنا لان المنشد يرفع بالنشيد صوته كما يفعل المعرف لو قلت يا ابا
معاذ كنية بشار مكان ان ذاك النجاح في التبكير في الاصل لم يذكر في التبكير وحقه
ان يذكر لانه مذكور في قوله فالنجاح في التبكير واما لفظ بكر المذكور في الاصل فلا حاجة
اليها كما لا يخفى كان احسن لان المقام مقام التعليل دون التاكيد لعدم ظهور
مقتضيه فقال بشار انما قلتها يعني قصيدته اعرابية اي منسوبة الى اعراب
البادية والمراد ان يكون منظومة على طريقتهم وحشية غير مانوسة اراد بها عدم
كونها متعارفة عند اهل الامصار فقلت ان ذاك النجاح في التبكير اداة التاكيد
واسم الاشارة لم يعهدا عندهم في مثل هذا المقام فلهذا كان الكلام اعرابيا وحشياً
كما يقول الاعراب البدو ويقال البدوية منسوبة الى البداء والبداء بمعنى البدو
والبادية والنسبة الى البدو بدوي بجزم الدال والى البادية بادي كذا
قال الامام الواحدي ولو قلت فالنجاح في التبكير هذا مقتضى السياق وفي الاصل

بكرا في النجاح وانما عدل عنه لما فيه من العدول عن سنن الانسياق فكان من
كلام المولدين في الاصل كان هذا والمقام مقام الاضمار ولا يشبه ذلك الكلام
عطف على خبر كان وكذا قوله ولا يدخل اي وكان غير مشابه لكلام الخلص وغير داخل
في معنى القصيدة اى فيما قصدته بها اعرابية وحشية فقام اى خلف الاحمر
وقبل بشارا على ما تقدم بيانه فهل فحوى ما جرى في الاساس عرفت ذلك
في فحوى كلامه فيما فهمت من مراده بما تكلم به ولا اختصاص له للكلام ولذلك يضاف
الى الحال ويقال فحوى الحال ولما كان بعض القصة وهو التقبيل المذكور حكاية
حال ذكر عبارة الفحوى الشاملة للحال والقال دون المفهوم والمعنى ومن لم يتنبه
لهذا قال فحوى الكلام لحنه اى معناه الذي يفطن له منه بين بشار وصاحبيه
هما خلف الاحمر وابو عمرو بن العلاء وهم راجع الى بشار وصاحبيه من فحولة
جمع فحل وهو القوي من ذكور الابل بل شبه به البليغ الكامل هذا النوع يعني
فن البلاغة ومن المهرة المتقنين المهرة جمع ماهر وهو الحاذق في صنعته والاتقان
الاحكام والسحرة الموخذين التاخيذ من الاخذة وهي رقية او خرزة يستجلب
بها محبة القلوب الا راشحة استثناء مفرغ في موضع الخبر لفحوى ما جرى ولتوهم
استقباح هل زيد قايم قد يغير رفع راشحة وهو نسخة الاصل وعليه الرواية
الى النصب على معنى هل نجد بتحقيق الباء صلة الفعل يقال رشحت القربة
بالماء اذا ترشح منها الماء ولما كان تصرف خلف في قوله فالنجاح في التبكير بتبديل
ان بالفاء واسقاط ذاك كان جواب بشار ناظرا الى مجموعها ولا خفاء في ان
تاثير الاسقاط المذكور في عدم كون الكلام اعرابيا وحشيا اقوي واظهر من
تاثير التبديل المذكور فدلالة فحوى القصة على ما ذكر ليست بصريحة ولذلك عبر عنها
بالترشيح ما انت منه على ريبة وهو تنزيل غير الشاك منزلة الشاك لتقديم

الملوح

ف

الملوح ومنه متعلق بمحذوف اى ما انت على شيء منه وعلى ريبة بيان له والريب
ان يتوهم في الشيء امرا ما ثم ينكشف عما توهمت فيه والاسم منه الريبة
بالكسر وقل لي عطف على مقدر اي ارجع الى نفسك وقل مثل بشار لفظ مقحم
للتعظيم كما في قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو مبتداء خبره اذا خاطب مع جوابه
وقد تعمدا اى وقد تكلف في القصد حال في المعنى من ضمير خاطب ان يهدر
يقال هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته بشقشقة في الاساس يقال
للفصيح هدرت شقشقته واصلها لهاة الفحل ولا يكون الا للعربي سكان

ح

مها في الريح جمع مهفى وهو اسم مكان من هفت الريح اذا هبت
اراد بها البادية مطلقا والسكون فيها كناية عن كون الشخص بدويا عربيا
كان او غيره من ما ضغ اسقط ما في الاصل من لفظة كل لان المقام يأباها
القيصوم والشيح نبتان في البادية وحقهما ان يذكرا معرفين ومضغهما
كناية عن كونه اعرابيا لانهم مشهورون اذا خاطب ببكر متعلق بافتراه
ولا حاجة الى التاويل اذا لم تجعل اذا مضافة الى ما بعدها محرضا التحريض
والحث على الشيء صاحبه في الاصل صاحبيه ومنشاؤه الغفلة عن ان العرب
تخاطب الواحد خطاب الاثنين وذلك هو المناسب لكون الكلام على
اسلوب عربي غريب على التشمير من قولهم شمر ازاره تشميرا اى رفعه
عن ساق الجد اضافة الساق الى الجد للملابسة في شان السفار السفار
المسافرة افتراه لا يتصور هما الفاء للعطف على محذوف اى اتظنه ذاهلا
عن حال صاحبه او نسي به الظن فتراه وادخال الهمزة على الجزاء لانكار
ترتبه على الشرط لا لترتب الانكار عليه لان قوله هيهات يأباه حايس حال او
مفعول ثان على تضمين التصور معنى الظن حول هل التبكير بغير النجاح اضافة

حول الي هل التبكير على الحكاية فيتجانف عن التأكيد في نسخة الاصل بالرفع
معطوف على ما لا يتصور فان التجانف وهو التباعد يترتب على عدم التصور
وقد يروي بالنصب ولا وجه له سواء كان جوابا للنفي لان ذلك التصور
سبب للتأكيد لا للتجانف او للاستفهام على معنى ان يكون منك ظن عدم
تصوره فمنه تجانف لان ظن المخاطب لا يكون سببا للتجانف بشار ومدار
النصب على سببية الاول للثاني ولا يتلقاهما بان يجهلا اى بعد وفاعله
ضمير عدم التصور ونظيره قول بشار في التأكيد لتقدم الملوح فغنها في الاصل
غناه فتغنى مثل كلمه وتكلم والضمير للابل وهي لك الفداء الواو للحال ولما
رأى ان صاحبه حام حول هل لها غناء ازال تردده بان قال ان غناء الابل
الغناء بالكسر والمد هو اداء الالفاظ المترتبة بصوت متناسبة الاجزاء
الحداء في القاموس حدى الابل وبها حدوا وحداء زجرها وساقها اى سوق
الابل الغناء لها وقوله تعالى هذا اولى مما في الاصل من قوله وفي التنزيل
لان حقه ان يعطف على مدخول قوله ونظيره لا عليه ولا تخاطبني في الذين
ظلموا نهي عن الدعاء على ابلغ وجه بالنهي عن مطلق الخطاب ومن لم يتنبه
لهذا قال اى لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم ولما اورث هذا
النهي تحير نوح عليه السلام نزل منزلة السائل عن مآل امرهم فقيل انهم مغرقون
ولا دخل في ذلك التنزيل لما تقدم من قوله تعالى واصنع الفلك ولهذا جرد
المثال عنه وقوله تعالى لم يحل وكذا كما في الاصل لانه لا يناسب العطف
على مدخول قوله ونظيره وما ابرئ نفسي اى عن السوء ان النفس لامارة
بالسوء اكد التأكيد لتنزيل المخاطب منزلة السائل او لكون الحكم في وجه
نفسه مما يستبعد سواء اريد بالنفس الجنس او نفس يوسف لظهور نزاهتها

عليه السلام

وقوله

وقوله تعالى وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم السكن ما يسكن اليه النفس وتطمئن
به وقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم لما لوح الامر بالاتقاء بجنس ما اخبر به
نزل المخاطب منزلة السائل عن خصوصه فقيل ان زلزلة الساعة شيء عظيم
الساعة من اعلام الغالبة للقيمة وامثال ذلك كثيرة قال الامام الراغب النظير
اخص من المثل واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه فيساويه
واذا صادف ما اريناك اى واذا اصاب ما اريناكه من تنزيل غير السائل
منزلة السائل سواء كان لتقدم الملوح منك او لامر آخر ولا دخل ههنا
لخصوص سبب التنزيل وتعيينه بانه تقديم الملوح بصيرة منك قصد بالتنكير
التعظيم ولهذا لم يقل بصيرتك ووقفت على ما ياتي في الفن الرابع من ان ترتب
الشيء على امر قد يفوض الى فهم السامع كما في قول القائل قم يدعوك بدل
قم فانه يدعوك اعثرك اى اطلعك اريناكه مع ما تقف عليه في باب النقد
لتركيبات الجمل الخبرية الواردة بعد الامر تمييز الجيد من الردي في نحو اعبد
ربك ان العبادة حق له واعبد ربك فالعبادة حق له واعبد ربك العبادة
حق له على تفاوتها متعلق باعثرك والضمير لتركيبات الجمل هناك اشارة الى
باب النقد واجدا من نفسك حال من كاف اعثرك فضل الاولى على الثانية
ورداءة الاخيرة تارة وذلك عند اقتضاء المقام التحقيق اما افضلية
الاولى ورداءة الاخيرة فظاهر واما ان في الثانية فضيلة ما فلدلالة
الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولما كان المسبب حاصلا دل على
تحقق السبب ففي الفاء اشعار بالتحقيق في الجملة وخلاف ذلك اخرى
وذلك عند اقتضاء المقام بيان السببية بطريق التفويض او التصريح
بالسببية فانه على الاول يكون الافضلية للاخيرة والاولى ردية جدا

اذ لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين وللثانية فضيلة
ما لحصول المقصود وعلى التقدير يكون الافضلية للثانية والاولى ردية وللاخيرة
فضيلة اما لحصول اصل المقصود ايضا وعبارة الخلاف تنتظم هاتين الصورتين
دون عبارة العكس الواقع في الاصل ولهذا اعدل عنها واما عبارة الحكم
الواقعة فيه فلا حاجة اليها كما لا يخفى بحسب المقام حقه ان يذكر هنا ليفيد
الاحكام التسعة المذكورة في صور الثلث به وفي الاصل ذكر قبل تمام الصورة
الاولى ولا وجه له وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية
وجب الجمع بين الفاء وان قلت كيف يتصور ترتب السبب على المسبب
بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت ان الفاء السببية اذا دخلت
على السبب تكون مستعارة لمعنى اللام التعليلية كما ان اللام التعليلية تكون
مستعارة للفاء السببية اذا دخلت على مثل قوله تعالى ليكون لهم عدوا واما الجواب
عنه بان ذلك من حيث ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه فليس بصواب
لان الفاء للترتيب في الوجود لا للترتيب في الذكر ولهذا قال صاحب الكشاف
في تفسير سورة الحجرات ان ما بعد الفاء لا يكون الا مسببا وكنت الحاكم
الفيصل هو الفاصل بين الحق والباطل ذكر في الاساس باذن الله تعالى
قد مر تفسيره غير مرة وكذلك عطف على هكذا والاشارة الى ما اشير
اليه ثمه واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول قد ينزلون منزلة المنكر قدم
المفعول فيه هنا ليرجع ضمير عليه الى الاقرب غيره هذا اخصر واظهر من قول
العلامة السكاكي من لا يكون اياه اذا رأوا عليه شيئا من ملابس الانكار
جعل امارات الانكار ملابس وهو جمع ملبس بمعنى اللباس لحيلولتها دون
ادراك المتق وهذا لا ينبغي في كون امارة الشيء وسيلة اليه لانه بالنظر الى الانكار

وهذا

وهذا بالنظر الى المنكر فتدبر وبهذا الاعتبار جعل الكلام الوارد في مقابلته
جبيرا او ايراده للمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد فيكون
حبير الكلام لهما الحوك النسج والحبير فعيل بمعنى مفعول من حبرت الثوب
اي حسنته وزينته على منوال واحد وهو الخشبة يلف الحائك الثوب
عليها كقولك لمن تصدى تعرض وهو ان يستشرف الشيء ناظرا اليه لمقاومة
اي لمدافعة مكاوح مخاصم من كاوحه اذا جاهره وشاتمه امامه غير متدبر
في الاساس تدبر للامر نظر في عواقبه مغترا في الصحاح التغرير حمل النفس
على غرر اي خطر بما كذبته النفس بالتخفيف في الاساس كذبته النفس
اذا حدثته نفسه بالاماني البعيدة فلا محذوف كما توهم وكلمة ما اسمية
مبينة بقوله من سهولة تأتيه اي تهيئه في الصحاح تأتى له الشيء اي تهيأ وتأتي
له اي ترفق واتاه من وجهه ومن قال التأتي هو التيسر فلم يصب
اذ لا معنى لسهولة التيسر والضمير للمقاومة ان امامك مكاوحا لك لا شك
ان المتصدي عالم بان امامه مكاوحا له الا ان عدم تدبره لاغتراره يشعر
بانكاره فنزل منزلة المنكر وصدر الخبر المذكور بما هو علم في التأكيد ومن
هذا الاسلوب اي من قبيل التنزيل على الوجه المذكور قوله جاء شقيق
اسم رجل عارضا من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ وضعه
على الوضع رمحه قال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة الرمح ربما لتسنا ن
واذا لم يكن السنان فهو قناة ان بني عمك فيهم رماح فهو جيء تصدي
لمحاربة بني عمه لم يكن منكرا ان فيهم رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على الارض
من لا يشيء عنه غير ملتفت ولا متهيئ لذلك امارة انه ينكر ان فيهم رماحا
فخوطب خطاب التفات مؤكدا بان هذا تقرير الشيخ عبد القاهر في دلائل

الاعجاز والامام المرزوقي في شرح الحماسة والذي عندي في وجه التاكيد
هو ان في الحصر المستفاد من تقديم الظرف تنزيل ريح شقيق منزلة العدم
فكان مفهوم الجملة بذلك الاعتبار في موضع الانكار فاستحق التصدر باداة التاكيد
فليس فيه اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر كما ظنه القوم ويقلبون عطف
على وكذلك قد ينزلون لا على ينزلون اذ ليس المذكور قبل هذا من جنس المقلوب
فلا يحسن ان يقال وكذا يقلبون هذه القضية يعني قضية التنزيل ولما كان
اصل القضية مشتركا بين تنزيل غير السائل منزلة السائل وتنزيل غير المنكر
منزلة المنكر وكان القلب باعتبار الثاني فقط احتيج الى زيادة قوله مع المنكر
كيلا يذهب الوهم من ظاهر العبارة الى عموم القلب للصورتين ومن لم يتفطن
لهذا قال لا حاجة الى قوله مع المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا وليعود الضمير في
قوله اذا كان معه الى المذكور لفظا ما اذا تامله ارتدع عن الانكار اي مع المنكر
دلائل وامارات اذا تاملها امتنع عن انكاره ويعني بعينها كونها معلومة له حاضرة
عنده كدلائل حقية الاسلام فانها لظهورها في حكم المعلوم المشاهد فيقولون
لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن اداة التاكيد وقوله عز وعلا في حق القرآن
اي في شانه لا ريب فيه قد مر تفسير الريب والفرق بينه وبين الشك
وكم من شقي مرتاب فيه في موضع الحال من مفعول القول اي وقد كثرت الاشقياء
المرتابون فيه وارد على ذا اشارة الى اسلوب تنزيل وجود الانكار منزلة
العدم لقوة ما يزيله فهو نظير لا تمثيل ولهذا غير اسلوب الكلام وتعرض
لارتياب الاشقياء دون انكارهم وبوتيح ما سياتي من قوله ومن اتقن
الكلام في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبار النفي مثل واذا جعل لا ريب
فيه كما ذكر في الكشاف بعني لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان

على حقيقته كان تمثيلا لانه حكم ينكره كثير من الاشقياء وقد ترك تاكيده لتنزيل
انكارهم منزلة عدمه ويرد عليه ان المعتبر في الكلام الخارج على خلاف مقتضى
الظاهر حال المخاطب والخطاب هنا مع الرسول عليه السلام وهو لا ينكر الحكم
المذكور فان قلت ان اجري الكلام المذكور على الظاهر يلزم الكذب والتنزيل
المذكور لا يجدي نفعا في دفعه وان اول وصرف عنه لا يوجد التنزيل المذكور
قلت نختار الاول ونمنع الملازمة لان المقصود بالافادة ثبوت ما في القرآن
من مزيل الريب لا المعنى الظاهر وانما اريد ذلك لبيان المقصود المذكور على
ابلغ وجه واتمه ولذهاب هذا الاعتبار الدقيق على صاحب الكشاف
ذهب الى التاويل ولنا في هذا المقام كلام آخر اوردناه في بعض تعليقاتنا وهذا
النوع اعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر انما احتيج الى التفسير لان المتبادر منه
المعهود في قولهم وهم من فحوله هذا النوع وهو غير مراد ههنا متى وقع عند
النظار موقعه اراد بالنظر التامل بالبصيرة لا بالبصر استهش لا نفسا اي
جعلها ذات هشاشة وهي الفرح الذي يحدث في الشخص خفة وحركة وانق
الاسماع اي اعجب بحسنه وهو القرائح المعز تحريك بحركات متدافعة متتالية
والقريحة البئر اول ما يحفر ولا تسمى قريحة حتى يظهر ماؤها كذا قال الامام المبداني
في مجمع الامثال ولا يخفى حسن استعارتها للطبيعة ونشط الاذهان في الاساس
رجل نشيط طيب النفس للعمل وما رحله ذهن اي قوة على المشي ومن
المجاز هو من اهل الذهن وهو القوة في العقل والمسكة وقد ذهن ذ ههنا
فطن ولام ما الابهام للتعظيم تجد ارباب البلاغة الدبة في الاصل بمعنى
التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة وفرسان
الطراد اي المطاردة وهي مطاردة الاقران في الحرب بحمل بعضهم على بعض

وبه يتعلق الجار في ميدانها بكسر الميم الرامية اي الذين يرمون حدقة عدل
عما في الاصل من عبارة الجمع لان معنى الجمع لا يقتضيه المقام ويأباه حسن
الالتيام مع قرينه البيان اي الفصاحة والحدقة سواد العين والمراد
بيان كمال الاصابة في الاعراب عما في الضمير والمهارة فيها على طريقة الاستعارة
التخييلية يستكثرون يقصدون الاكثار من هذا الفن عبر عن النوع المذكور
بالفن تفننا في محاوراتهم من حاورته اذا راجعته الكلام ذكره في الاساس
وانه في علم البيان من قبيل الكناية لم يقل يسمى بالكناية كما قاله العلامة
السكاكي لان المسمى بها هو الامر الكلي المقابل للتصريح والاخراج لا على مقتضى الظاهر
من افراده لا نفسه واما بيان انه من قبيل الكناية فهو ان الخبر المجرد عن التأكيد
يدل على خلو الذهن بالدلالة الخطابية فاذا القي الى المنكر او المتردد يدل على تنزيله
منزلة خالي الذهن ضرورة وهذا صريح بحسب عرف البلغاء فاذا قصد بهذا
التنزيل الدلالة على ان مع المنكر او المتردد ما لو تأمل فيه ارتدع عن الانكار وزال
تردده يكون كناية وقس على هذا القاء الخبر المؤكد بتاكيد قوي الى غير المنكر فانه
لما كان فيه دلالة خطابية على انكار المخاطب لم يوجد الانكار في المخاطب دل ضرورة
على تنزيله منزلة المنكر وهذا ايضا صريح بحسب عرفهم فاذا قصد به ما يلزمه
لزوما عرفيا وهو ان يكون مع المخاطب شيء من ملابس الانكار يكون كناية
وهكذا في ساير الاقسام واعلم ان الدلالة الرابعة التي عليها مدار اعتبارات
البلغاء اوسع دايرة من الدلالات الثلث المعتبرة في ساير العلوم لانها
لفظية لا يتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون معنوية يكون
الدال والمدلول كلاهما او احدهما من قبيل المعاني على ما تقف عليه في موضعه
ولما اي وللمذكور انواع تقف عليها وعلى وجه حسنها وحسن وجهها بالتفصيل

هناك

هناك اي في علم البيان باذن الله تعالى بتيسيره وان هذا الفن الاشارة
الى الفن المعهود المذكور في قوله يستكثرون من هذا الفن وتخصيص الاشارة
اليه لان مقابله سهل المأخذ قريب المتناول لا تلين عريكته في الاساس
فلان لين العريكة اذا كان سلسا واصله في البعير والعريكة السنام
ولا ينقاد قرونته اي ولا تذول نفسه بمجرد الاستقراء في الاساس
قروت الارض وتقريتها واستقريتها تتبعتها صورته من الفن المذكور
وتتبع مظان مظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه اخوات لها
اي للصور المذكورة واتعاب النفس بتكرارها الضمير لمطلق الصور
الشامل للصور المذكورة واخواتها والمراد تكرار تتبعها على حذف المضاف
او التجوز في الاسناد واستيداع الخاطر في المغرب يقال اودعت زيدا
مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده والخاطر في الاصل
ما يتحرك في البال وقد يطلق على البال نفسه وهو المراد هنا ثم ان المستو دع
نفس الصور وانما قال حفظها وتحصيلها تضمينا للاستيداع معنى التوجيه
بل لا بد من ممارسة الممارسة المعالجة يقال مرس الحبل يمرس
مرسا اذا وقع بين الخطاف والبكرة فانت تعالجه اي تخرجه كذا في المجمل
لها كثيرة ومراجعات فيها طويلة الضمير في لها وفيها لما رجع اليه ما في قوله
تكرارها مع فضل الهي في عبارة الفضل اشارة الى انه لا وجوب على الله تعالى
في عطاياه كما لا وجوب منه من سلامة فطرة قد مر تفسيرها والتنكير
للتعظيم واستقامة طبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشوق
ذكاء حتى يكون قوة انتقالها اليها في غاية السرعة وصفاء قريحة عن صداء
مانع لانطباع الصور فيها بسهولة وعقل اي تمييز وافر لا يقتصر على القليل

ولا يعجز عن الجليل ومن اتقن الكلام اراد ما ذكر من القواعد في اخراج الكلام
على مقتضى الظ واخراجه لا على مقتضى الظ في اعتبارات الاثبات ووقف على
اعتبارات النفي اراد بيان وجه الاقتصار على ايراد الامثلة من احد النوعين
مع عموم القواعد وشمول الضوابط لكليهما واما تخصيص نوع الاثبات بالذكر
فلانه الاصل فله الفضل واعلم انك اذا حذقت في الاساس حذق السكين
الشيء قطعه ومن المجاز حذق القرآن اتم قراءته وقطعها في هذا الفن يعني
فن اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لانه المعهود والمشار اليه غير مرة لصدق ف
همتك الهمة اجماع النفس على الامر وازماع عليه ذكره الامام الراغب وصدقها
مجاز عن قوتها واستفراغ جهدك في الجهد بالضم الطاقة واستفراغها صرفها
بتمامها وبالحري اي ملتبس بالحري صدق همتك واستفراغ جهدك او الحري
ذلك والجملة اعتراض امكنك التسلق التسلق في الاصل التسور يقال
تسلق الجدار اذا تسوره وعلاه والمراد التوصل والبلوغ على اتم وجه وابلغه به
اي بسبب الحذق المذكور الى العثور اي الاطلاع على التسبب في انزال رب
العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج ان شاء الله تع المنهج والمناهج الطريق
الواضح اراد بها طرق الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وهذا بناء على ما زعمه
العلامة السكاكي من ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر منحصر في تنزيل المخاطب
منزلة غير منزلته وليس الامر كما زعمه فانه شعبة من شعبه لان الاخراج
المذكور كما يكون بما ذكر يكون بتنزيل المتكلم منزلة غير منزلته ويكون بتنزيل
الكلام منزلة غير منزلته بلا تعرض لحال المتكلم والمخاطب اما الاول فان المتكلم
قد ينزل نفسه منزلة الغائب ترفيعا لشأنه عن مقام التكلم مع من يخاطبه
ولا يلزمه القصد الى تنزيل شأن المخاطب كقول الخلفاء يقول امير المؤمنين

وقد

وقد ينزلها منزلة المخاطب كما في قول الشاعر لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم يسعد الحال ولهذا الاسلوب نكات انيقة واعتبارات
دقيقة وقد ينزلها منزلة الجاهل لمضمون الكلام لنكتة تناسب المقام
وما به جهل كما في قوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء
وقد ينزلها منزلة الشاك ولا شك له فيصدر كلامه باداته كما في قوله
ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف وقد ينزلها
منزلة السائل وحقه الاخبار كما اذا سأل سؤال تقرير او تبكيت وامثلته
كثيرة خصوصا في كلام رب العزة منها قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير
فانه سؤال تقرير ومنها قوله تع ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير
الله تدعون فانه سؤال تبكيت واما الثاني فانهم قد يخرجون ما حقه ان يخبر عنه
لكونه مجهولا في نفسه مخرج الوصف تنزيلا له منزلة المعلوم وادعاء انه في
الظهور والاشتهار لا حاجة الى ان يخبر عنه بل لا وجه لذلك وقد يفعلون
عكس هذا فينزلون المعلوم منزلة المجهول لغرابة في ذاته او لبعده عن
الوقوع نظرا الى محله وامثلته كثيرة الدور في السن القوم منها قولك فلان
يفتي ويدرس وهو معروف مشهور بذينك الحالين فكان حقه ان يقال
فيه فلان المفتي المدرس ومنه الاستيناف بتقدير السؤال فانه اخراج الكلام
عن مقتضى الظاهر بتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال المحقق وليس فيه
تنزيل المخاطب الغير السائل منزلة السائل حتى يرجع الى النوع المذكور في المتن
اذ لا تعرض ههنا لحال المخاطب وليس الباعث للتنزيل المذكور حاله قال الشيخ
في دلائل الاعجاز في بيان وجه الاستيناف في قول الشاعر قال لي كيف انت قلت
عليل سهر دايم وحزن طويل لما كان في العامة اذا قيل للرجل كيف

انت فقال عليل ان يسأل ثانيا فيقال مابك وما علتك فقدر كانه قال له
قائل ذلك فاني بقوله سهر دائم جوابا عن هذا السؤال المفهوم من فحوى
الحال ولا يخفى ما في قوله ان يسأل ثانيا فيقال حيث ذكر على صيغة المجهول من
التنبيه على ان تقدير السؤال لا يلزم ان يكون من جانب المخاطب وفايدته الاشارة
الى ما بيناه من ان باعث ذلك التقدير في نفس الكلام لا في المخاطب ولا في
المتكلم واما النوع المذكور في المتن فالمص قد استفرغ فيه جهده الا انه ما استوفاه
فكم من الخبايا بقيت في الزوايا منها ان المخاطب قد يكون سائلا ولا ينزل
منزلة اخرى بل يقرر في منزلته ومع ذلك يخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر بصرف
سؤاله عن الظاهر بان يجاب بجواب لا يطابق سؤاله بل يطابق سؤالا آخر يطابق
حاله بطريق اسلوب الحكيم كما في قوله تع ويسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت
للناس وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مهام المرام وقد خلت
عنها دفاتر الاقوام **الفن الثاني** لما تقرر حيث قال وارتفاع شان
الكلام في البلاغة فانه قد علم منه ان الحسن الذاتي للكلام الذي هو ملاك
الامر في بلاغته مرجعه الى انطباق تركيبه على مقتضى الحال يوجد بوجوده ويعدم
بعدمه فيكون الكلام قبيحا ان مدار حسن الكلام وقبحه التعريف فيهما للعهد
والمعهود قدر من الحسن الذي لا بد منه في بلاغة الكلام وقدر من القبح الذي
لا يجامعه بلاغته لا للجنس الشامل لوجوه الحسن والقبح الحاصلين من جهة
الدلالة المتكفل لها رعاية القواعد البيانية وعدمها ولهذا زاد عبارة التركيب
في قوله على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى عدمه اي على عدم انطباق تركيبه
في الاصل وعلى لا انطباقه ولا يخفى ما في البدل من الفضل وجب عليك جواب
لما وفاعل وجب ان ترجع ايها الحريص الحرص قوة الرغبة على ازدياد فضلك

الفن الثاني

المنتصب

المنتصب اراد بالانتصاب القيام على وجه الاهتمام وليس الغرض توصيف
المخاطب بالحرص والانتصاب بل تخصيص الخطاب بالموصوف بتلك الاوصاف
تنبيها على ان غيره ليس من شانه البحث عن لطايف هذا الفن واعتبارات
الدقيقة فلا يصلح الخطاب لا قتداح زناد عقلك اقتداح الزند استخراج
النار منه وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والزناد جمعه والمراد
مجموع الزندين وهما باعتبار عدم الانتفاع بواحد منهما في حكم المفرد وصيغة
التثنية خالية عن الاشارة الى هذا المعنى ولهذا لا تستعمل في مقام التشبيه
والاستعارة الا على صيغة الجمع قال الجوهري تقول لمن انجدك واعانك ورت
بك زنادي وقال الزمخشري في الاساس ومن المجاز فلان واري
الزناد وقال صدر الافاضل في ضرام السقط اذا قدحت فزنادها المشرفي
وان خشنت فاجذالها العوامل انظر كيف افرد المشرفي حيث شبهه
بالزناد وجمع العوامل حيث شبهها بالاجذال وفيه تنبيه لمن له طبع وقاد
على ان جمعية الزناد لم تخرجها عن حكم الافراد ولا يتفطن لمثل هذه الدقيقة
الا الافراد المتفحص التفحص البحث عن الشيء يقال المطر يتفحص الحصا اذا
قلبه ونحى بعضه من بعض عن تفاصيل المزايا هي ما ذكره الشيخ في
دلايل الاعجاز عبارة عن خصايص ووجوه يكون معاني الكلام عليها
وعن زيادات تحدث في اصول المعاني التي بها يقع تقديم الجار والمجرور
لحفظ الفاصلة لا للتخصيص فان التفاضل والتسابق والتناضل كما
يكون بها يكون بغيرها من الخواص واللطايف البيانية التفاضل هو
التغالب في الفضل وينعقد بين البلغاء في شانها التسابق هو التغالب
في السبق والتناضل هو في الاصل التغالب في الرمي والمراد هنا المعنى

المجازي قال في الاساس ومن المجاز قعدوا يتنضلون يفتخرون ان ترجع
الى فكرك الصائب مجاز من صاب السهم اى قصد ولم يجر وذهنك قد
مر تفسير الذهن الثاقب من ثقبت النار اذا اتقدت ومنه شهاب ثاقب
اى مضيء او من ثقبت الشيء ثقبا وخاطرك قد مر تفسيره ايضا اليقظان
اراد باليقظة عدم الغفلة عن الشيء بطريق الكناية وانتباهك الانتباه
الاستيقاظ والمراد التفطن مجازا العجيب الشان في شرح الحماسة للامام
المرزوقي يقال امر عجب وعجيب وعجاب اذا تجاوز حد العجب والاستعجاب
شدة التعجب ناظرا حال عن الضمير في ترجع بنور عقلك من قبيل لجين الماء
او النور مستعار للقوة الادراكية وعين بصيرتك البصيرة للروية كالبصر
للروية والعين حاسة الروية استعير البصر للبصيرة على سبيل الكناية
والعين تخييل في التصفح يتعلق بترجع اراد به التفحص البليغ واصله النظر في
صفحات الشيء لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه متعلقة بمقتضيات
او الاحوال على كيفيات مختلفة متعلقة بالايراد وصور متنافية اراد بالكيفيات
ما لا تاثير له في معنى المسند اليه كالحذف والاثبات والتقديم والتاخير وبالصور
ما له تاثير فيه كالتعريف والتنكير ولما في الصور من القوة وصفها بالتنافي وهو
كمال الاختلاف فتعرف نصب عطفا على ترجع فحقه ان يذكر مقدما على قوله
حتى يأتي لان الثاني المذكور مترتب على مجموع المعطوفين ايما حال تقتضي ايما مرفوع
مبتداء خبره تقتضي وما مزيدة وانما علق تعرف بالاستفهام لتضمنه معنى العلم
ذكره غير ترتيب الاصل رعاية لحق ماله التقدم وايما حال تقتضي تركه اي ترك
ذكره وايما حال تقتضي تعرفه لم يقل تعريفه لانه لا يناسب قوله مضمرا او علما او موصولا
او اسم اشارة لان المتبادر في تلك الصور كونه معرفة لا تكوينه معرفة او موصوفا

باللام

باللام او بالاضافة لم يقل او تعرفه باللام لا رعاية لنظام الاقسام كما سبق
الى بعض الاوهام بل لامر آخر فوق ذلك وهو الاحتراز عن محذور وذلك انه لو قال
او تعرفه باللام لدل الكلام على ان تعرفه مضمرا او علما او موصولا نوع وتعرفه
باللام او بالاضافة نوع آخر وليس كذلك وايما حال تقتضي تعقيبه اي
تعقيب المسند اليه المعرف بدليل تقديم ذلك على ذكر التنكير بشيء من التوابع
الخمسة والفصل لم يقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه مع انه قابل تخصيص
المنكر باطلاقه لان المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سيذكره
فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول على ما ينبغي استغني
به عن ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل القول في
شيء منهما بل احالهما على المهارة فيما تقدمهما فلا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما
معا اشعارا بالاهتمام بكل منهما وايما حال تقتضي تنكيره مخصصا او مطلقا
فيه تغيير لتعبير الاصل وترتيبه ولا يخفى ما في البدل من الفضل وايما حال
تقتضي تقديمه على المسند لما كان هذا متناولا لحالي المسند اليه من التعريف
والتنكير مخصصا او مطلقا اخره عن ذكر ما يقتضي تنكره على الحالين وايما حال
تقتضي تاخيره عنه هذا ايضا ينتظم الوجوه المذكورة للمسند اليه وايما حال
تقتضي قصره هذا ايضا يعم المعرف والمنكر فلهذا اخره عما يختص بالمنكر وانما قال
على الخبر دون المسند لان قصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر فقصد
الايماء الى هذا المعنى حتى متعلقة بتعرف يتاتى بروز الضمير للمسند اليه
عندك لم يقل ابرازك اياه لعدم شموله بروز كلام الغير عندك لكل منزلة
في معرضها المعرض الثوب الذي تعرض فيه الجارية على المشتري استعير
لما يستحسن ويناسب من الكيفيات والصور فهو الضمير للبروز المذكور

الرهان مصدر راهنته على كذا خاطرته من الخطر وهو السبق الذي يتراهن
عليه والمراد ما يراهن عليه الذي يجرب به الجياد جمع الجواد من الفرس
والنضال مصدر ناضله راماه والمراد ما ناضله عليه الذي يعرف به الايد
الشداد الايدي هي الاعضاء والايادي هي النعم ذكره ابو عمرو بن العلاء والشداد
جمع الشديد **واما الحالة التي تقتضي** سواء وصل الى حد الايجاب او بقي في
حد الرجحان اثبات ذكر المسند اليه شرع في التفصيل بعد الاجمال الضابط
وقدم هذه الحالة على مقابلها على عكس ما في الاصل لكونها اغرب ولما مر
من اصالة الذكر وانما قال اثبات ذكر المسند اليه لانه ثابت ذكر او لم يذكر
وانما ناثير الحالة المذكورة في اثبات ذكره فهو ان يراد تخصيص الخبر اراد التخصيص
بالذكر في الاثبات لا القصر وانما غير ترتيب الاصل بجعل التبع فيه اصلا في الا
لينتظم الحالات المقتضية في سلك واحد وعبر عن المسند بالخبر للتنبيه
على ان الحاجة الى المقتضي للاثبات انما يتحقق اذا كان المسند اليه مبتداء
واما اذا كان فاعلا فلا حاجة اليه اذ لا مساغ ح لحذفه بمعين ولا قرينة اي
لا في الكلام ولا في المقام تعينه اي تعين ذلك المراد بالمنع عن الاسناد
الى غيره وقد عبر في الاصل عن هذا بعموم نسبة الخبر في المقام الى كل ما يصلح
في نفسه للاسناد اليه ويرد عليه ان المعتبر هنا صحة نسبته في المقام الى فرد
آخر غير ما هو المراد لا صحة تلك النسبة الى الافراد ومن صرف عبارة الكل عن معناه
الى معنى المتعدد في الجملة دفعا لذلك لو ارد فقد ارتكب التعسف لبارد كقوله
والله هكذا رواية العلامة الزمخشري في الاساس والعلامة السكاكي
نقله بدون الواو انجح ما طلبت من الحجة حاجته قضيتها على ما يراه سيبويه
من بناء افعل التفضيل من افعل قياسا والباء في به للسببية والتوسل

او نجح الامر تيسر وسهل فالباء زائدة في المفعول والمثال قوله والبر خير
لانه انجح لان الظاهر هو المعنى الاول والافضى للحوايج هو الله تع والباء السببية
وان كانت آلية لا يجعل غيره تع اولي بذلك لمعنى حقيبة الرجل في الاساس ومن
المجاز احتقب خيرا او شرا احتمله وادخره واسم المحتقب الحقيبة قال
امراء القيس والله انجح البيت فالحقيبة مجاز عن المدخر مطلقا وعند
اضافتها الى الرجل يكون المراد بها ما ادخره المسافر والرجل للبعير كالسرج
للدابة وقولك زيد قايم ابوه في الاصل زيد جاء ولا يخفى ما في البدل من الفضل
وعمرو ذهب وخالد في الدار وقوله القائل ابو ذيب الهذلي النفس راغبة
اذا رغبتها الرغبة مما يصح اسناده الى النفس وغيرها واذا ترد الى قليل
تقنع عطف على راغبة لا على معمولها لعدم الصحة والقناعة الرضاء بما دون
الكفاية او بقصد الاحتياط في الاصل فظاهره فاسد واصلاحه بتقدير
الارادة يفضي الى اعتبار ما لا حاجة اليه وهو توسيط الذكر بين الارادة
والاحتياط ولن يصلح العطار ما افسد الدهر في احضاره في ذهن السامع
مخاطبا كان او غيره لقلة الاعتماد علة لقصد الاحتياط بالقراين الاعتماد نظير
الاعتداد فحمل عليه في التعدية بالباء او التنبيه عطف على الاحتياط والمراد
تنبيه السامع على غباوة المخاطب في الاصل على غباوة السامع ولا يخفى على
الفطن ما فيه او زيادة في الاصل او لزيادة ولا حاجة الى تلك لزيادة فان
العطف على الاحتياط يغني عنها الايضاح والتقرير يعني ايضاح المسند اليه
وتقريره وانما زاد قيد الزيادة اخراجا لذكره عن مظنة ان يكون للاحتياط
قال العلامة السكاكي او لان في ذكره تعظيما للمذكور او اهانة له كما يكون في
بعض الاسامي والمقام مقام ذلك وليس المقام مقامه لان الكلام فيما يقتضي

اثباته مطلقا الا فيما يقتضي اثباته ولو على وجه مخصوص والا يلزم ان يذكر عند
كل ما يقتضي توقفه وكل ما يقتضي كونه مضمرا وكل ما يقتضي كونه علما ونحو ذلك لعدم
الفارق بينهما اى بين المذكور والمتروك ثم قال او يذكر تبركا به او استلذاذا
له كما يقول الموحد الله خالق كل شيء ورازق كل حي وحقه ايضا ان يذكر عند
الحالة المقتضية لاثباته على وجه مخصوص او لان اصغاء تقول اصغيت الى
فلان اذا املت سمعك نحوه والمراد معناه المجازي ومن حسن السماع
السامع قد عرفت ان المراد ما يعم المخاطب وانه بحسب المقام مطلوب فيبسط
بالرفع على ان الفاء جزائية اى فيبسط ويروى بالنصب عطفا على المقدر المنصوب
اى او ان يذكر للاصغاء فيبسط الكلام افتراصا مفعول له اى يبسط لاجل انتهاز
الفرصة واغتنام النوبة بسطا اى مثل بسط موسى عليه السلام اذا قيل له عدل
عن صيغة المعلوم تعظيما للقائل وما تلك استفهام ضمن معنى الاستيقاظ لما يريه
في العصا من الآيات العجيبة الدالة على القدرة الباهرة وقيل الحكمة في هذا
السؤال بسطه هم فقد كانت الهيبة قبضته ولو ترك على ما كان عليه لعله كان
لا يبقى بل يتلاشى ولما باسط الحق بسماع كلامه اخذه اريحية سماع الخطاب فاجاب
عما سئل وعما لم يسأل وسلك مسلك الاطناب وعلى هذا الوجه ساق المعترض كلامه
ووهم سوء الادب في امثال هذا المقام من سوء الفهم بيمينك قيل انما لم يقل
بيدك لانه كان في يساره خاتم فلو اجمل يعني في الجواب للاشتباه حيث ذكر
المسند اليه في الاصل ثم ذكر ولا يخفى ما في البدل من الفضل وزاد اى في الجواب
فقال تفصيل لما ذكر هي عصاي حيث اضاف العصا الى نفسه مع انه لم يسأل
ان العصا لمن فيه اشارة الى ضعف ما اختاره صاحب الكشاف وهو انه
كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ماهيته بصفاتها لتظهر له المباينة البعيدة

بين المقلوب عنه وبين المقلوب ويشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى عليه السلام
لذلك اجاب بانها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها
من الاتكاء والهش بها وما يناسبها ووجه الضعف الذي اشير اليه
هو ان تلك الزيادة بمعزل عن القصد المذكور اتوكأ عليها اعتمد عليها اذا عييت
والتوكي على الشيء التحامل عليه في المشي والعكوف ومنه الاتكاء واهش
اخبط الورق بها من هش الخبز يهش اذا كان ينكسر لهشاشته
على غنمي لتاكله ولي فيها مآرب الحاجات جمع مأربة وان كانت جمعا معاملة
الواحدة المؤنثة فاتبعها صفتها في قوله اخرى ولم يقل آخر رعاية للفواصل
وهو جائز في غيرها فكان فيها اجوز واحسن والواو في قوله وكان للحال
بتقدير قد يكفيه في الجواب غير تركيب الاصل وترتيبه وهذا احسن
كما لا يخفى ان يقول عصا لان السؤال عن الجنس ونظيره في مجرد البسط نعبد
اصناما ونظل لها عاكفين انما قال في مجرد البسط لانه ليس نظيرا له في كونه
بذكر المسند اليه والزيادة عليه ولا في كونه لغرض الافراض وكون الاصغاء
مطلوبا ولذا بين الغرض بقوله قد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم الابتهاج السرور
قال في الاساس ابهجه الامر سر به وابتهج فهو بهيج ومبتهج بعبادة الا صنام
الصنم معروف وهو ما يتخذ من خشب او نحاس او فضة كذا في المجمل وافتخارا
بمواظبتها في القاموس وظب عليه يظب وظوبا دام او داومه ولزمه وتعهده
كواظب والضمير للعبادة منحرفين عن الوسط عن الجواب المطابق المختصر
وهو اصناما ولا يخفى ما في البدل من الفضل لفظا ومعنى او لما جرى هذا
المجرى ترك اللام في الاصل وحقها ان يذكر يريد به مثل طريق الانكار
على السامع وتشريفه باجراء ذكره على لسانك او تشرفك بذكره وتعبدك

اى عدلوا عن الجواب على قدر الحاجة وهو
اصناما الى طرف الاطناب
في الاصل منحرفين عنه

كونه مقدمًا او مؤخرًا او اتباع الاستعمال الوارد على اثباته واما كون الذكر هو
الاصل فلا يجدي بدون ما ذكرنا ولا ولا حاجة اليه معه اذ لا عبرة للمرجح عند وجود
الموجب ولهذا لم يذكر مع كونه مذكورًا في الاصل **واما الحالة التي تقتضي**
حذفه عدل عن عبارة الاصل لما فيها من اطناب بلا طائل فمن ان يكون هذه
العبارة في بيان الحالة اظهر من عبارة الاصل لان المذكور ههنا نفس
الحالة لا ظرفها الذي يحوج الى تاويل وانما قال السامع دون المخاطب لان بعض
المقام قد يكون المناسب فيه اعتبار حال سامع آخر غير المخاطب عارفا منك
القصد اليه اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فانه بدونها الغاز وتعمية
ولا يخفى ان الوفاء المذكور يلزمه لزوما بيّنا استحضاره فلا حاجة الى ما في
الاصل من قوله مستحضرًا له عند ذكر الخبر ايثار الخبر على المسند الواقع في الا
للاشعار بان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ فان الفاعل لا يحذف
والحذف عدل عن عبارة الترك الواقعة في الاصل ولا يخفى وجهه راجح لا بد
من هذه الضميمة لان وجود القرينة المجوزة للحذف لا يكفي لان الذكر اصل فلا بد
في اقتضاء الحذف من امر يعارض اصالة الذكر ويرجحه عليه اما الضيق المقام
بسبب المحافظة على وزن اراد ضيقه عن ذكر المسند اليه بخصوصه لا ضيقه
مطلقا لان نسبته الى حذفه والى حذف المسند على السواء فلا يصلح مرجحا لحذفه
على حذف المسند وبهذا تبين خطاء من عد من اسبابه خوف ملال السامع و سآمة
المتكلم وفوت الفرصة لان الضيق الحاصل بذلك لا يصلح مرجحا لحذف المسند
اليه بخصوصه او للاحتراز عن العبث هو ما لا فائدة له وانما قال بناء على الظ
لان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا في الحقيقة عند قيام القرينة لكونه جزء
الكلام بل العمدة فيه ولا يخفى ان الاحتراز المذكور انما يكون عند خلو المقام

عن فائدة الذكر ونكتته لان ذكره لا يكون عبثا بناء على الظاهر ايضا اذا كان
في ذكره فائدة ما او لتخييل اي للايقاع في الخيال ولا يلزم ان يكون الموقع
باطلا لا حقيقة له ان في حذفه تعويلا على شهادة العقل هذا التعويل بحسب
الحقيقة بخلاف التعويل في قوله وفي اثباته تعويلا على شهادة اللفظ فان
التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الاثبات ايضا على شهادة العقل ولهذا
قيده بقوله من حيث الظ ومن وهم انه متعلق بالتخييل دون التعويل فقد
وهم وكم بين الشهادتين في موقع الحال وكم خبرية محذوفة المميز في موقع
مبتداء خبره الظرف اي فرق كثير بين الشهادتين وبون بعيد او لايهام
الوهم ظاهر فيما لا حقيقة له فعبارة الايهام تناسب المقام لان ما ذكر
امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف ما تقدم ان في حذفه تطهير اللسان
عنه او تطهيره عن لسانك اطلق اللسان في صورة الذم والاهانة اذ لا
محذور في ايهام انه من الخبث والرداءة بحيث يتلوث بذكره كل لسان
بذكره ومقام المبالغة يقتضي ذلك فالمناسب اعتباره وقيده بالاضافة
الى المتكلم في صورة المدح والتعظيم لما فيه من المانع عن ايهام انه من الشرف
والنفاسة بحيث يتلوث بكل لسان يذكره لان من جملة الالسنة لسان
الممدوح ولا وجه للتعميم والا ينقلب المدح ذما او للاحتراز عن لزوم الحد او التعزير
كما اذا قال زان او فاسق اي زيد فانه لو صرح به لطولب بالحد في الاول
والتعزير في الثاني وهذا الوجه غير مذكور في الاصل او ليكون لك
سبيل الى الانكار في الاصل واما للقصد على عدم التصريح ليكون الى آخره
ولا يخفى ما فيه من اطناب بلا طائل ان مست اليه حاجة مثلا اذا قلت
فاجر اي زيد يتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره ان احتيج الى الانكار ارادته

لامر ما او للقصد لابد من اعتبار القصد مناجية يظهر الفرق بينه وبين
ما تقدم من الاحتراز عن العبث والعلامة السكاكي لم يصب في تحرير هذا
الوجه الي ان الخبر لا يصلح الا له قد مر وجه ايثار الخبر على المسند والاشعار
بان العلامة السكاكي غافل عنه حقيقة كقولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد
اراد القدرة على الخلق والفعل لان الله تع لم يخلق بعد ولم يفعل بعض
ما يشاء خلقه ويريد فعله وهذا ظاهر وان خفي علي من قال والمعنى انه تعالى
خالق لما يشاء خلقه فاعل لما يريد فعله فلا يرد على العلامة السكاكي بناء
على مذهبه انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقها
ولا يفعلها او ادعاء كقولك واهب الالوف اي الامير او دله ولقرينة مثالا مخصوصا
لقلته والعلامة السكاكي لم يصب في تخصيصه الاول منهما بالمثال اولان الا
ستعمال وارد على حذفه اراد به الغير القياسي وبقرينة القياسي يكون الحذف
لانه مقتضى القياس لا لورود الاستعمال عليه وان كان ذلك ايضا متحققا فيه
كقولهم رمية من غير رام اي هذه رمية مصيبة حصلت من رام مخطئ ماخوذ
من مثل يضرب في فلتة احسان من المسيء وهو قولهم رب رمية من غير رام ترك
في الاصل مثال هذا القسم وهو لكونه غير قياسي احق بالتمثيل او حذف نظايره
كقولهم الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح مثال للاستعمال الوارد على حذف النظاير
سواء كان الضمير في قولهم للفصحاء او للنحاة اما على الاول فظاهر واما على الثاني
فلما عرفت ان علة الحذف في القياسي كونه مقتضى القياس لا ورود الاستعمال
عليه وان كان هو ايضا واقعا فيه وانما عدل عما ذكر في الاصل وهو قولهم نعم
الرجل زيد لانه انما يصلح مثالا على قول من يرى اصل الكلام نعم الرجل هو زيد
وهو قول مرجوح او للاغراض سوى ما ذكر كاختبار تنبه السامع او مقدار

لان بالقياسي

تنبه

تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته الى الغباوة واما الاحتراز
عن اشعار التحقير فلا يصلح وجها لحذف المسند اليه قطعا لان الاشعار
المذكور لا يلزم ذكره مطلقا وكذا قصد الاختصار لا يصلح وجها له لانه
لما يحصل به يحصل بحذف المسند الا اذا وجد قرينته وفقد قرينته قرينة
مناسبة في باب الاعتبار اي بحذف المسند اليه بحسب المقامات لا يهتدي
وفي بعض النسخ لا يهدي وله ايضا وجه لان يهدي يجيء بمعنى يهتدي
الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم قد مر فيما سبق انه لابد
لادراك ما في هذا الفن من لطايف الاعتبارات ودقايق النكات من
امر اخر وراء سلامة الادراك عن افة الفهم المسمى بالذوق وهو المراد
ههنا باستقامة الطبع ولا خفاء في ان سلامة العقل تنفك عنه فالمرجعان
متغايران حقيقة ولهذا قال وقلما ملك الحكم اي تصرف فيه وقدر عليه كما يتصرف
الملاك في ملكهم ويقدرون عليه هناك شيء غيرهما فراجعهما اتصال ما بالفعل
في مثل طالما وقلما يرجع كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل واذا جعلت مصدرية
والمصدر فاعلا فحقها ان تكتب مفصولة وههنا كالاشارة الى موضع التهدي
الى الاغراض فلا دلالة في الحصر السابق على ان معنى القلة النفي لما عرفت
ان يهدي بمعنى يهتدي وقد عرفت فيما سبق ان التقليد قد يستعان به
في درك بعض الاعتبارات الذوقية في اوايل الامر الى ان يتكامل الذوق على
مهل فالقلة على معناها الحقيقي في مثل قوله اورده تمثيلا لبعض ما ترك تفصيله
من الاغراض المناسبة لما نحن فيه ولهذا اخره عن قوله او لاغراض سوى
ما ذكر مناسبة في باب الاعتبار والغرض المناسب لحال قائل ذلك القول
انما هو اظهار العجز والسامة عن كثرة الكلام بسبب شدة انفعاله وتالمه

مما به من باعث الحزن قال لي كيف انت قلت عليل لما كان في العادة اذا
قيل للرجل كيف انت فقال عليل ان يسأل ثانيا ويقال ما بك عليلا او
ما سبب علتك قدر كانه قال له قائل ذلك قال في بقوله سهر دائم وحزن طويل
جوابا عن هذا السؤال المفهوم من فحوى الحال ولو قال ارق دائم لكان اليق
لانه السهر الذي يتولد من الهم والحزن ذكره المطرزي كيف نجد الحكم اذ لم يقل
انا عليل ظرف للحكم ولا يلزم من تقييده به تقييد ما يتعلق به من الوجدان بل
ومن غفل عن هذا تمحل في صرف اذ عن معنى الظرف الى معنى التعليل المحض
وفي مثل قوله حين شكا الى قومه ابن عمه في الاساءة شكوت اليه فلانا
فاشكاني منه اي اخذ لي منه ما ارضاني به فلطمه في الاساس اللطم الضرب
على الوجه ببسط الكف فانشاء الشاكي يقول سريع الى ابن العم يلطم حال
من ضمير سريع على طريقة قولهم سمعت فلانا يقول في القصد الى التخصيص
وانما قال وجهه مع انه معتبر في حد اللطم دفعا لاحتمال المجاز وسدا لباب
التوسع وليس الى داعي الندى بسريع الندى الجود حريص على الدنيا مضيع
لدينه وليس لما في بيته بمضيع الحذف هنا ايضا ليس لواحد من الاغراض
المذكورة فيما تقدم للمانع الذي ذكرناه سابقا بل لان ذكره باسمه الظاهر
لا يناسب مقام الذم لما فيه من نوع تنويه لشأنه على ما تقرر في موضعه وقد
نبه المصر على ذلك بقوله حيث لم يقل هو سريع كانه يقول لو التزم ذكره
كان حقه ان يذكر بالضمير ولا مساغ له لانه اضمار قبل الذكر وفي مثل قوله
ساشكر عمرا السين للتاكيد اي لا اتركه البتة ان تراخت منيتي اي تاخرت
ايادي مفعول ثان اذ يقال شكرته النعمة الايدي هي الاعضاء والايادي
هي النعم كما سبق لم تمنن وان هي جلت اي صافية من المن والاذى على

جلالتها وفي منها ويجوز ان يكون المراد لم تقطع وان عظمت و قال ذلك لان
الايادي السنية لا تكاد تتناسق فتى غير محجوب الغنى من اضافة الصفة
الى الموصوف والفاعل عن صديقه اي يشرك صديقه في غناه مدح مسا علج
الزمان له ولا مظهر الشكوى يروى بالجر على ان لا زائدة مذكرة للنفي الذي
يتضمنه غير وبالرفع على انها بمعنى غير لكن القي اعرابها على ما بعدها اذا النعل
زلت اي اذا تولى الامور زلت النعل تراه لا يشتكي ولا يتألم زلة النعل
كناية عن الفقر اصله زل عن منزلته فتجوز في اسناد الزلة الى النعل فزادت
الكناية حسنا اذ لم يقل هو فتى الحذف هنا للاستيناف فانهم اذا قصدوا
يحذفون المبتداء لا للتطهير عن اللسان او ادعاء التعيين او اتباع الاستعمال
الوارد على ترك النظائر لما مر غير مرة وفي مثل قوله اضائت لهم احسابهم
الحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه ووجوههم دجى الليل
الدجى الظلمة حتى نظم الجزع هو بالفتح الخرز اليماني فيه السواد والبياض
شبه به الاعين ثاقبه الضمير يعود الى ما دل عليه قوله اضائت لهم احسابهم
والثقوب الاضاءة ومعنى نظم حمل على النظم واقدر كذا في شرح الحماسة
للمرزوقي نجوم سماء تشبيه بليغ كلما انقض كوكب انطفى نوره صفة النجوم
بتقدير العائد اي كوكب منها والتنكير للتعظيم بدا كوكب آخر تاوي اليه تجمع عنده
كواكبه توابع ذلك الكوكب اراد انهم سادات يهتدي بهم اذا مات منهم
عظيم يقتدى به قام مقامه عظيم آخر منهم ينتظم معه جمعه حين لم يقل هم نجوم سماء
الحذف هنا لتكميل التشبيه فان المشبه اذا طوي ذكره يكون التشبيه
ابلغ وقوله عز قائلا نصب على التمييز اي عز قائله يرشدك اليه قولهم عز من قائل
ويحتمل الحال وما ادريك ما هيه نار حامية اذ لم يقل هي نار حامية الحذف

ههنا للاحتراز عن تكرار هي على التوالي لا للاختصار لما مر غير مرة وقوله سورة
انزلناها اذ لم يقل هذه سورة الحذف في امثال هذا الاخراج الكلام
مخرج ما يصلح لوجهين احدهما ما ذكره والآخر ان يكون تقدير الكلام فيما اوحينا
اليك سورة انزلناها وقوله فصبر جميل والوجه الآخر صبر جميل اجمل الحذف ههنا
ايضا لما ذكر انفا ولهذا غير ترتيب الاصل ولم يقل فامري صبر جميل وقوله
طاعة معروفة الحذف ههنا ايضا لما ذكر اذ لم يقل امركم او الذي يطلب منكم
او طاعتكم طاعة معروفة بحسب تفسير المعروفة فان فسرت بالمشهورة
بانها باللسان دون القلب فالتقدير طاعتكم وان فسرت بالحسنة كطاعة
الخلص من المؤمنين فالتقدير احد الآخرين ويجوز ذلك باعتبار القراين المختلفة
ومن ههنا انكشف سر وهو ان طي اللفظ قد يكون وسيلة الى بسط المعنى
بتكثير الوجوه المختلفة كما في الآيات المذكورة واتضح وجه الوصول بالايجاز
الى ذروة الاعجاز لما فيه توسيع لمجال اشهب المعنى بتضييق مضمار ادهم
العبارة فافهم الاشارة **اما الحالة التي** تقتضي تعرفه اي كونه معرفة
ولما كان ذلك على وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لتعرفه على الاطلاق
ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام اذ
ح يتبين ان في ذكر المسند اليه معرفة على احد الوجوه المذكورة لابد من ترجيحين
ترجيح تعرفه على تنكيره وترجيح ذلك الوجه على ساير الوجوه فهي ان يكون المراد
من الكلام افادة السامع قد نبهت فيما تقدم على وجه ايثار السامع
في مثل هذا المقام على المخاطب فايدة بعتد بمثلها اي شانها ان يكون
معتدا بها وان تخلف الاعتداد عنها في بعض المواد فاقحام لفظ المثل
لافادة هذا المعنى ومعنى الاعتداد ان تعد في متعارف الناس

فائدة

فائدة فيقال افادني كذا او السبب في ذلك اي في اقتضاء القصد الى ذكر
تعرف المسند اليه هو ان فائدة الخبر اراد بالفائدة معناها اللغوي لا الاصطلا حي
اذ لا ينتظم معه قوله لما كانت هي الحكم او لازمه الا انه قصد بتعريف الاضافة
العهد فتم امر الانحصار المستفاد من كلمة او فانها لمنع الخلو اذ لا معنى لمنع الجمع
ولابد من واحد منهما ولما فيها من الدلالة عليه حذف جواب لما وهو انحصرت
فائدة الخبر في الحكم والمراد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وفيه تصريح
بان فائدة الخبر في نفس الحكم فلا حاجة الى التنبيه عليه باضافة اللازم الى الحكم
بل لا وجه له كما عرفت يعني في اوايل قانون الخبر ولازمه وهو كون المتكلم
عالما به حكم ايضا ولا يخفى ما في البدل من الفضل ولا شبهة في ان الحكم
اسقط ما في عبارة الاصل من الزيادة التي لا طايل تحتها مثل كان ابعد
عن الوقوع عند السامع لابد من هذا القيد وقد اهمله العلامة السكاكي
لان زيادة الافادة انما هي بحسب البعد عند السامع لا بحسب البعد في الواقع
فمن قال ان مدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما ومدار بعده
عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه لم يصب في تعيينه ثاني المدارين
كان اعلامه افيد هذا اخصر واظهر مما في الاصل وبعده اي بعد الحكم
عنده بحسب تخصيص طرفيه والسر فيه ان شرايط الخاص يكون اكثر من
شرايط العام وموانعه اوفر من موانعه فلا جرم يكون العام اقرب
تحقيقا من الخاص غالبا انما زاد هذا القيد دفعا للمناقشة بان الحكم
قد يزداد قربا من الوقوع عند السامع بازدياد طرفيه تخصصا الا يرى ان
الحكم بان رجلا قويا قتل اسدا ضعيفا اقرب عند السامع من الحكم بان رجلا
قتل اسدا بقي ههنا موضع بحث وهو ان العبرة في بعد تحقق شيء

وقد به بسهولة شرايطه وارتفاع موانعه لاكثرتها وقلتها فكم من
شرايط كثيرة اسهل حصولا من شرايط قليلة وكذا الموانع ثم ان
في الاصل تفصيلا لما ذكر بقوله كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما
ازداد عموما ازداد الحكم قربا وانما اسقط لانه لا ينتظم مع ما زيد في
سياق الكلام اصلا حال من قوله غالب وان شئت تحقيق ما ذكرنا
واعتبر حال الحكم في قولك شيء موجود في الاصل شيء ما موجود ولا يخفى ان
التنكير يغني عن تلك الزيادة فالاولى تجريد المسند اليه عن التخصيص
اللفظي ايضا وفي قوله فلان بن فلان حافظ للتورية والانجيل وقس
على هذا ساير الامثلة فان الحال في جميع نظائرها كذلك واذا تبين حال
مثال بوجه علم جريانه في سايرها على سواء ثبت القاعدة الكلية
بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا يسمى في الميزان تصويرا للبرهان
الكلي في مباحث جزئي بانتسابه يتضح لك ما ذكرت مجزوم على انه جواب
الامر في قوله فاعتبر ثم ان تخصص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد
اقسام المعرفات فحسب بسكون السين بمعنى الاكتفاء والفاء عاطفة
لان المعنى اما ان يخصص المسند اليه بكونه احد اقسام المعرفات
فيكتفي به وهي المضمرات والاعلام لابد ههنا من الواو الجامعة لان المراد
من المعرفات مجموعها والعلامة السكاكي اوردها بطريق الخبر بعد الخبر
دون العطف زاعما انه ادل على ان كلا من المذكورات معرفات من غير
احتياج الى اجتماع الكل ولم يدر انه انما يستقيم بالنسبة الى قوله زيد عاقل
عالم واما بالنسبة الى قولنا اقسام المعرفات الخ فلا يستقيم ولا اشعار
في الواو باستقلال كل خبر على حدة ولذلك آثر كلمة او عليها عند القصد الى

الاشعار

الاشعار المذكور والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارات تفصيل
للمبهمات والمعرفات باللام والمضافات الى المعارف وانما قيد بقوله
اضافة حقيقية اي معنوية احترازا عن الاضافة اللفظية لانها لا تفيد
تعريفا مع القيد المذكور في علم النحو وهو ان لا يكون المضاف متوغلا في الابهام
كشبه وغير اذا لم يشتهر المضاف بمشابهة المضاف اليه او بمغايرته
او لما زاد على ذلك اي على كونه احد اقسام المعرفات من كون الضمير للمسند اليه
المعرف او لاحد الاقسام مصحوبا بشيء من التوابع جمع تابع فان فاعل اذا كان
صفة لغير الآدميين يجمع على فواعل واعتبر تذكيره بحسب الاصل فقيل الخمسة
وفيما سبق اعتبر تانيثه بحسب التاويل بالكلمة فقيل الخمس واعتبار التاويل
في مثل هذا شايع وتخصيص ما عدا المعطوف من التوابع للمسند اليه ظاهر فكانه
ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكلمة اي والضمير المسمى فصلا قدم فيما سبق
وجه كون مصاحبة التوابع او الفصل مخصصا واما ان يكون لا لما ذكر لكونه نكرة
موصوفة او مضافة او نحو ذلك كما ستقف عليه باذن الله تعالى ولكل من ذلك حالة
يقتضيه بخصوصه **واما الحالة التي** تقتضي كونه مضمرا فهي ان يكون المقام
هنا امران مقام الحكاية نفسه وكونه مقام الحكاية والاول هو الذي يراعي
مقتضاه في علم المحاضرة وهو المقام اللغوي والثاني هو الذي يراعي مقتضاه
في علم المعاني وهو المقام الاصطلاحي المعبر عنه باعتبار آخر بالحال ومن لم يتنبه
لهذا الفرق الدقيق قال ما قال مقام حكاية اي حكاية المتكلم عن نفسه فيؤتى
بضمير المتكلم ولا اختصاص لهذه القاعدة بالمسند اليه فان الامر في الفاعل
ايضا كذلك كقوله انا الذي يجدوني في خولف الاصل في يجدونني من حيث
انه في صلة الموصول وكان حقه ان يكون فيه ضمير عايدا الى الموصول الا انه لما كان

الموصول والمبتدا شيئًا واحدًا لم يبال ان يعود الى المبتدا الضمير الذي
يجب عوده الى الموصول ثم اتى الفعل في موضع الرفع فكان حقه ان يقال
تجدوني لكنه حذف نون الوقاية مع وجود نون الاعراب تخفيفًا في صدور
مفعول ثان ليجدوني لا ارتقي حال صدرًا الصدر بالتحريك الاسم من صدرت
عن الماء وعن البلاد ونصب على الحال او على المصدر اي ارتقاء صدر منها
ولا اردمن الورد ضد الصدور اي صرت غصة في صدورهم لازمة لا تسوغ
ولا تؤب وقوله انا المرعث هو لقب بشار بن برد لرعثة اي قرطة كانت له
في صغره لا اخفي على احد مؤكدة للجملة الاولى لا بيان لها لعدم الابهام لانها مثل
قوله انا ابو النجم ذرت طلعت والباء في بي الشمس للملابسة اي طلعت
ملتبسة بي اي انا معها يعرفني من يعرفها ويحتمل التعدية احتمالًا مرجوحًا اي
اطلعتني وشهرتني للقاصي اي للبعيد والداني اي للقريب وقوله ونحن
التاركون لما سخطنا السخط والتسخط خلاف الرضى ونحن الآخذون لما رضينا
اي لا يقدر احد على تغيير الامر علينا واجبارنا على خلاف ما اردنا والمعنى نحن
المشهورون بذلك على ان اللام للعهد او المختصون به على انها للجنس وقوله
ونحن بنو عم على ذاك اي مع ما بيننا من القربى بيننا زرابي جمع زربية وهي البساط
فيها بغضة بكسر الباء شدة البغض وتنافس اي تحاسد تمثيل للابتسام
المستمرة بالعداوة الكامنة والمنافسة المستترة ونحن كصدع اي شق العس
اي القدح العظيم وانما اعتبر قيد العظم لان الشق يكون افحش والتشبيه تمثيلي
لم يرد تشبيههم بالعس المشقوق ولا تشبيه شقاقهم بشقه بل تشبيه الكيفية
المنتزعة من مجموع ما ذكر في جانبهم بالكيفية المنتزعة من مجموع ما ذكر في جانبه
ان يعط شاعبا الشاعب مصلح القدح يدعه لو قال يذره لكان افصح لما في يدع

من

هم

من معنى لحفظ الزائد على معنى الترك وهو غير مقصود في المقام وفيه عيب تشاخس
اي يتركه حال كون العيب فيه ظاهرًا غير مصلح يقال تشاخس ما بين القوم اي فسد
نقله الجوهري عن ابن السكيت واما معنى التمايل وعدم الاستواء فلا يناسب شق القدح
كما لا يخفى او مقام خطاب بالنصب عطفًا على مقام حكاية والخطاب توجيه الكلام
نحو الحاضر للافهام كقوله يا ابن الاكارم جمع الاكرم من عدنان حال من الاكارم لما في
النداء من معنى الفعل والابن وان لم يكن بعضًا من الاكارم لكنه كبعضها في صحة
الاسقاط والاستغناء به عنها لا من المنادى اذ لا يفهم شرف نسب الاكارم
فلا يقتضي حق المقام قد علموا جملة معترضة بين المعطوفين اي قد علم الناس
ذلك النسب واما الحسب فلا تعرض له في سياق الكلام وكونك من ابنائهم
وكونهم الاكرمين وتالد المجد اي وباقديما مجده وشرفه كائنًا بين العم والخال
اي من جهة الآباء والامهات وهذا على خلاف ما ذكره ابن السكيت من اختصاص
المجد والشرف بالآباء انت الذي تنزل الايام منزلها الايام مجاز عن الوقائع
والمراد من المنزل ما يليق بها من المحل وتمسك الارض من خسف في الاساس
خسفت الارض وانخسفت ساخت بما عليها وزلزال في الصحاح زلزل زلزلة
وزلزالا بالكسر والزلزال بالفتح الاسم وفي الكشاف الزلزلة التحريك والازعاج
وان تضاعف زليل الاشياء عن مقارها ومراكزها اي لك مقدرة نامية ورحمة
عامة وقوله قد كان قبلك ظرف لكان او لفجعت اقوام في المجمل القوم جماعة الرجال
دون النساء وواحد القوم امرؤ يقال قوم واقوام واقاوم جمع الجمع فجعت بهم
صفة اقوام يقال فجعت المصيبة اذا اوجعته خلى لنا هلكهم خير كان في الاساس
خلى سبيله تركه وانما اتى هنا بضمير الجمع تعظيمًا لمن يأتي به سمعًا السمع في الاصل
مصدر فاطلق اولًا بمعنى الجمع بقرينة قرينة وثانيًا بمعنى الواحد بقرينة قرينة

خس

ج

ايضا وابصاراً قدم تفسير البصر انت الذي لم تدع سمعاً ولا بصرا يعني ان الاقوام
مع كثرتهم قد خلقوا اسماعاً وابصاراً وانت مع وحدتك لم تترك سمعاً ولا بصراً
الاشفا اي شيئاً باقيا قليلا فامر العيش اي صار عيشنا مرّاً بسبب ذلك الى حد
لا غاية وراءه وهذا ما دل عليه قوله امراراً بتنكيره وقوله وانت التي كلفتني الكلفة
المشقة ومنها كلفه الامر تكليفا دلج السري السري السير بالليل سواء كان في
كله او في بعضه والدلج على ما نص عليه في المجمل والاساس سير الليل كله فاضافته
الي السري من اضافة الخاص الى العام تخفيفا لمعنى المشقة وجون القطا الجون
جمع جوني كالروب والعربي وهو ضرب من القطا سود البطون والاجنحة وهو
اكبر من الكدري بالجلهتين الجلهة ما استقبلك من العادي ذكره الامام المرزوقي
جثوم جمع جاثم يقال جثم الطاير اذا الصق صدره بالارض والبيت لابن الدمينة
من ابيات كتبها الى امامة يعدد عليها ما ناله من ضروب المشقات فيها فاجابته
بابيات منها الآتي ذكره وقولها وانت التي خلقتني ما وعدتني الاخلاق تضييع
الوعد واشمت بي من كان فيك يلوم الشماتة الفرح ببلية العدو واللوم
العزل تعدد عليه جناياته وحق الخطاب اي اللايق به الواجب فيه بحكم الوضع
ان يكون مع معين لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين
او موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف الرأيين وانما
آثر كلمة مع على اللام لان المتبادر منها الاختصاص لمعين وهو غير معتبر في حق
الخطاب ومن وهم انه لا يقال الخطاب معه فقد وهم ثم يترك اي ذلك الحق
وارادة التراخي للدلالة على التفاوت بين اجزاء الكلام على وفق القياس اللغوي
واجرائه على موجب استحسان ايمة البلاغة وانما قال الى غير معين اعتبارا لما في
الترك من معنى العدول فالى من صلة معناه لا من صلة لفظه والمصير في مثل
هذا

هذا الي التقدير او التضمين ناش من عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع
كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك الاساءة
نقيض الاحسان فلا تريد مخاطبا بعينه بل تسقط خصوصية المخاطب من حيز
الاعتبار كيلا يتوهم ان لها مدخلا في المعاملة المذكورة فيفوت الغرض الآتي
ذكره كانك قلت ان اكرم واحسن يعني كما انك لا تقصد ههنا مكرما معينا
ولا محسنا معيناً كذلك في صورة الخطاب في الاصل واحسن ولا مطابقة بينه
وبين المفسر قصدا مفعول له لقوله لا تريد اعني النفي دون المنفي الي المبالغة
في تشهير سوء معاملته كانك احضرت كل واحد ممن يصلح ان يخاطب مخاطبته
بسوء معه وصورته في ذهنه هذا هو المقتضي لاخراج الكلام ذلك المخرج لا ما
ذكر في الاصل من القصد الى بيان عدم اختصاص سوء معاملته بواحد دون
واحد اذ يمكن اداء ذلك المقصود باحضر مما ذكر واظهر على ما ظهر مما تقدم فتدبر
وانه اي ترك الخطاب الى غير معين كثير في القرآن تنبيه على حسن هذا
الاسلوب بحمل الاستيناء لبيان ما ذكر قوله تعا ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤ
اي المطاطيين رؤسهم وقوله تعا واذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا
زاد هذا المثال على ما في الاصل تنبيها على عدم اختصاص ما ذكر بصورة التقبيح
على العموم بالوجه المذكور آنفا قصدا تعليل لارادة العموم من قوله يحمل على
العموم لا للحمل المذكور لانه من السامع لا من المتكلم الى تقبيح الحال اي حال
المذمومين وهم المجرمون في المثال الاول وتحسينها اي والى تحسين حال
الممدوحين وهم الغلمان في الثاني الغاية قيد للمقصودين المذكورين في الاصل
الى تفظيع حال المجرمين وانما عدل عنه لعدم انتظامها مع قوله وتحسينها وان
قد بلغت عطف على وجه التفسير على ما تقدم من الظهور الى حيث يمتنع

سهم

خفاؤها البتة البت القطع يقال لا افعله بتة ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة
فيه ونصبه على المصدر فلا تختص ظهورها رؤية رائي دون رائي بل كل من يأتي
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب بل هذه مفصحة من مقدر به ينتظم الكلام
تقديره والخطاب غير مختص برائي دون رائي بل كل من يأتي منه الرؤية
فله مدخل في هذا الخطاب ولا يبعد ان يسمي هذه بل الفصيحة وهذا
من مداحض هذا الكتاب كم زلت فيه اقدام الافهام عن سنن الصواب وكذا
اي وكحمل ما ذكر من المثالين على العموم للقصد المذكور امثاله في الاصل امثال له
وتنكيره للتكثير ولا حاجة اليه بعد ما سبق من قوله وانه كثير منها قوله تع ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم وقوله تع ولو ترى اذ وقفوا على ربهم واذا رأيت بت
ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا او مقام غيبة هذا هو المناسب لسياق الكلام
لا ما ذكر في الاصل من قوله او كان المسند اليه في ذهن السامع وكون الاسماء
الظاهرة ايضا للغيبة لا يقتضي العدول عن سنن الانتظام لحصول الاحتراز
عنها بقوله ويراد الاشارة الى المسند اليه فمرجع ما يقتضي كونه ضميرا في مقام الغيبة
الى امر واحد لا الى امرين كما توهم وهذا لانه اذا كان حاصلا ولم يقصد الاشارة
اليه فانه يعبر عنه باعادة الاسم مثل وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله او باسم آخر دال على ما يقصد من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل
واما مثل جاء في رجل فقال الرجل او ذلك الرجل كذا فعلى خلاف مقتضى الظاهر فلا حاجة
للاحتراز عنه الى اعتبار ان يكون الاشارة الى الحاصل من حيث انه حاصل
الحاصل لم يقل الحاضر لان الحضور على ما قيل اخص من الحصول والمعتبر هنا انما
هو الحصول في ذهن المخبر له في الاصل في ذهن السامع وهو لا ينتظم الغائب
الذي يفهم من الكتاب لكونه مذكورا لفظا او معنى في قوله تع اعدلوا هو اقرب

للتقوي

للتقوي او في حكمه للقرينة حالية كانت او مقالية في الاصل لقرائن الاحوال
ولا يخفى ما فيه من الزيادة من جهة اللفظ والنقصان من جهة المعنى والكلام
مجري على مقتضى الظاهر لا بد في تمام الضابط المذكور من هذا القدر على ما يقف
عليه وقد اخل به العلامة السكاكي اعلم ان المسند اليه اذا لم يكن حاصلا في
ذهن المخبر له اصلا لا يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجري الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر كما في ضمير الشان وضمير باب نعم على ما سيأتي كقوله في الاصل كنحو قوله
ولا حاجة الى زيادة عبارة نحو على خلاف المعهود لان التنبيه على كثرة الامثلة
في هذا النوع قد يحصل من ايراد متعددة من البيض الوجوه كناية عن
نقاء السيرة بني سنان بدل او نصب على المدح لو انك تستضيء بهم اضاؤا
اي لو ثبت طلبك للضوء بهم لاضاؤك هم حلوا من الشرف المعتلي في موضع
صفة لمحذوف يفسره حيث شاؤا او من حسب العشيرة وقدم تفسير
الحسب والعشيرة تنتظم الفخذ وما فوقه من البطن والعمارة والفصيلة والقبيلة
والشعب حيث شاؤا اي حلوا اي محل شاؤا من الشرف الرفيع وحسب
العشيرة اراد بالاول انه ذو المفاخر من جهة الآباء وبالثاني ان اقاربه ايضا
ذو مفاخر وقوله يمن ابي اسحق اليمن البركة وابو اسحق كنية المعتصم بالله
طالت يد العلى طول يد العلى به عبارة عن بلوغه الكمال المتوقع على طريقة المجاز
المتفرع على الكناية من حيث ان طول اليد وسيلة في الجملة للوصول الى
المطالب فلا استعارة ولا تخييل كما في قوله تع يد الله مغلولة فان كون اليد
مغلولة عبارة عن البلوغ الى غاية البخل على الطريقة المذكورة بلا استعارة
ولا تخييل نعم فيه اسناد الى العلى حال جعله للاشعار بان وصف العلى اغنى
اهله عن طلب الترقي فيه وهذا من جملة ميامن الممدوح وقامت قناة

الدين قدمر الفرق بين القناة والرمح والمراد ههنا قناه الظهر وهي
مجمع فقراته بقرينة سياق الكلام ولحاقه وقيامها استقامة القامة
وفيه استعارة مكنية وتخييل وكذا في قوله واشتد كاهله الكاهل ما بين
الكتفين واشتداد كاهل الدين كناية عن احكام احكامه فهو البحر هو
معروف وسمي بذلك لاتساعه من اي النواحي آتيته النواحي الجوانب جمع
ناحية ومن متعلقة بآتيته واي شرطه جزاؤها فلجته المعروف اللجة هي
التي لا يدرك قعرها ذكره الامام المطرزي والمعروف العطاء والبر قدمر تفسيره
ساحله الساحل معروف وانما سمي به لان الماء يسحله اي يقشره ذكره صدر
الافاضل وقوله اري الصبر الصبر حبس النفس على الشر لذلك قيل قيل فلان
صبرا محمودا محمودا وعنه مذاهب جملة اسمية في موقع الحال من المكروه المعتبر
في مفهوم الصبر والضمير له لا للصبر لان المذهب عنه غير متعدد والمذاهب
موضع الذهاب وطرق التفصي والنجاة فكيف متعلق بمحذوف اي فكيف لا تحمد
الصبر اذا لم يكن عنه اي عن المكروه مذهب مخلص اذ لا يفيد الجزع والقلق
سوي النصب النفساني والتعب الجسماني فلا حاجة في الكلام ولا حاجة
الي صرفه عن الظاهر المتبادر وهو المهرب المنجي لمن احدقت به اراد بالمهرب معنى
الملجاء وانما عبر عنه بالمهرب للمشاكلة بالمهرب في قوله مكارم دهر ليس
عنهن مهرب ومن غفل عن هذا تعسف في الجواب والله اعلم
بالصواب **اما الحالة التي تقتضي كونه علما** اسما كان او لقبا او كنية
فهي ان يكون المقام مقام احضاره الضمير ان في كونه وله للمسند اليه لكن الحكم
في احدهما متعلق باللفظ وفي الآخر بالمعنى بعينه اي ملتبسا بعينه وشخصه احترز
به عن النكرة والعلم الجنسي لانه لا يعلم تحقيقا في ذهن السامع مخاطبا

كان

كان او غيره في الاصل ابتداء اي اول مرة احترز به عن ضمير الغيبة والمعرف
بلام العهد وانما تركه لانه يغني عنه قوله بطريق يخصه احترز به عن ساير
المعارف وهذا لا يغني عن القيد الاول لانه لو ترك لا يتعين العلم الشخصي
بل يصدق على العلم الجنسي ايضا وانما لم يقل بلفظ يخصه كيلا يخرج الاعلام
المشتركة فان المنتفي فيها تخصيص اللفظ لا اختصاص الطريق لان كونه
طريقا باعتبار الوضع او ما يقوم مقامه من الغلبة والاختصاص بحسبه
ثابت فيه ايضا كقوله زيد صديق لك وعمرو عدو لك في الاصل كنحو زيدا او قد
مروجه العدول عن مثله فتذكر وقوله ابو مالك قاصر فقره على نفسه من قصر
الشيء على الشيء اذا حبسته عليه لا يتجاوز الي غيره وشيع غناه يعني انه
لعلو همته وكرمه لا يظهر حاجته ويشيع عطيته وقوله تع والله يعلم يجري بحري
القسم ما تركت قتالهم جوابه حتى علوا فرسي كناية عن المبالغة في الجراحة
والباء في باشقر للتعدية اي بدم اشقر مزبد في زبد لكثرته وغليانه اراد
الاعتذار عن ترك القتال بانه ما كان فرارا عنه بل كان اضطرارا حيث
لم يبق الاقتدار والاستشهاد على ما هو اختيار المحققين من ان الله تعالى
من الاسماء الاعلام قال الله تعا تبت يدا ابي لهب التباب الهلاك ومنه
قولهم اشابه ام تابه وانما غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في اللفظ
ومسند اليه في الحقيقة فكانه قال تعا ابو لهب يداه تبتا او مقام تعظيم
والعلم عدل عن عبارة الاسم الواقعة في الاصل لما فيه من التشكيك
صالح لذلك اي باسم الاشارة في موضع الضمير تعظيما شان التعظيم دون
غيره مما يمكن ان يعبر به عن المسند اليه اسما كان او غيره لا بد من هذه
الزيادة وقد اهملها السكاكي كما في الكني كابي الفضل وابي العلاء والالقاب

رحمه الله

كفخر الاسلام وصدر الافاضل والاسامي كاسد وليث احمل هذا القسم
في الاصل وحقه ان يذكر المحمودة صلاحية هذه الاعلام للتعظيم باعتبار انبائها
بحسب معانيها الاصلية عن فضل وكمال او اهانة والعلم صالح له لمثل ما ذكر
آنفا كالاعلام المذمومة كنية كانت كابي جهل او لقبا كقفة او اسما ككلب
او كناية اراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية لعدم صحتها على ما ستقف عليه
عن معنى من المعاني عطف على تعظيم او اهانة والعلم صالح لها احمل هذا القيد
في الاصل وحقه ان يذكر مثل قولك تبت يدا ابي لهب وذلك انهم قد يعتبرون
في الاعلام المعاني الاصلية ولهذا يكنون اولادهم ويلقبونهم بما ينبئ عن معان
مستحسنة تفالا ومن البين في هذا قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي
اراه بشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه
اي يدا جهنمي وذلك انه اطلق ابو لهب على الشخص المسمى ولوحظ معه معناه
الاصلي يعني ملابسة اللهب ينتقل منه الى ملزومه في الجملة وان لم يكن مقصودا
اصالة حتى يكون من قبيل الكناية المصطلحة وهو كونه جهنميا وانما قال يدا جهنمي
بالتنكير تحويلا كانه قال اي جهنمي او ابهام اراد انه امر وهمي لا حقيقة له كالتظهير
في طي المسند اليه وذلك لان المراد من اللذة الحسية لا العقلية لانها لا تو
على الذكر باللسان ولا حاجة الى اعادة لفظ المقام الواقع في الاصل انك تستلذ
من استلذ اذا اعتد لذيذا او في الاصل تستلذ اسمه العلم ولا يخفى ما في
البدل من الفضل او اعلام انك هذا امر محقق فلهذا قال اعلام والعلامة السكاكي
لغفوله عن هذا الفرق نظمها في سلك واحد تتبرك به او ما يشاكل عطف على
ابهام او اعلام ذلك اشارة الى جميع ما ذكر مما له مدخل في الاعتبار منها ايقاع المحا
في المسرة بنحو سعد وسعيد او في المساءة بنحو سفاك وسفاح واما التنبيه

على غباوته بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا بما يخصه من العلم فليس
منها على ما تقف عليه باذن الله تعالى **اما الحالة التي تقتضي كونه** اسم اشارة
قدمه على الموصول على عكس ما في الاصل لكونه اعرف منه لان السامع يعرف
مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول فهي متى صح منى لمجرد الظرفية اي فهي
حاصلة في زمان صح فيه احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه
حسا وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة في اصلها لان يشار بها الى محسوس
مشاهد فان اشير بها الى مشاهد غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد
فلتنزيله منزلة المحسوس والمشاهد واتصل بذلك اي بالاحضار على الوجه
المذكور داع اي باعث فان عدم الطريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية
باعث متقدم وكذا القصد المتعلق باكمل التمييز وغيره باعث متقدم وهذا
تصريح بانه لا بد من مرجح بعد المصحح مثل ان لا يكون لك او لسامعك طريق اليه
اي الى احضاره في ذهن السامع سواها اي سوى الاشارة الحسية كقوله
واذا تامل لقد احسن في التجوز بالتامل عن الابصار في الليل المظلم شخص ضيف
مقبل آت من جهة القدام متسربل يقال سربلته فتسربل اي البسته السربال وهو
القميص فلبس سربال ليل استعار السربال لظلام الليل المشتمل عليه بمنزلة
اللباس اغبر مظلم بطريق الكناية اومى جواب اذا اي التفت الى الكوماء
واقبل عليها وهي الناقة العظيمة السنام هذا طارق في موضع الحال بتقدير
القول اي قائلا هذا الشخص آت بالليل خاطبها بذلك على مجرى عادتهم في خطاب
الحيوانات نحرتني الاعداء دعاء عليه بالقتل نحرا اشد ايلاما وهو يلائم المقام
فلا وجه للحمل على المشاكلة بان يكون المراد من النحر مطلق القتل ان لم تنحري
هذا مثال لايراد اسم الاشارة حيث لا طريق سواه فحقه ان يذكر قبل قوله

وان تقصد بذلك اي بالاحضار على هذا الوجه اكمل تمييز له اي للمسند اليه
وتعيين هذا صريح في ان التمييز الحاصل باسم الاشارة اقوي من التمييز الحاصل
من الموصول فلا يصلح القصد الى زيادة تقرير المسند اليه وتوضيحه ان يكون
باعثا لايراده موصولا كما توهم وكذا لا يصلح القصد الى التنبيه على غباوة السامع
ان يكون باعثا لايراده علما بل حقه ان يذكر باسم الاشارة لا باسمه العلم
كقوله هذا ابو الصقر الصقر الطاير الذي يصاد به فردا حال مؤكدة عاملها معنى
الاشارة او التنبيه ويجوز نصبه على المدح في محاسنه متعلق بفردا لانه
بمعنى منفردا اى منفردا في محاسنه وهى مقابل المساوي عن غيره من نسل
شيبان حال اخري بين الضال والسلم حال من نسل شيبان لا من شيبان
لان المراد منه القبيلة المنسوبة الى شيبان والمعنى ان تلك القبيلة من خلص
العرب وفصحائهم فان نزولهم بين الضال والسلم وهما شجران بالبادية كناية
عنه وقوله ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به اي بذلك المقيم الدال عليه لفعل الا الاذلان
عير الحي يقال للحمار الاهلي والوحشي عير والمراد حمار القبيلة يكون عندهم
يركبه كل احد لا مرسلا في الصحراء ولا مكرما مختصا باحد والوتد من معان
العير ومن ههنا ظهر وجه اللطف في الجمع بينهما وتخصيص الوتد بالذكر من بين امثاله
هذا على الخسف اي على الذل والجوع مربوط برمته اى بالقطعة البالية من الحبل
وذا يشج بدق ويكسر فلا يرثى الرواية بالفاء والدراية يقتضي تصديره بالواو
اى لا يرق ولا يرحم له احد بين اولا امتيازهما عما عداهما في صفة الذل اي الهوان
ثم بين ذاتهما ثم اورد اسم الاشارة لكل منهما قاصدا بذلك تميزه اكمل تمييز وتعيين
ليكون اثبات ما اسند اليه من وجه ذلته بحيث لا يتطرق اليه التباس اصلا والمقصود
الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا صفة الحمار والجماد وقوله اولئك قوم ان بنوا

لايخفى

٤١

لايخفى عليك ان المناسب لمقام المدح ايراد اذا دون ان لما يأتي من ان الاصل في
ان الخلو عن الجزم بوقوع الشرط وفي اذا القطع بوقوع الشرط احسنوا البنى
بالضم بنية بالضم وبالكسر والمراد ما بنوه من صنايع الخير وان عاهدوا اوفوا
وان عقدوا اشدوا اى اوثقوا واحكموا او ان تقصد بذلك اي بايراد المسند
اليه اسم الاشارة بيان حاله في القرب والبعد والتوسط لما في اسماء الاشارة من
الدلالة على ذلك لا يخفى ان القصد الى ذلك امر زايد على تادية اصل المعنى الذي
هو ثبوت الحكم بالمسند على المسند اليه معبرا عنه باي طريق كان ثم يتفرع على ما ذكر عطف
على مقدر اى فيحصل قصد اكمل التمييز وبيان الحال ثم يتفرع عليه وجوه من الاعتبارات
اي الاصل في اسم الاشارة ان يقصد به اكمل التمييز او بيان الحال ثم يتفرع على كل منهما
ما يناسبه مثل ان يقصد بذلك اى باكمل التمييز كمال العناية بتمييزه وتعيينه فانه
يناسبه كقوله عز من قائل هو في موضع التمييز يقال عز قائلا وعز من قائل اولئك
على هدي من ربهم واولئك هم المفلحون تكرير اولئك للتنبيه على استقلال كل من
الهدي العاجل والفلاح الآجل بصلوح تمييز المشار اليهم او ان يقصد التنبيه
على ان السامع غبي انما زاد عبارة التنبيه على خلاف ما في الاصل لانه المقصود
لا المنبه عليه لا يتميز الشئ عنده الا بالحس وفيه تنزيل منزلة البهايم كما في قول
الفرزدق في خطابه جريرا وهو يهاجيه اولئك آبائي فجئني بمثلهم الامر للتعجيز اذا جمعتنا
يا جرير المجامع كناية عن زمان الافتخار بالانساب على ما هو دأب الاعراب ثم اشار
الي الاعتبار المتفرع على بيان الحال بقوله او ان يقصد بقربه المكانى الذي دل عليه
هذا تحقيره والسر ذاله تشبيها للمراتب المعقولة بالمنازل المحسوسة كما
في قول عايشة تمثيل لا تنظير لان الضمير في قربه للمشار اليه مطلقا لا للمسند اليه
بخصوصه يا عجبا اى يا قوم اعجبوا عجبا وروي غير منون ايضا على ان الالف بدل

من ياء الاضافة اي يا عجبي احضر فهذا اوانك لابن عمرو وهو عبد الله بن عمرو
بن العاص هذا محقرة له حالية حين افتى بوجوب نقض الضفاير على النساء
عند الاغتسال اما التعجب فلجرأته على مخالفتها فيما يتعلق بالنساء وقد قال عم
خذوا ثلثي دينكم من هذه الحميراء واما التحقير فان فتواه على خلاف النص وهو
قوله عم لام سلمة اما يكفيك ذا بلغ الماء اصول شعرك وقوله عز وعلا حكاية
عن الكفار في الاصل وكما يحكيه عز وعلا عن الكفار ولا يخفى ما في البدل من الفضل
ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز او حال قالوا ذلك لما سمعوا ما في القرآن من ضرب
المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك وفي موضع آخر خبر ما بعده
وانما غير الاسلوب لانه تمثيل للمسند اليه بخلاف ما تقدم اهذا الذي بعث
اي بعثه في هذا الاسقاط نوع تاييد لما قصد من التحقير الله رسولا التنكير للتعظيم
اللايق لشان من كان رسولا من الله تع وفيه تقوية للانكار الذي قصد بالاستفهام
وفي موضع آخر اهذا الذي يذكر الهتكم اطلق الذكر والمراد الذكر القبيح اشعارا
بانه لا يليق بذكرهم اصلا فضلا عن ذكرهم بالوجه القبيح ومنه غير الاسلوب لان
المشار اليه فيه حقير في نفسه بخلاف ما تقدم وايضا يحتمل ان يكون المقصود قرب
الحيوة بلا تحقير وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو اللهو ما يشغل الانسان عما يعنيه
ويهمه ولعب كل عمل لا يجدي نفعا فهو لعب وما في الاصل من تاخير اللهو من قبيل
السهو وكقوله حكاية عن امرأته هذا ايضا تمثيل للمشار اليه مطلقا وايراد الا
للمسند اليه بخصوصه في البين تفنن منه تقول وقد وقت في موضع الحال بتقدير قد
نحرها بيمينها انما تعرض لخصوصية اليمين تصويرا للحال المعتادة للنساء ابعلي
هذا الاستفهام للانكار والتوبيخ لما رأت منه من الحال المستكرهة وهذا
خبر بعلي بالرحي المتقاعس القعس خروج الصدر ودخول الظهر وهو ضد الحدب

يقال

يقال رجل اقعس وقعس ومتقاعس والمراد الاحدب على طريقة الاستعارة
التهكمية ولا يخفى لطف موقعها والظرف متعلق بالمتقاعس على شريطة التفسير
اي ابعلي هذا الذي صار احدب بسبب كثرة ادارة الرحي وبعده تعظيم
عطف على قوله بقربه تحقيره والوجه ما تقدم كما في قولك ذلك الفاضل واولئك
الفحول قصد التعظيم ظاهر من الموضعين المذكورين فلا حاجة الى ما في الاصل
من قوله في مقام التعظيم وقوله عز وعلا الم ذلك الكتاب ذهابا اي للذهاب
الى بعد درجته نصب على التمييز وقوله حكاية عن زليخا فذلكن الذي اسقط ما في
الاصل من عبارة قالت لانها مع عدم الحاجة اليها ليست من المحكي ولم يقل
فهذا ويوسف عليه السلام حاضر في المجلس رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاق ان
يحب ويفتتن بقرينة المقام وسياق الكلام ولحاقه واستبعاد المحلة في ذلك
ومن التبعيد لقصد التعظيم هذا التنصيص لرد احتمال ان يكون الاشارة
الى الجنة الموعودة في الدنيا لان سياق ادخلوا الجنة ومقتضى على ما نبهت
عليه فيما سبق ان لا يتعدد الاشارة قوله تع وتلك الجنة التي اورثتموها
بما كنتم تعملون في عبارة اورثتموها اشارة الى انها موهبة من الله تعالى لا دخل
فيها لكسبهم فالباء في قوله بما كنتم للسببية الناشئة عن الوعد السابق فلا مخالفة
بينه وبين قوله عم ان احدكم لا يدخل الجنة الا ان يتغمده الله تع برحمته او تحقيره
عطف على تعظيمه في الاصل او خلاف تعظيمه ولا يخفى ما في البدل من الفضل لفظا ومعنى
كما في قولك ذلك اللعين تبعيدا له عن ساحة عز الحضور او ما سوى ذلك عطف
على قوله ان لا يكون لك ولا معك والاشارة الى ما ذكر من الامور الداعية
الى ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها عماله انخراط انتظام مستعار من انخراط
الفرس في سيره في هذا السلك يعني سلك الدعاء والتفرع ولطايف هذا

الفصال يعني فصل الداعي لكون المسند اليه او غيره اسم الاشارة لا تكاد
تنضبط اي لا تقارب ان ينضبط فضلا عن ان ينضبط ومن اللطايف البديعة
قصد التعظيم بالقرب المقصود بهذا بناء على ان عظمة الشي تقتضي التوجه
اليه والتقرب منه كما في قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم واما
ما ذكر صاحب الكشاف من ان في اسم الاشارة الذي هو اولئك ايذانا بان
ما يرد عقيبه فالمذكورون قبله اهل لاكتسابه من اجل الخصال التي عدت لهم فمن
لطايف كون المسند اليه اسم الاشارة لا من اللطايف لداعية اليه لان الايذان
المذكور يحصل بالموصول ايضا ولهذا لم يذكره المصنف من الدواعي وذكر في المثال
المذكور داعيا اخر **واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا** اطلاق المسند اليه
على اللفظ شايع ذايع فلا حاجة الى التاويل فهي متى صح احضاره فيه يجوز وقد
مر بيانه في ذهن السامع اي يكون شانه ان يحضر فيه سواء حصل الاحضار
او لم يحصل لمانع كما اذا كان حاضرا قبله بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب
يعني عند السامع الى مشار اليه اي الى معين عنده يشار اليه باعتبار تعينه
عنده واتصف بذلك اي باحضاره بهذا الوجه وانما هذا اولى من لفظ الغرض
الواقع في الاصل لان اطلاق الغرض على الحامل المتقدم لا يخلو عن تعسف
وهذا تصريح بانه لا بد من مرجح بعد المصحح لما هو الاصل المطرد في جميع الحالات
المقتضية مثل ان لا يكون لك وللسامع عدل عن عبارة الخطاب الواقع
في الاصل لعدم انتظامه مع ما في سياق الكلام من التعميم منه امر معلوم سواه
اي سوى كونه منسوبا اليه الجملة فنقول بالرفع الرواية والدراية ايضا
تقتضيه اي نحو تقول لا يقال يجوز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين
الموصول لان الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين

قوله اي سوى كونه منسوبا اليه
الشارحان الفاضلان زعما ان
الضمير المذكور عايد على الانتساب
ويرد عليهم انه ليس من احوال
المسند اليه بل من احوال
الجملة المنسوبة اليه
فكانهما غفلا عن قوله

وجوه التعريف الذي كان معك امس هذا مثال للاول على ما افصح عنه قوله
لا اعرفه وقوله او الذي كان معنا امس رجل عالم مثال الثاني على ما نبه عليه
بقوله فاعرفه وانما قال معنا دون معي ليشعر بعلم المخاطب بالصلة او الذي
في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم او لا نعرفهم هذا المثال لبيان ان عدم
العلم لك وللسامع ليس على سبيل منع الجمع وان الثلاثة قد يجمع في مادة واحدة
في الاصل او ان يستهجن التصريح بالاسم وانما تركه لانه لا يصلح مرجحا للموصول
لامكان التعبير بوجه آخر فتدبر او ان يقصد كا بد من اعتبار القصد لان الكلام
في الحامل المتقدم زيادة التقرير يعني تقرير الحكم على المسند اليه ويجوز ان يراد
تقرير ما سيق له الكلام وهو كمال صيانة يوسف عليه السلام في المثال الآتي ذكره
ووجهه ظاهر كما في قوله عز وعلا وراودته المراودة المطالبة بمهل ولطف
من راد يرود اذا جاء وذهب التي هو في بيتها لا خفاء في ان كونه في بيتها وتمكنها
من طلب وصاله وعرض جمالها له تقريرا وتحقيقا للمراودة عن نفسه اي خادعته
عن نفسه وهذا لا يصلح مثالا لكون المسند اليه موصولا استهجانا للتصريح باسمه
لما نبهت عليه آنفا نعم يصلح مثالا لاشتمال الموصول على هذه النكتة وقد نبه عليه
بقوله وفيه حيث لم يصرح باسمها ولا بامراة العزيز ستر على الحرم وهو عند
العرب من خصايص الكرم وبهذه الضميمة المتروكة في الاصل انتظم قوله والعدول
عن التصريح باب التنكير للتعظيم من البلاغة يصار اليه مصير الكثير او ان اورث
المصير تطويلا ومن لطايف هذا الباب ما في قوله قالت لترب معها جالسة
في قصرها هذا الذي اراه من قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت
لمن قالت لمن يحكي عن شرح لم يقل ويحكي لانه في معرض البيان ان بالفتح لانه
مفعول يحكي رجلا افرغ عنده بشيء ثم رجع ينكر لسلك مسلك الاطناب ودفعا لاحتمال
المبل من الطرفين على ما نطق به نص القرآن يدل على شدة الصيانة وكمال
الاتقاء واما طهارة ذيلها عم فتقريرها حاصل على كل حال سواء عبر
بالموصول او بوجه آخر فلا ترى ان الفاضلين ايضا في تقرير
المرام في هذا المقام حيث قالا ان الغرض الذي يكون المسند اليه موصولا
لا مدخل في تقرير ... طهارة ذيلها ...

الستة هو التلطف فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اراد نفسه
بقرينة المقام وان كان مدلول الكلام اعم لجواز ان يكون اخاه لانفه او ابن
خالة اخرى آثر شريح التطويل استيناف على تقدير سؤال بجهة اجابة بالتصريح
هذا اولى من قول العلامة السكاكي ليعدل عن التصريح لان العدول عن التصريح
لا يصلح غاية للتطويل بنسبة الجاقة الى المنكر فان قلت اليس يكفيه ان يقول شهد
عليك ابن امك في الحاجة الى زيادة التطويل قلت لا لان العرف يعارض فيه فرق
المقام وذلك لان العرب تخاطب اخاه بابن الام تحركا لعرق الشفقة بتذكر علاقة
لا شبهة فيها لان في الاقرار ثم الانكار ادخالا للرقبة في الاصل للعنق ولا يخفى ما في
البدل من الفضل في ربقة الكذب الربقة حبل فيه عدة عرى يجعل في اعناق صغار
الغنم فتشد به وتنكيرها للتعظيم لا محالة اى لا تحول ولا انتقال عن ذلك في الاصل
لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب لا محالة او للتهمة
وانما عدل عنه الى ما ذكره لان الكذب في الصورة المذكورة لازم لا محالة ضرورة
ان انكار او اقرار غير مطابق للواقع فالوجه ما ذكر قوله او للتهمة بسكون
لا بفتحها افصح بكون اسما لما تتهم به والمراد المصدر كالكذب وكذا اي كالمحكي السابق
المحكي عنه اي شريح انه اتاه رجل كذا في الفايق وما في الاصل من قوله ان عدي بن
ارطاة اتاه ومعه امرأة له من اهل الكوفة تخاصمها خبط ناش عن الخلط بين
القصتين بان عدي بن ارطاة كان امير البصرة وقصته مع اياس بن معوية على
ما ذكره الامام الميداني فلما جلس بين يدي شريح اى بين الجهتين المسامتتين
ليمينه وشماله قريبا منه سميت الجهتان يدين لكونهما على سمت اليدين مع القرب
منهما توسعا قال اي ذلك الرجل لشريح اين انت حقيقة السؤال عن المكان
والمراد معناه المجازي وهو السؤال عن الاشتغال فيه كانه قيل في اي شغل

انت في مكانك يعني هل لك فراغ ان تسمع مرافعتنا قال بينك وبين الحايط
انتقض شريح من بارد خطابه لما فيه من سوء ادب فحمله على حقيقته واجاب
بتعيين المكان تجاهلا وتعريضا بانه بين جمادين قال اني امرء من اهل
الشام قال بعيد سحيق اى مكانك بعيد غاية البعد فقد تعبت في الانتقال عنه
وفيه نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه قال واني قدمت العراق قال الليث
العراق شاطئ الدجلة حتى يتصل بالبحر قال خير مقدم رحب لما اطلع بما جرى على
قلة عقله فانكسر ثورة غضبه قال تزوجت هذه قال بالرفاء والبنين متعلق
بمحذوف اي اعرست وتزوجت ملتبسا بالموافقة وبالابناء دون البنات
قال ابن السكيت اذا قرئ مهموزا يكون ماخوذا من رفأت الثوب اذا جمعته
واذا قرئ غير مهموز يكون ماخوذا من رفوت الرجل اذا سكنته والنهي عن هذا
الدعاء لم يعلم كونه تحريما فلا حاجة الى ان يقال ان شريحا غافل عنه وقال انها ولدت
غلاما اي ولدا ذكرا وانما قال غلاما تفاؤلا فان الغلام الطار الشارب ذكره
الامام المطرزي في المغرب قال ليهنك الفارس دعاء اى ليكن هنيئا لك
لا يقابه مرضيا وتفاؤل ببلوغه حد الفروسية قال واردت ان انقلها الى داري
يعني ان انقلها من العراق الى الشام قال المرء احق باهله كيف هذا من قبيل
فلان احق بماله اى لا حق لاحد غيره بل من قبيل فلان احسن وجها من فلان
لا يريد به نفي الحسن عن المقابل بل يريد به الترجيح قال قد كنت شرطت لها
وكرها اى وطنها استعارة من وكر الطاير قال الشرط املك عليك اى لك
ذكره الامام الميداني مثل اى ملكته وغلبته وتصرفه اشد واكثر فينبغي ان
لا تخالف قال اقض بيننا قال فعلت اي فعلت ما فيه الكفاية وانما لم يقل قضيت
لان القضاء يكون بعد حضور الخصمين وظهور الخصومة فعلى من قضيت

تفريع على جوابه قال على ابن امك دلالة المقام معنا قطعية عدل عن لفظة عليك
عبر عن تركه بالعدول مبالغة في اقتضاء المقام اياه لئلا يواجهه بالتصريح
على ما يشق صرح بتعدي بالباء وتعديته هنا بعلى باعتبار تضمين معنى الاضرار
كما في شهد فلبه عليه لا باعتبار تضمين معنى التنصيص لان تعديته ايضا بعلى
باعتبار التضمين صرح به صاحب الكشاف عليه في الاصل الى صم ولا يخفى ان
حق المقام الاضمار دون الاظهار عن الفضاء في الاصل عليه ولا حاجة اليه
فان ذكره في المبين يعني عنه او الايماء عطف على زيادة التقرير في الاصل اوان
بذلك لا يخفى ما في البدل من الفصل الى وجه بناء الخبر اي طرز وطريقة وانما
اضيف الى بنائه تنبيها على انه باعتبار نظمه وتصويره لا باعتبار مفهومه الذي
تبنيه عليه فيقول يعني يفهم من المبتداء الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر
والتامل ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان كما في المثال
الذي ذكره بقوله الذين امنوا لهم درجات النعيم والعقاب والنيران كما في
المثال الذي ذكره بقوله والذين كفروا لهم دركات الجحيم الدرجة هي المرتبة
من حيث يعتبر الصعود ويقابله الدركة فان المعتبر فيها النزول والجحيم النار
الشديدة الالتهاب وكلمة ثم في قوله ثم يتفرع فصيحة يفصح عن محذوف اي فحصل
الايماء ثم يتفرع عليه اي على الايماء المذكور وانما عدل عن اسم الاشارة الواقعة
في الاصل لان مقتضى التقدير المذكور الاتيان بالضمير اعتبارات لطيفة لما وصفها
باللطف كانه مظنة السؤال عن وجه لطفها فاستانف ببيانه فقال ربما جعل
ذريعة الى التعريض بالتعظيم اي لغير الخبر من المتكلم والمخاطب والغائب كما
في قولك الذي يرافقك او يرافقني او يرافق زيدا يستحق الاجلال والرفع
فالموافقة المقيدة بالحد علة لثبوت الاستحقاق ادعاء وباعثة على الاسناد

وذكرها

وذكرها وسيلة الى التعظيم وكذا الحال اذا قلبت الصلة او الخبر كما في المذكور
بقوله والذي يفارقك يستحق الاذلال والصفع قال الليث الصفع ان
يبسط الرجل كفه فيضرب به قفاء الانسان او بدنه كذا في التهذيب ولقائل
ان يقول ان التعريض بالتعظيم كما يحصل بما ذكر كذلك يحصل بقولك رفيقك
يستحق الاجلال وكذا في صورة الاذلال لما تقرر ان في ترتب الحكم على المشتق
ايذانا بالعلية مأخذ الاشتقاق فالغرض المذكور لا يصلح مرجحا لايراد المسند اليه
موصولا ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول وانما فصله لانه
ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض هنا من الحذف لا من الايماء
قولهم جاء بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي يقصر
العبارة عن الاحاطة وفي ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى وياتيك في فصل الايجاز
معناه مرجعه الى ما ذكرناه انفا او بالاهانة عطف على التعظيم كما اذا قلبت
الخبر في الصورتين والصلة على حالها وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر
افرده بالذكر اخراجا له عن حيز ما تقدم لانه لظهوره بمنزلة الصريح الحاصل من
حاق الكلام لا من عرضه كما في قوله ان الذي سمك السماء اي رفعها وهذا ليس
علة البناء البيت بل علة حاملة على اسناده الى ما اسند اليه وبنائه عليه
وذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد واما ما فيه
من الايماء الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم
بنى لنا بيتا يريد بيت العزة والشرف دعايمه اعز اقوى واطول اي من دعائم
كل بيت فحذف المفضل عليه للتعميم وحذف من من افعل شايع في الخبر وربما
جعل ذريعة الى تحقيره اي تحقير شان الخبر كما في قولك الذي لا يعرف الفقه
صنف فيه كتابا اهمل العلامة السكاكي هذا وحقه ان يذكر وربما جعل ذريعة

الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا لا شبهة فيه بمنزلة الدليل له كما في قوله
ان التي ضربت بيتا مهاجرة ضرب البيت في مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة
عادة لكنه سبب حامل للاسناد الزوال اليها وذريعة الى تحقيق الزوال ودليل
على ثبوته بخلاف سمك السماء اذ لا دلالة فيه على تحقيق بناء البيت مع اشتماله على الايماء
ولو قيل غالت الغول ودا التي ضربت مهاجرة لكان تحقيق الخبر باقيا على حاله بكوفة
الجند سميت الكوفة بها لمقام جند المسلمين عند غالت اي اهلكت ودها غول فلا يرد
رجوع ذلك لودا اليها وربما جعل ذريعة الى تنبيه المخاطب على الخطاء في ظنه كما في قوله
ان الذين ترونهم اخوانكم هذا الظن منهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل
اليهم وذريعة للتنبيه على الخطاء يشفي غليل هو ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة
العطش صدورهم ان تصرعوا يقال صرعه اي القاه على الارض ولو قيل يشفي
صرعكم غليل صدور الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطاء باقيا على حاله
او على معنى آخر عطف على خطاء كقوله ان الذي الوحشة في داره يعني بسبب فقره
وفيه بمعونة المقام ايماء الى ان حال قبره على خلاف ذلك تونسه الرحمة في لحده
على طريقة الدعاء والتفال صرح به صدر الافاضل في شرح سقط الزند وربما قصد
بذلك عطف من حيث المعنى على الاغراض المذكورة وليس عطفا على قوله وربما جعل
ذريعة لانه قد اسبق في فروع الايماء بقوله او على معنى آخر ولهذا لم يلفظ ذلك
المشار به الى جعل المسند اليه موصولا لا بلفظ هذا المشار به الى الايماء وفي تغيير
الاسلوب اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا له مدخل تام في التشويق المذكور اي
وليس مستقلا بافادته اذ لا بد من تقديمه ايضا تشويق السامع بتوجيه ذهنه فيه
تغيير لما في الاصل ولا يخفى ما في البدل من الفضل وذلك بكون الصلة امرا غريبا مشوقا
الى سماع الخبر الى الخبر هذا اخير مما في الاصل منتظرا لوروده حتى ياخذ مكانه منه

اذا ورد عليه يتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز وادخل
في القبول وانما عدل عن تركيب الاصل وغير ترتيبه لما فيه من تكفيك الضمائر
كقوله والذي حارت البرية فيه اي في شانه حيوان مستحدث من جماد يعني
تحيرت البرية في المعاد الجسماني في ان ابدان الاموات كيف تحيى من
الرفات كذا قال صدر الافاضل في شرح سقط الزند وقال صاحب التنوير
المراد حيرة الناس في خلقة آدم عليه السلام من الجماد الذي هو التراب والاول
اقرب الى الصواب وفي هذه الاعتبارات اي في المعاني التي يعتبر ويجعل
اغراضا لايراد المسند اليه موصولا كثرة فحم لها اي لاجل تحصيلها من حام
الطاير حول الماء ليقع على الموضع الذي يتمكن من شربه حول دكانك
لشدة فوتك لادراكه وتلك مثل الترغيب والتنفير والتحريض على الاكرام
او الاهانة او الترحم او التامل واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف
المسند اليه باللام فهي حيث اريد بالمسند اليه الاشارة الى نفس الحقيقة
انما عدل عما في الاصل من قوله متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة لانه يرد
عليه ان تلك الارادة لا تقتضي التعريف اصلا فضلا عن ان يقتضي باللام
لجواز ان يكون المسند اليه موضوعا لنفس الحقيقة كاسماء الاجناس
وان يكون من اعلام الاجناس ولدفع ما ذكر ثانيا زاد قوله ولا علم
جنس فلا بد من هذه الزيادة وقد اهملها العلامة السكاكي وغفل عن
الحاجة اليها الشارحان الفاضلان كقولك الماء اي هذا الجنس مبداء
كل حي اي سببه المادي قال عز من قائل استشهادا بطريق الاستيناف على
صدق ما قدمه من المثال وجعلنا من الماء كل شيء حي مثال لتعريف الحقيقة
باللام في غير باب المسند اليه اي جعلنا مبداء كل شيء حي على ان جعل

بمعنى صيّر ويجوز ان يكون بمعنى خلق اى خلقنا من الماء كل حيوان وهذا
الجنس الذي هو جنس الماء لم يقل جنس الماء تعيينا لمعنى اللام يأتي
في الروايات يعني عن النبي عليه السلام استيناف آخر لدفع توهم ان التفسير
المذكور يخالف لما ورد في الكتاب واشتهر بين الناس من ان مبدا الجن
هو النار ومبداء الانس هو التراب ولما في الحديث من ان مبداء الملائكة
هو الريح انه جل وعلا خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء وخلق الجن من نار خلقها
منه وآدم من تراب خلقه منه هذا اصرح في وجه التوفيق ودفع المخالفة ثم
رجع الى الامثلة فقال وقولك الرجل افضل من المرأة في تفضيل جنس على آخر
يكفي ان يوجد في الاول فرداً افضل من جميع افراد الآخر والدينار خير من الدرهم
هذا التفضيل باعتبار كل فرد من الاول بخلاف المثل السابق والكل اعظم
من الجزء في افراد الكل ما هو اعظم من جميع افراد الجزء الا انه غير مراد من القول
المذكور بل المراد منه ان كل كل اعظم من جزئه فالتعريف في الاول للاستغراق
وفي الثاني يغني عن الاضافة ونعم الرجل وبئس الرجل اقتران نعم وبئس باسم الجنس
يدل على ان الممدوح والمذموم حصل لهما من الخصال ما حصل لجميع الجنس ومقام
المدح والذم يقتضيان هذين المعنيين فلا بد من حمل التعريف على الجنس قضاء
لحق البلاغة ومن تعريف الجنس قوله فصله وما عطف عليه عما قبله لاحتمال العهد في
البين والمعهود في الاول خليله وفي الثاني الموجود دون في عهده والاستغراق في
الآية لان اولئك اشارة الى الانبياء وذرياتهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام
والنبوات على سبيل التوزيع وايضا ما في الآية من التعريف ليس في المسند اليه
المثل كالماء جنس المثل كجنس الماء يبدي لي بيان لوجه الشبه على وجه يوجد في
الجنس في ضمن اي فرد كان اي يبدي خليلي لي وكذا الحال في سائر الاخلاء

فهو

فهو من قبيل تصوير وجه الشبه المشترك بين الافراد في واحد منه ضمائر اي
مضمرات باطنه مع الصفاء وتخفيها مع الكدر التعريف فيهما ايضا للجنس وقوله
الناس ارض بكل ارض اي لهذا الجنس صفة حيث كانوا وانت من فوقهم
سماء اي ولك عليهم استيلاء من جهة رفعة شان وعلو مكان وقوله عز من قائل
اولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة التعريف في هذه الثلثة محمولة
على الجنس ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل اي ولقلة الفرق على ان المسافة
مجاز عن الفرق والقرب كناية عن القلة بين وجود هذا التعريف وعدمه
وذلك لان المعرف بلام الجنس وان اجري عليه بحسب اللفظ احكام
المعارف من وقوعه مبتداء وذا حال وموصوفا بالمعرفة لكنه في المعنى كغير
المعرف واما اذا اريد به نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلان غير المعرف
اذا قطع فيه النظر عن عارض التنوين والتنكير ايضا يدل على هذا المعنى سيما
في المصادر وانما يتكلف التفاوت بان الحضور في الذهن معتبر في مدلول
المعرف دون المنكر واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن الافراد
وهو الشايع الكثير فلان كليهما لبعض مبهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار
الحضور وكون البعضية في المعرف مستفادة من القرينة الخارجة وبما في
في الحالة المقتضية لتعريف المسند اليه يفصح عن مراد المص في هذا المقام
ويضمحل به ما سبق الى بعض الاوهام وانما عدل عن عبارة السكاكي وهي
اذا تاملت بين ان يعرف باسم هذا التعريف وبين ان يترك غير معرف به لما فيها
من الاطناب والاستدراك والمسامحة يعامل معرفه كثيرا في موقع الظرف اي
حينا كثيرا او فيه اشارة الى ان المعرف بهذا التعريف يعامل معاملة اخرى بان
يجعل مبتداء وذا حال كسائر المعارف معاملة غير المعرف لم يقل معاملة المنكر

لعدم انتظامه الاول من الاحتمالين المذكورين سابقا فان المنكر لا يتحمل قطع
النظر عن عارض التنوين والتنكير اذ ح لا يبقى منكرا فلا يكون المعاملة معه
بخلاف المعرف فافهم هذا الفرق الدقيق فانه قد ذهب على الناظرين في
هذا المقام قال استيناف لاستشهاد ولقد امر على اللئيم يقال مر عليه وبه
يمر مرا اي اجتاز وانما اختار تعديته بعلى لما فيه من الاشعار بالاستعلاء
واظهار ان الامضاء اليه لعدم الاقتدار على الانتصار بسببي السب الذكر
بالقبيح فمضيت الفاء التعقيبية للدلالة على سرعة المضي تاكيد العدم الالتفات
اليه ثمه العطف بثم للبعد بين المعطوفين حيث كان الاول فعلا والثاني
قولا وهي بالتاء مخصوصة بعطف الجمل قلت عدل هنا وفيما قبله الى الماضي
دلالة على التحقيق او عدل في امر الى المضارع للدلالة على الاستمرار او قصد الاستحضار
لا يعنيني اي لا يريدني بل يريد غيري ولا يخفى ما في الاعتذار من جانبه من اظهار
كمال الكرم في مقابلة نهاية اللوم عرف اللئيم استيناف آخر لبيان وجه الاستشهاد
والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام يعني اراد به الجنس لا من حيث هو بقرينة
المرور بل من حيث وجوده في ضمن افراده لا بعينه اذ ليس في المعين اظهار
ملكة الحلم وفيه نظر لاحتمال الاستغراق العرفي فان المقام يساعده ايضا ولذلك
اي ولكون المعنى باقتضاء المقام على لئيم من اللئام يقدر يسبني انما قال يقدر
لان اعراب الجملة تقديري وصفا يعني يرجح ذلك الاحتمال على احتمال الحال وذلك
لان الاصل في الوصف تنكير الموصوف والاصل في الحال تعريف ذي الحال ولما
كان مدار المعنى المقصود التنكير في الموصوف كان الوجه ان يراعي جانبه اذ في
تقدير الحال رعاية لجانب التعريف فافهم هذا المقام ولا تلتفت الى ما قد قيل
او يقال لا حالا هذا صريح في ان المراد ترجيح الوصفية على الحالية لا تصحيحها

وله اي وللذي فيه الكلام من المعرف الذي عومل معاملة المنكر في القرآن
غير نظير اي له نظاير كثيرة كقوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله الا المستضعفين
من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة وانما قال غير نظير مع ان
مقتضى الظاهر ان يقال غير مثال درجا لمثل قوله تع غير المغضوب عليهم فانه
ليس بمثال ولكنه نظير والعموم عطف على نفس الحقيقة اي او اريد بتعريف
المسند اليه باللام عموم الحقيقة لافرادها والاستغراق انما عطف الاستغراق
على العموم تعيينا للمعنى الاصطلاحي له فان قيد الاستغراق يميزه عن غيره
على ما قرر في موضعه كقوله عز من قائل ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات قرينة الاستغراق هنا ورود الاستثناء وفي المثال الآتي صحة وروده
وقوله تع والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ترك المثال الثالث
المذكور في الاصل لان التعريف فيه للجنس قال صاحب الكشاف الايضاح الى
قوله ولا يفلح الساحر حيث اتى اي هذا الجنس او اريد بالمسند اليه حصة
ولم يقل او حصة عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا على ان تعريف
العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس كما هو رأي جمهور النحاة لا من فروعه وشعبه
كالعموم والاستغراق وانما عدل عن قول السكاكي او كان المسند اليه حصة لان
العبرة لارادته لا لكونه في حد نفسه معهودة من الحقيقة اي عهدا خارجيا
بواسطة تقدم ذكره كما اذا قال لك قائل من هنا ظهر ان معهودية الشيء قد يكون
باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر جاءني رجل من قبيلة كذا او رجلان
او رجال اراد بذكرها التنبيه على ان الحصة ما يكون بعضا من الحقيقة فردا
كان او فردين او اكثر فتقول له الرجل الذي جاءك اعرف او الرجلان اللذان
جاءاك اي اعرفهما او الرجال الذين جاؤك اي اعرفهم وفي التنزيل وابعث

في المدائن حاشرين الحشر السوق من جهات مختلفة الى مكان واحد يأتوك
بكل سحار عليم الكامل في عمل السحر وعلمه فجمع السحرة اشارة الى جميع ما ذكر من
كل سحار عليم وهي حصة معهودة من حقيقة الساحر وان كانت عاما مستوفيا
لافراد السحار العليم وليس اللام فيه موصولا وان كانت صفة انما ذلك في
الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء
وان سلم فقد مر انه في حكم المعرف باللام فالتنبيه لسابق الى بعض الاوهام
لا يناسب المقام وفيه لم يحل وفي موضع آخر كما قاله العلامة السكاكي لانه
خلو عن الفايدتين كما ارسلنا الى فرعون رسولا التنكير للتعظيم فعصى فرعون
الرسول مثال من غير هذا الباب وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام تعريف
الحقيقة هذا غير مذكور في الاصل وحقه ان يذكر لانه ذكر في الفن الثالث
ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افاد نه
اياهما والاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ان شاء الله تع اراد بالعهد
ما هو المعهود وهو لا يكون الا حصة من الحقيقة فلا يجامع الاستغراق في مادة
واحدة فلا يتجه ان اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد غير خارجة
عنها كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد واما الجواب عنه بانه اذا قصد
بلفظ الاعداد استغراق الاعداد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون
معهودة فمن اين لك اجتماعهما فليس بصواب اذ لا يلزم من عدم الحاجة الى شيء
عدم صحة وقوعه ومدار السؤال على الثاني لا على الاول فتأمل واما الحالة التي تقتضي
التعريف اي تعريف المسند اليه بالاضافة فهي متى اريد احضاره بعينه اهل
في الاصل هذا القيد ولا بد منه كما لا يخفى في ذهن السامع ولم يكن للمتكلم اليه اي
الى احضاره بعينه متعلق بقوله طريق لانه في معنى المذهب به سواها اصلا

في موقع مصدر مؤكد لانتفاء الطريق او حال عن طريق اي انتفى طريق سواها
انتفاء كلية او انتفى ملتبسا بالكلية كقولك غلام زيد ان لم يكن عندك
اي ان لم يخطر ببالك فلا يتجه ان يقال ان النسبة الاضافية يجب ان يكون
معلومة للمخاطب ولا شك انها تصلح ان تقع صلة بادنى تصرف فيقال الذي
هو غلام زيد او عند سامعك غير ترتيب الاصل واحسن منه اي
من الغلام شيء من طرق التعبير عنه سواها سوى الاضافة او كان هواي
طريق الاضافة اخصر من غيره في الاصل او طريق سواها اخصر ولا يخفى
ما فيه والمقام مقام اختصار كقوله هواي من قبيل رجل عدل مع الركب
قال الجوهري الركب اصحاب الابل في السفر دون الدواب وهم العشرة
فما فوقها اليمانين جمع يمن والنسبة الى اليمن يمني لكنه حذف احدى يائي
النسبة واتى بالالف عوضا منه ومثله شام وتهام مصعد من اصعد في الارض
اي مضى وسار جنيب اي مجنوب مستتبع وجثماني فرق الاصمعي بينه وبين
الجسماني وقال الاول الشخص والثاني الجسم بمكة موثق بريد ان حبيبي راحل
بالقاصدين نحو اليمن مفقود معهم وشخصي ماسور مقيد بمكة وانما اختار الاختصار
لعدم الارتياح الى بسط الكلام او لان فيها اي في اضافة المسند اليه عطف
على ما سبق بحسب المعنى اي تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها
او للاختصار او لان في اضافته حصول مطلوب آخر سوى الاحضار ولا مساغ
للعطف على متى اريد كما لا يخفى مثل ان تغني بالنصب على انه بدل من حصول او حال
من مطلوب آخر وبالجر على انه صفة له وضمير تغني للاضافة عن التفصيل المتعذر
او المتعسر لا يخفى وجه الحاجة الى ذكر هذه الزيادة على ما في الاصل او تركه
اولى عطف على المتعذر او المتعسر وفي الاصل او الاولى تركه ولا يخفى وجه

العدول عنه لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة او تأديه الى الملال
وكون اسمائهم مما يكره في السمع او يثقل على اللسان او مما يتطير به واستهجان
التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم
بعض على بعض فيورث عداوة او اذى كقوله ترك المثال للتفصيل المتعذر
لظهوره واورد مثالا للتفصيل المتعسر والعلامة السكاكي لما ترك قوله
او المتعسر ثم اورد قوله بنو مطر اتجه عليه ان يقال لا نم من ان يكون له احاطة
بهم فلا تعذر او لا يكون فطريق الاضافة متعين يوم اللقاء اراد ملاقاة الا عداء
متعلق بما في خبر المبتدا من معنى التشبيه كانهم اسود جمع اسد لها في غيل
متعلق بالظرف اعنى لها والغيل الغيضة خفان اسم موضع فيه اسود قد
اشتهرت بغاية القوة والجرأة اشبل جمع شبل وهو ولد الاسد فاعل
الظرف لاعتماده على الموصوف او مبتدا وخبره الظرف والجملة صفة اسود
والاسد اذا كان ذا اشبل كان اشد مقاتلة واشد مدافعة وقوله مثال
لترك التفصيل للاولوية قصدا الى التسوية اولئك جفنة هم ملوك الشام
من غسان حول قبر ابيهم قبر ابن مارية بدل من قبر ابيهم ومارية اسم ام جفنة
الكريم بالجر صفة لابن المفضل يريد انهم لم يتفرقوا عن مقر عزهم بموت ابيهم
وانهم لا ينتجعون كسائر الاعراب وقوله قومي ترك التفصيل لان مدار
الاعتذار على كونهم من اقاربه هم قتلوا في بناء الفعل على هم افادة التخصيص
اي هم الذين قتلوا اخي فلو حاولت الانتصار منهم عاد ذلك الشكاية في
نفسي لان عز الرجل عشيرته اميم اي يا اميمة فرخم اسم امرأة كانت
تلومه على ترك الانتقام اخي فاذا رميتهم يصيبني سهمي عبارة بليغة عن المعنى
السابق ذكره وقوله قبائلنا سبع وانتم ثلثة ترك التفصيل لما في عبارة

السبع

السبع من الفضل ولان في التصريح ببعض الاسامي مثل نمر وكلب وكلاب
نوع استهجان وللسبع خير من ثلث اي من ثلث قبائل وانما قال اولا
ثلثة باعتبار الاحياء واكثر تقرير وبيان لجهة الخيرية والمراد الافتخار
لا الاخبار او مثل ان يتضمن اي الاضافة اعتبارا لطيفا مجازيا كما في
الاضافة بادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية
موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف
اليه فاذا استعملت في ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا كقوله اذا كوكب
الخرقاء هو المسند اليه المضاف الى الخرقاء وهي المرأة التي في عقلها هوج
وبها حماقة كانت تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب
بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت وفرقت القطن في
القرائب استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة البعيدة
اللطيفة لاح بسحرة السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب وعطف
بيان اذاعت الاذاعة النشر غزلها اراد به في معرض الغزل وهو القطن
هنا في القرائب جمع قريبة يعني اقاربها وعشايرها قال الشاعر انما غير الاسلوب
لانه ليس من امثلة ما نحن فيه اذا قال اي الضيف قدني حسبي وكفاني قال
اي المضيف بالله اي احلف بالله حلفة واللام في لتغني مفتوحة جواب القسم
والياء مفتوحة بتقدير النون الخفيفة اي لتغنين عني بقول الموجب اغن عني
وجهك اي غيبه عني ذا اناءك مفعول تغني واجمعا تاكيد له اي اشرب جميع ما
في الاناء من اللبن او مثل ان تتضمن الاضافة نوع تعظيم اي للمضاف اليه
او المضاف او غيرهما باعتبار من الاعتبارات كما مر لكنه والمصاحبة في الامثلة
الآتي ذكرها كما تقول عبدي حضر فتعظم شأنك وهو المضاف اليه ان لك

عبدًا اي بذلك السبب او عبد الخليفة حضر في الاصل او كما تقول ولا حاجة
اليه فتعظيم شان العبد وهو المضاف او عبد الخليفة عند فلان فتعظيم
شان فلان وهو غير المضافين في الاصل شان فلان وحقه ان يذكر معرفا
او نوع تحقير كذلك بحسب ما يعطيه مدلول المضاف او المضاف اليه زاد قوله كذلك
على ما في الاصل واصابه كما تقول ضارب زيد بالباب مثال لتحقير المضاف اليه
ولم يذكر في الاصل وحقه ان يذكر او ولد الحجام عندي مثال للاخيرين لان فيه
تحقير الولد وتحقير من رجع الضمير اليه او غرضا من الاغراض عطف على نوع تعظيم
مخصوص التعلق بالاضافة وذلك كالتحريض على اكرامه واذلاله او الترحم عليه
كما تقول صديقك او عدوك او اسيرك بالباب في اظهار المسرة او المساءة
كما تقول حبيبي شفي او مرض او الهتكم كما يقال اميركم كذا في الاصل بمكان التعلق
بالاضافة وانما عدل عنه الى ما ذكر لانه لا يصلح مرجحا للتعريف بالاضافة **واما**
الحالة التي تقتضي وصف المعرف اي ذكر النعت للمسند اليه المعرف فهي ان يكون ن
في الاصل اذا كان قد مر وجه العدول عن مثل هذا النعت في الاصل الوصف
وانما عدل عنه لان الاصل المتبادر فيما بعد معرفة الاتحاد معنى مبينا اي للمسند
اليه كاشفا عنه اي عن المسند اليه من حيث انه مسند اليه ومرجعه الى الكشف
عن وجه الاسناد اليه هذا هو المرجح لذكر الوصف لا كونه كاشفا عن ماهيته كقولك
في الاصل هنا تطويل بلا طائل الجسم الطويل العريض العميق الطول ازيد
الامتدادين والعرض انقصهما والعمق ما يحاطهما والمعنى الممتد في الجهات الثلثة
يحتاج للمعنى المذكور فان الوصف قد يذكر للتعليل كالحال كما في قوله تع وهذا
كتاب انزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه ولتنذر ام القرى اي انزلناه
للبركات وللتصديق والانذار الى فراغ متحققا كان او متوهما على اختلاف

الرأيين



الرأيين واما احتمال ان يكون المكان سطحا باطنا فلا يتحمله المقام ولهذا
لم يأت بعبارة تحمله يشغله اي يملاء بان يتمكن فيه وقولك المتقي الذي يؤ من
ويصلي يعني الواجب بقرينة قرينه ويزكي على هدى من ربه مأخوذ من
قوله تعا هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما
رزقناهم ينفقون فبينت تفريع على ما تقدم من جهة المعنى بالوصف
على العطف وجه ان المتقي الذي يكون على هداية عظيمة لابد من هذه الضميمة
المتروكة في الاصل لما عرفت ان المهم في المقام الكشف عن وجه الاسناد لا عن
ماهية المسند اليه هو الذي يفعل الواجبات اراد بالواجب ما ينتظم الفرض
باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير يقال
هذا الشيء لك باسره اي بجميعه كما يقال برمته ويجتنب لم يقل ويترك مع انه
الانسب لقرينه تحريا للابلغ الفواحش جمع فاحشة وهي ما زاد قبحه
والمنكرات كان يكفيه ذكر المنكرات لشمولها الفواحش لا انه اراد
الايماء الى وجه الاشارة باقامة الصلوة الى الاجتناب المراد فزاد ما زاد
عن آخرها اي يجتنب جميعها والتقدير مجاوزا اخرها الا انه ضمن الجواز
معنى البعد فعدي بعن ولا يخفى ما فيه من المبالغة وكشفه كشفا كانك حددته نه
يروى بالتشديد والتخفيف من التحديد والحد والجملة في موقع البيان
ولهذا ترك العاطف وانما قال كانك لان القصد الى معنى آخر لا الى التحديد
ويحتمل الوصف المذكور المدح وليس مدار كونه كاشفا او مادحا على جهل
المخاطب وعلمه كما توهم بل على دلالة ما ذكر في معرض التوصيف على تمام المعنى
المراد من المتقي وعلى بعضه والمصنف لم يلتفت الى هذا الاحتمال لان الوجه
الذي ذكر بقوله ووجه اللطافة هو انك ذكرت اساس الحسنات ومنصبها

لايوجد اراد بالحسنات الاعمال الصالحة فلا يتناول الايمان ولهذا جعله
منصبا لها اي اصلا نصبت هي فيه لا يستغني عنه شي منها لانه شرط لصحتها
وهو الايمان جعله قاعدة الحسنات واصلها لتفرع الكل عليه وافتقارها اليه
وعقبته باتي العبادات البدنية والمالية المستتبعتين لساير العبادات
ففي ترتيب ذكرها اشارة الى تفاضلها لان الايمان افضل من الصلوة والزكوة
والصلوة افضل من الزكوة وهي من جملة وجوه اللطافة وهما الصلوة والز كوة
جعلها اصل العبادات المتعلقة باعمال البدن وبالاموال لان ما سواهما يتلوهما
ويتبعهما بمنزلة الولد للام لكنهما ليستا بشرطين لصحته بخلاف الايمان ولهذا
شبههما بالام وشبهه بالاساس فافدت بذلك فعل الواجبات باسرها
سواء كانت بدنية محضة او مالية محضة او ذات جهتين كالحج وذكرت الناهي
عن الفحشاء والمنكر وهو الصلوة عطف على ما ذكرت اساس الحسنات فافدت
بذلك اجتناب المحرمات عدل عن عبارة الفواحش الواقعة في الاصل
الى عبارة المحرمات واصاب كما لا يخفى على ذوي الالباب ونظيره اي نظير قولك
المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله عما تقدمه لان الموصوف هنا ليس
مسندا اليه في تنزيل الوصف بمنزلة الكاشف اي في الكشف في الجملة
عن وجه الاسناد لا في كونه كاشفا عنه كافيا فيه ولهذا لم يقل في كون الوصف
كاشفا لان المتبادر منه الكشف التام عن اصل المرام وهو لا يناسب
المقام للجري عليه اي للموصوف وعليه فاعل للجري او فيه ضمير الوصف بترك
ابراز قوله في الاصل قول اوس وفيه عدول عن المعهود الالمعي بالرفع
على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر
والتقى جمعا او بالنصب على المدح وخبر ان قوله بعد خمسة ابيات او دي

فلا

٥٢

فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا الذي يظن بك الظن كان رأى
وقد سمعا وصفا للالمعي وهو على ما ذكره ابن السكيت الذكي المتوقد بما
ينكشف به معناه باد في التفاوت وهو الذي يكون بحيث يصير مظنونه
بمنزلة المحسوس حكى عن الاصمعي استيناف يدل على كون الوصف كاشفا
للالمعي انه سئل عن الالمعي فانشد اي البيت المذكور قال في مجمل اللغة
انشدتها انشادا اذا عرفتها ومنه انشدت الشعر انشادا ولم يزد يعني على انشاد
لكفايته في المطلوب ومما يوافي هذا اي يماثل القول المذكور فيما ذكر قوله جل وعلا
ان الانسان خلق هلوعا الهلع الفحش الجزع مع قلة الصبر اذا مسه الشر
جزوعا واذا مسه الخير منوعا وذلك لان جزوعا ومنوعا بمنزلة الكاشف للهلوع
سواء جعل وصفا له وحالا كما في القول المذكور وانما فصله عنه لانه ليس مما نحن
فيه عن احمد بن يحيى هو ابو العباس الشيباني الملقب بثعلب اي حكى عنه هذا
الكلام اعني قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر امير خراسان ما الهلع فقلت
قد فسره الله تعالى يعني في كلامه المذكور او مدحا له عطف على مبينا له كقولك
الله الخالق البارئ المصور في الاصل او كما اذا قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي
ويزكي على هدى من ربه ولم ترد الا مدحه وانما ترك المصنف لان اشتمال الكلام
المذكور على وجوه اللطافة التي نبهت عليها فيما تقدم يأبى عن احتمالها على تقدير
صدوره عن البليغ ثم انه كما لم يحسن في التعبير عن المعنى المراد بقوله او كما
اذا قلت فان حقه ان يقول وكقولك كذلك لم يصب في شرط الحصر المستفاد
من قوله لم ترد الا مدحه لان عدم ارادة معنى آخر ليس شرطا في الوصف للمادح
او ذما له كقولك ابليس اللعين ضال مضل الا بلاس الياس ومن ذلك اشتق اسم
ابليس او تخصيصا له وانما زاد قوله زيادة تخصيص لان المسند اليه اذا كان معرفا

يكون مخصصاً البتة فوصفه انما يفيد الزيادة في التخصيص مفيداً غير فائت الكشف
فيه اشارة الى ان التخصيص اي التمييز قد يوجد في الوصف الكاشف والمادح
ومقابله ايضاً لكن المقصود هناك احدها لا مجرد التخصيص كما في الصفة المخصصة
والمدح في الاصل او المدح وحقه ان يصدر بالواو لان المقصود غير الفا
لا واحد منهما والذم لابد من ذكره وقد احل في الاصل كقولك زيد التاجر عندنا
التجارة صنعة موفقة والعرب قد يسمي بايع الخمر تاجرا في الاصل او كما اذا
قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي على هدي وانت تريد بالمتقي المجتنب
عن المعاصي وانما تركه المص كما نبهت عليه فيما تقدم او تاكيداً له مجرداً اي لا يعتبر
مع التاكيد معنى آخر من التخصيص وغيره كقولك امس الدابر لا يعود قال الجوهري
يقال هيهات ذهب كما ذهب امس الدابر ومنه قوله تع والليل اذا ادبر اي تبع
النهار الذي قبله ودبر وادبر بمعنى ويكون عطف على قوله ان يكون النعت مبيناً
ما تعلق بالوصف من الكشف والمدح والذم وزيادة التخصيص والتاكيد
مطلوباً يعني يجب في جميع ما ذكر ان يكون ما تعلق بالوصف وحصل به مطلوباً
للمتكلم ملايماً لغرضه ليكون على وفق مقتضى الحال ولما تري الواو ابتدائية واللام
متعلقة بيمكنك وما موصولة اراد اثبات مطالب على وجه ابلغ حيث اخر الحكم في
كل منها عن تعليله احترازاً عن مصادفته الذهن متردداً فيه من حصول التمييز
اي تمييز الموصوف عند السامع عن غيره بالوصف لم يحل من طلب التمييز كما قيل
في الاصل لانه غير لازم في الوصف ولا هو اصل فيه بخلاف حصول التمييز وامتناع
ان يتميز شيء عن شيء عطف على حصول بما لا يعرف له ثبوته لذلك الشيء في الاصل
وامتناع ان تميز شيئاً عن شيء بما لا يعرف له وانما عدل عنه لان صيغة الخطاب
لا يناسب السياق كما لا يخفى يمكنك ان تتوصل به اي بعلمك بما ذكر من الامرين

وانما

وانما قال يمكنك لانه غير كاف في حصول المط بل لابد من ملاحظة مقدمة
اخري وهي ان الاصل في الاوصاف التمييز الي ان حق الوصف اي ان الاصل
فيه لا ان الواجب فيه كما توهم لان الوصف المادح قد لا يكون معلوماً
للسامع قبل التوصيف به كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف
يعني قبل التوصيف به ولعلك عبر عن العلم السابق بالرؤية لان
متعلقه اقوي ظهوراً من متعلق هذا العلم بان ثبوت الشيء للشيء
فرع على ثبوته اي على ثبوت الاول في نفسه لا لانه ثابت بل لانه مثبت لما
تقرر في موضعه ان النسبة الثبوتية توقفها على ثبوت المثبت له لا على ثبوت
المثبت وانما قلنا انه مثبت له ضرورة ان الثبوت للغير وصف ثابت له
وهذا الثبوت في الوصف الاضافي كالابوة والبنوة والوصف الاعتباري
كالنوع في الذهن عند الحكماء وفي الخارج عند المعتزلة واما جمهور المتكلمين
فلا يقولون بصدق المقدمة القائلة ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت
له والاحكام الايجابية الصادقة على المنفي مرجعها الي السلب عند المعتزلة
فلا يرد عليهم ما قيل ان المستحيل منفي لا تحقق له ولا ثبوت اصلا وقد يوصف
بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي لم يعقل امتنع
الحكم عليه في الاصل ذكر التحقق بدل الثبوت وانما عدل عنه جرياً على ما هو
المشهور لا يشتبه عليك لما كان ترتيب هذا المطلب على علته واضحاً
بخلاف المطلب السابق اتى بنفي الاشتباه هنا وامكان التوصل ثمه ولا تفرع
لهذا المطلب على المطلب الاول كما توهم ان حق كل وصف الحق هنا بمعنى المطابق
للواقع ويلزمه الضرورة فيتلخص منه معنى الواجب هو ان يكون في نفسه
ثابتاً متحققاً الثبوت والتحقق مترادفان وكذا الوجود يرادفهما لغة وانما خصه

المعتزلي اصطلاحاً وما ذكره العلامة السكاكي في قانون الطلب من
عدم الفرق بين الثلثة على اصل اللغة وان حق الحق ههنا ايضاً بمعنى الاصل
على قرينة السابق فلا يتوجه المنع كل ما يمكنك ان تجعله ثابتاً هذا هو المعنى
المناسب للمقام وفي الاصل بقصد ثبوته وفي وجه دلالته على المرام ما لاخفاء
على ذوي الافهام للغير سواء كان ثبوته له بطريق الاعلام والاخبار او بطريق
الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون ثابتاً في نفسه الضمير عايد الى ما
ومعناه في الواقع مع قطع النظر عن الاعتقاد وذلك لما مر من ان ثبوت
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وعندك اي في اعتقادك وانما زاده ههنا
لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك ثبوته له وهو يستلزم
لعلمك بثبوته في نفسه فما لا يكون ثابتاً كذلك اي في نفسه وعندك في الاصل او متحققاً
ولا حاجة اليه بل لا وجه له لما فيه من ايهام المغايرة في المعنى بين العبارتين المذ كورتين
يمتنع اي فحق ما لا يكون كذلك ان يمتنع منك جعله وصفاً وكذا خبراً اي ومثل
امتناع جعله وصفاً يمتنع جعله خبراً فكذا في موقع المصدر وخبراً مفعول ثان
لجعله المحذوف ايضاً مصدر فعل محذوف في موقع الحال او الاستيناف اي عاد
الامتناع عوداً والحكم عكس النقيض في موقع الخبر لمبتداء محذوف اي هذا ثابت
بحكم عكس النقيض وبجوز ان يتعلق بيمتنع وانت اذا عرفت ما قررناه بمعنى المطلب
الاول وقفت على تزييف في الاصل وعسى اذا استوضحت ما اريناكه ان تجذب
بضبعك في تزييف وانما عدل عنه لان عدم القطع في التزييف المذكور المفهوم
من قوله عسى ان تجذب بضبعك لا يناسب المقام رأي من لا يري الصفة
معلومة اشار الى مسئلة كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء
الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة

لايعلم

لايعلم والاشتراكية لذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فيدخل
في حد الذات فرد المص عليهم بان ما بيناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقق
لغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلوم ايضاً لان قولك
عالم معناه شيء له العلم والشيء هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم
وكذا في ساير المشتقات وما في حكمها فاذا جعل واحد منها نعتاً كان ما يندرج
في مفهومه معلوماً ايضاً فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة
تعلم تبعاً لا اصالة وتحقيق هذا الكلام يطلب من موضعه اللايق به وتحقيق
عطف على تزييف في الاصل وان يتحقق ولا يخفى ما في البدل من الفضل ان ثبوت
الثابت في نفسه لشيء آخر في الاصل ان محاولة اثبات الثابت في نفسه
لشيء آخر ولا يخفى ما فيه من الاطناب الزايد عن قدر الصواب بل التطويل
الخالي عن التحصيل يستدعي ثبوت ذلك الشيء لا حاجة الى توصيفه بالآخر
الواقع في نفسه لا محالة لاخفاء في انه لا حاجة الى ما قرره المص من المقدمات
فضلا عن استيضاحه بل يكفي فيه ان يقال ان ثبوت شيء لآخر فرع ثبوت
ذلك الآخر ثم ان هذا مما لا يترتب عليه شيء من مباحث الباب ثم لعلك
شرع في بيان ثالث المطالب وانما اتى بلفظ ثم للتوقف على ما تقدم
من كون الوصف والخبر ثابتاً عند المتكلم ان الطلب خص البيان به مع ان
ساير اقسام الانشاء كذلك لما مر في صدر الكتاب من حصر الكلام في الخبر
والطلب وعدم الاعتداد بما في الانشاءات ولانسياق الذهن اليه من
جهة ان مضمون الانشاء غير ثابت وهذا المعنى في الطلب اظهر سعي اي
جد واجتهاد في التحصيل هذا ظاهر من جهة النقل وان تحصيل الحاصل
ممتنع هذا ظاهر من جهة العقل في الاصل كما سيأتي كل ذلك في قانون

ثبوت في الاصل

العطلب و لاوجه له لان ماذكر من المقدمتين لايحتاج الى البيان فضلا عن
ان يكون بطريق الحوالة ثم ان توقف ماذكر ثمه على ماذكر اظهر من العكس تعلم
ان مطلوبك تقريره ان مضمون الجملة الطلبية لايكون ثابتا عند المتكلم
لامتناع طلب الحاصل وكل مايمكن ان يجعل وصفا له او خبرا ويرد عليه ان مدلول
الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه
فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف
عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لايعلمه المخاطب الا بالكلام
الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاآت فلا يقع شي منها وصفا
الا بتاويل واما الخبر فلا يجري عليه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والانشاء لايحتملهما غلط نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتداء ومايقابل
الانشاآ والاستدلال المصر على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول
الكلام الطلبي ليس كذلك فقد ظهر لك بطلان مقدمتيه مثله يدل من مطلوبك وفائدة
زيادة المثل المبالغة في اثبات ماذكر في نحو هل رأيت كذا وفي نحو اضرب
اورد مثالين من نوعي الطلب يمتنع ان يكون ثابتا وانما قال عندك اذ يجوز
ان يكون ثابتا في نفسه ولا يعلمه الطالب فيطلبه فيمتنع ان تجعله اى ان تجعل مثل
مطلوبك فيما ذكر في الاصل ان تجعل مثله ولايخفى مافي البدل من الفصل وصفا
اوخبرا اى لايمكن لك جعل واحد منهما ولذلك تسمعنا في مثل قوله جاؤا بمذق
اى بلبن ممزوج بالماء هل رأيت الذئب قط بالتشديد من الظروف الزمانية
المبنية المستعملة لاستيعاب الزمان الماضي وتخفيفه هنا لضرورة الشعر يقال
سمعت فلانا يقول وانما المسموع قوله فكان الاصل ان يقال سمعت من فلان
ماقال الا انه اريد به تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاوقع الفعل عليه

وحذف

وحذف المسموع ووصف المتكلم الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حالا منه فقد
الوصف او الحال مسد ولايجوز ان يكون مفعولا ثانيا لا يتعدي الى مفعولين وانما
صح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه واما كونه بدلا فمرجوح بل مردود
لانه يفوت المعنى المقصود اعني تخصيص سماع القول بمن سمع منه لما عرفت انه
ثمرة المجاز فلا يحصل الا اذا سيق الكلام مساقه ولهذا لم يلتفت اليه العلامة
الزمخشري في الكشاف تقديره جاؤا بمذق مقول عنده هذا القول زعم بعضهم
انه يجوز وقوع الانشائية خبر المبتداء بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك
لان خبر المبتداء يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتداء وينسب
اليه سواء وقعت النسبة بينهما او استفهم عنها ولاشك ان نحو اضرب في قولك
زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا
واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار
ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يعري عنها قولك اضرب زيدا لانك
هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله بل انتم
لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن فيه بصدده ولان
الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدم
لا على الخبر وحده اى يحمل المذق رأيته ان يقول تفسير لقوله مقول عنده اي لا يريد
ان هذا القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على معنى ان رؤيته المذق كانت
باعثة على الخطاب بالقول واللام في المشاهد متعلق بان يقول وانما عبر
عن القائل بالرائي وعن المقول له بالمشاهد لانه انما يخاطب بهذا الخطاب
الرائي الحاضر هل رأيت الذئب قط حاصله جاؤا بمذق في لون الذئب الا انه
عدل عنه الى ماذكر للمبالغة كانه يقول هو بحيث في شبه الذئب في اللون

من يراه يذكر الذئب بقول لصاحبه هل رأيت الذئب قط ويصف لونه ولا يخفى على
ذوي الافهام في الاقتصار على هذا المقدار من الكلام في مثل هذا المقام من المبالغة
في التشبيه وهذا من المواضع التي يكون السكوت ابلغ لايراده في خيال الرائي لون
الذئب اللام تعلق بيحمل لورقته هو بياض يضرب الى سواد ومنه الحمامة الورقاء لكونه
سمارا بالفتح وهو اللبن الرقيق وتسميره ترقيقه بالماء وفي مثل زيد اضربه او لا
تضربه يقول انه محمول على يقال في حقه اضربه او لا تضربه انما قدر ههنا يقال وفيما سبق
مقول مع جواز كل منهما في موضع آخر رعاية لما هو الانسب في كل منهما فان الوصف
اولى بالاسم الدال على الثبوت والخبر اولى بالفعل الدال على الحدوث ونفسر
عطف على نقول اي نسمعنا نفسر لان التفسير بمعنى القول قوله عز وجل ولقد نجينا
بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ من الاستفهامي ورفع فرعون على
قراءة ابن عباس رض في الاصل ونفسر قراءة ابن عباس رض لقد نجينا الا ولا يخفى ما فيه
من المسامحة وانما عين قراءته لانه على القراءة بلفظ من الجارة فيكون حالا اي كائنا
من فرعون والاحتراز في الاصل عن هذه القراءة الى ابن عباس لا بقوله على لفظة
من الاستفهامي بانه لما وصف الله العذاب بكونه مهينا متعلق بنفسر بيانا مفعول
له لوصف لشدته وفظاعة امره يقال فظع الامر بالضم فظاعة اي شديد شنيع واراد
ان يصور كنهه اي كنه العذاب في الشدة والفظاعة قال من فرعون هل تعرفونه
في موضع البدل من المقول من هو بدل من مفعول تعرفونه في فرط عتوه متعلق بمعنى
العلو المستفاد من من هو كانه قيل اي عال غال هو في فرط عتوه وشدة شكيمته
الشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء عن الانقياد
في تفرعنه التفرعن التجبر وتجاوز الحد في الظلم ماخوذ من لفظ فرعون وهو علم لمن ملك
مصر في زمن العمالقة وكانوا مشهورين بفرط التجبر خصوصا وليد بن المصعب منهم

ما

ما ظنكم بدل هل تعرفونه بعذاب يكون المعذب على صيغة اسم الفاعل به الضمير للعذاب
مثله الضمير لفرعون ولا قصد الى مثل ونظير ولكنه على نحو قول القبعثري مثل الامير حمل
على الادهم والاشهب ثم عرف حاله عطف على قال اي عرف حال فرعون في ذلك في فرط
عتوه وشدة شكيمته قائلا انه كان عاليا من المسرفين الظاهر من سوق كلامه انه
اراد تقدير القول وح ان جعل العذاب المهين معهودا خارجيا قدر القول
معرفا اي القول عنده وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا اي مقول عنده وعلى
الوجهين يجوز ان يقدر مقولا على انه حال فان الحال في حكم الخبر وستطلع من
كتابنا هذا ممن خدمه لما اظهر بقوله ولما ترى الى هنا معاني دقيقة واعتبارات
لطيفة كانها ثمرات كانت محتجبة في اكمامها اراد ان يبين ان من خدم كتابه هذا
حق خدمته يطلع على نظائر لها كثيرة قطعا فالسين للتاكيد وقوله حق خدمته في موقع
المصدر اي الواجب من خدمته على ثمرات محتجبة في اكمام جمع كم بالكسر الغلاف
الذي يكون فيه الثمرة اول ظهورها اراد بها عبارات كتابه وبالثمرات اللطائف
المندرجة فيها وبالاطلاع معرفتها بكنهها **واما الحالة التي تقتضي تاكيده** اي تعقيب
المسند اليه الموقف بما يقرر في النسبة او الشمول فهي ان تقصد دفع احتمال التجوز
في الحكم اي احتمال نسبة المسند الى غير ما هو له عند المتكلم بتاويل على طريق المجاز العقلي
فقوله في الحكم احتراز عن التجوز في احد طرفيه فان التاكيد لا تاثير له في دفعه ومعنى
التجوز في الحكم تعديته عن موضعه الى غيره في الاصل فهي اذا كان المراد ان
لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزا ولا يخفى ما فيه مع الزيادة على قدر الحاجة
في العبارة من القصور من جهة الاشارة بذلك في غير موقعها واستعمال الظن
في مطلق الاحتمال او الخطاء بان يجري على لسانه من غير قصد لفظ اخر غير لفظ
المسند اليه وبالتاكيد يندفع هذا الاحتمال فالعلامة السكاكي لم يصب في

تركه ثم انه اخطاء في زعمه ان بالتاكيد يندفع احتمال السهو والنسيان لان التا
حيث قال عطفا على قوله تجوزا او سهوا او نسيانا لان التاكيد انما يقرر
عند المتكلم وقتئذ ولا خفاء في ان عند المتكلم وقت السهو والنسيان خلاف
ما في نفس الامر فكيف يندفع بالتاكيد احتمالهما وهذا مع وضوحه قد خفي
على الناظرين في هذا المقام كقولك عرف زيد زيد قدم هذا المثال على خلاف
ما في الاصل لان التقديم حقه لان التاكيد فيه بذكر المسند اليه معادا او في
قوله وعرفت انا وعرفت انت بذكر ما هو في حكم اعادته وعرف زيد نفسه او
عينه مثال للتاكيد المعنوي ويندفع به ايضا الاحتمالان المذكوران واما ا — حتمال
السهو والنسيان فلا يندفع واحد منهما به لجواز ان يقع زيد نفسه موقع عمرو
نفسه سهوا او نسيانا فالعلامة السكاكي لم يصب في زعمه اندفاع احتمالهما به
كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل فانه ذكر ههنا ان قوله
انا سعيت في حاجتك يفيد القصر وان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به
دفع احتمال التجوز فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع
ذلك التوهم انما يفيد تكريره على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية للتا — كيد
المسند اليه لا للتكرير مطلقا وربما قصد به التقليل يقصد به اي بتاكيد المسند
اليه في الاصل ربما كان القصد ولا يخفى ما فيه من الزيادة على قدر الحاجة والتقاع
عنه مجرد التقرير في عبارة مجرد اشارة الى ان التقرير يقصد على تقدير ان يقصد
دفع احتمال التجوز او الخطاء ايضا وذلك ان التاكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين
فيفيد تقريره اي جعله مقررا ثابتا بحيث لا يظن به غيره قطعا ولفظه نفسه وعينه
في قوة التكرير فلا يخلو عن التقرير غير ههنا ترتيب الاصل لان الظاهر منه ان يتعلق
قوله كما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير والحمل على الاعراض

تعسف

تعسف او عدم الشمول عطف على التجوز اي ان يقصد دفع احتمال عدم الشمول
والاحاطة فان المسند اليه اذا كان جمعا معرفا يجوز ان يقصد به الثلثة مثلا
فلا يكون الحكم شاملا محيطا فيؤكد بكل دفعا لهذا الاحتمال وليس تجوز
لغوي لا صيغة الجمع حقيقة في الثلث وما فوقها والتعريف لا يخرجها عن حدها فلا — يكون
التاكيد لدفع احتمال التجوز اللغوي كما توهم نعم اذا كان المسند اليه تثنية منكرة
كانت او معرفة يكون تاكيده لدفع ذلك الاحتمال لانها لا يطلق على الواحد حقيقة وقد مر
فيما سبق ان العرب يخاطب الواحد خطاب الاثنين فمن وهم انه لا يجوز اطلاق صيغة
التثنية على الوهم كقولك عرفني الرجلان كلاهما كلا اسم مفرد وضع لتاكيد الاثنين
وليس في ذاته مثنى على ما ينادي عليه قول الشاعر كلانا ينادي البيت وعرفني
الرجال كلهم حقه العطف بالواو واعادة عرفني ولهذا اعدل عما في الاصل
من قوله والرجال كلهم وليس ما نحن فيه اي وليس مما نحن فيه رد على العلامة
السكاكي حيث زعم انه منه وذهب الشراح وتوجيهه الى ما فيه تكلف بارد او تعسف
شارد كل رجل عارف وكل انسان حيوان لظهور ان لفظ كل فيهما لافادة الشمول
ابتداء لا لدفع توهم خلافه **واما الحالة التي تقتضي بيانه** اي بيان المسند اليه
وانما زاد قوله وتفسيره تعيينا للمعنى اللغوي للبيان حتى ينتظم ما يجري مجرى عطف
البيان المصطلح ويؤدي مؤداه مثل لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
فعلى ان يكون المراد زيادة ايضاحه انما زاد عبارة الزيادة لان المعرف لا يخ
عن اصل الوضوح بما يخصه من الاسم علما كان او غير علم فان البيت الحرام
عطف بيان للكعبة على سبيل المدح كذا قيل وفيه نظر ولا يجب ان يكون مختصا — ص
ذلك الاسم به على الاطلاق بل يكفي اختصاصه به في الجملة ولو بالقياس الى بعض
ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه ولا يلزم من كونه موضحا في الجملة

ان يكون اعرف لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد
كقولك صديقك خالد قدم وقوله مبتداء خبره من هذا القبيل علىٰ كلمة لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد من هذا القبيل اى من قبيل التابع الذي
يقصد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا
اليه فضلا عن ان يكون موقفا ان اثنين وواحدا من الصفات المؤكدة الا
انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما فى امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان
ان الغرض الاصلي من متبوعهما هو ذلك المعنى اكد بهما وليس فى البيان كالصفة
الكاشفة اذ فيها بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان القصد الاصلي من مفهوم
شيئ الهين باثنين واله بواحد بيان كون الآية من هذا القبيل لان لفظ
الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية حمله المعنى الاول بمادته والمعنى الثاني
بصيغته وكذا التشبيه فى حمل المعنيين مطلق لفظة اله يحمل الجنسية بمادته
والوحدة وذلك ان اسم الجنس ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد
المنتشر كانت الوحدة داخلة فى مفهوم اله كالاثنينية فى مفهوم الهين وان كان
موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكيره اله وتنوينه
ولو التزاما والذي له الكلام مسوق تقديم الجار والمجرور للحصر هو العدد فى الاول لان
سوق الكلام فيه للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا للنهي عن اتخاذ جنس
الاله فانه مأمور به البتة والوحدة فى الثاني لان سوق الكلام فيه فان المقصود
اثبات الوحدانية فى الالوهية لانها مسلمة ففسر الهين نصب على الحكاية باثنين
واله بواحد بيانا لما هو الاصل فى الغرض الذي سيق لاجله الكلام ومن هذا
الباب من وجه انما قال من وجه لان القصد الى المعنى المذكور فى المثال المذكور
من الخبر دون التابع قوله عز وجل فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك

فان

فان الخبر عنهما باثنين لافادة العدد المجرد يعني من الصفة على ما حكى ابو علي
الفارسي من ان مروان بن سعيد المهلبي سال ابا الحسن الاخفش عن
الفائدة فى الخبر المذكور فقال افاد العدد المجرد عن الصفة واما قوليه يعني
ان المناسب ان يورد هيهنا ويقال انه من هذا الباب من وجه قوله تع فان
كانتا اثنتين الا لا قوله تع وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه
فليس مما نحن فيه اصلا رد لما فى الاصل من قوله ومن هذا الباب من قوله
تع وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر فى الارض مع دابة ويطير
بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين
والى تقريرهما فانه لو قصد ما ذكر من البيان لقيل ولا طائر فى السماء لانه اخصر
فى افادة ما ذكر اظهر مع ما فيه من رعاية المناسبة بين القرينتين بذكر جهة العلو
فى احدهما وجهة السفل فى الآخر بل القصد بالاول يعني بقوله فى الارض الا انه لا
يستقر فيها وبالثاني يعني تحقيق المقابلة بين القرينتين فانه بعض الطائر يتحرك على
وجه الارض بقوله يطير بجناحيه تصوير لتلك الهيئة الغريبة الدالة على القوة
الباهرة والمقام مقام بيان كمال قدرته تع **واما الحالة التي تقتضي** البدل عنه
اى الابدال عن المسند اليه ليناسب ما تقدم من البيان فهي ان يكون المراد فيه تكرير
الحكم انما قال نية تقرير الحكم ولم يقل تكرير الحكم لان المتبادر منه تكريره لفظا وليس
كذلك بل هو مكرر نية وقصدا او ذكر المسند اليه بالنصب عطفا على نية لا بالجر عطفا
على تكرير لان ذكره مكررا محقق لا منوي فقط بعد توطئة ذكره التوطئة التمهيد
والتسوية من وطئ الشئ يوطئ صار وطئا وانما زاد عبارة التوطئة ولم يقل بعد
ذكره لان انتظامه ما عدا بدل الكل غير ظاهر فيحتاج الى التكلف وبعد زيادتها اندفع
الاحتياج وفى العبارة اشارة الى ان المقصود بالنسبة والمسند اليه بالحقيقة

هو البدل دون ان جعله مسندا اليه حيث قال البدل عنه نظرا الى الظاهر لزيادة التقرير
اي تقرير الحكم باعتبار تكرير العامل والايضاح اي ايضاح المسند اليه باعتبار
التوطئة فهو تعليل لمجموع المرادين على التوزيع لا لكل فقط كما توهم وانما قال
زيادة التقرير لا لانه مع ما فيه من التكرير مقصود بالنسبة بل لان اصل التقرير
والايضاح يوجد في التاكيد ايضا فلا يصلح مرجحا كقولك سلب زيد ثوبه وجاء
القوم اكثرهم قدم بدل الاشتمال ثم البعض لان الادخل في الفائدة والاظهر في
تحقق القصد هو الخارج الملابس ثم البعض ولانهما ارسخ في البدلية لان
بدل الكل يحتمل عطف البيان غالبا قيل ولظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل
منه فجعل احدهما توطئة نوع تحكم وفيه نظر وقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين انعمت عليهم عدل عنه في الاصل وهو قوله وحق عليك الصراط المستقيم صراط
الذين انعم الله عليهم لما فيه من العدول عن نظم في غاية البلاغة بلا موجب في الا
الثالثة من البدل متعلق بقولك وقوله دون الرابع من انواعه وهو البدل
الغلط فليتامل امر بالتامل ليتضح ان الرابع معزول عن هذا المقام لانه انما يكون
في كلام يصدر لا عن روية وفطانة فلا يكون من افادة خواص تراكيب البلغاء
في شيء هذا ما هو الظاهر بحسب جليل النظر ومنشاؤه عدم الفرق بين الغلط
والخطاء والحق انه فرق بينهما فان الاول يجامع القصد دون الثاني فالذي يظهر
بحسب دقيق النظر ان بدل الغلط في الكلام قد يكون قصد النكتة تناسب المقام
كما اذا قلت رأيت حمارا زيد وقصدت الاشعار بان رؤية زيد تذكر الحمار بحيث
يؤثر ذكره في الذكر فيجري على اللسان خلاف ما في الجنان **واما الحالة التي
تقتضي العطف** اي على المسند اليه او على المسند وحروفه عند المص احد عشر
ترك ههنا ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبر فهي ان يكون المراد تفصيل

المسند اليه اي بيان تعدده على وجه التفصيل والتمييز انما قلنا على وجه التفصيل
لان بيان التعدد مطلقا يوجد في مثل قولنا جاء رجلان وانما قلنا والتمييز
لان بيان التعدد على وجه التفصيل يوجد في مثل قولنا جاء رجل وآخر وليس
فيه ما يزيد على البيان الاجمالي الحاصل من قولنا جاء رجلان سوى التطويل الخالي
عن التحصيل مع الاختصار انما زاده لان ما تقدم قد يحصل بعطف الجملة مثل
جاء زيد وجاء عمرو كقولك جاء زيد وعمرو في الاصل وخالد ولا حاجة اليه وتفصيل
المسند معه اي مع الاختصار على ما ستقف عليه كقولك زيد اكل وشرب
هذا مثال لما عطف بالفاء او بثم لما زعم العلامة السكاكي لان الباعث للعطف
بواحد منهما امر آخر وراء ما ذكره من قال وليس في الواو وتفصيل المسند اذ لا يدل
على ان المجيء من احدهما قبل الآخر او بعده او معه فلا يفهم منها تفصيله وتعدده
بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجيء لامتناع قيام
عرض واحد بمحلين فقد اخطا في الدعوى ولم يصب في الدليل كما لا يخفى على ذوي
التحصيل وبيان التعقيب اي تعقيب احد المسندين للآخر سواء كان المسند
اليه متعددا فتقتضي العطف عليه عند وجود القيد الآتي ذكره او واحدا فتقتضي
العطف على المسند بلا تراخ مع الاختصار اعتبر هذا القيد هنا ايضا للاحتراز
عن مثل قولك جاء زيد فجاء عمرو بل لتتميم المقتضي للعطف على المسند اليه كقولك جاء
زيد فعمرو ومثال لما قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين للآخر بلا تراخ والمسند اليه
متعدد فتقتضي العطف عليه بالفاء ويلزمه التفصيل في المسند اليه لكنه غير ملتفت
اليه لما تقرر عندهم ان الكلام اذا اشتمل على قيد يكون مصب الفائدة ذلك القيد
وقولك جاء زيد فجلس مثال لما قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين للآخر والمسند اليه
واحد فيقتضي العطف على المسند وذلك لان دلالة الفاء على التعقيب بلا مهلة

وهو اي التعقيب المذكور يكون في كل شيء بحسبه الا يري انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة او بتراخ معه اي مع الاعتبار كقولك جاء زيد ثم عمرو ومثال لما قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين للآخر بتراخ والمسند اليه متعدد فتقتضي العطف عليه بثم وقولك جاء زيد ثم جلس مثال لما قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين للآخر بتراخ والمسند اليه واحد فيقتضي العطف على المسند بثم وذلك لان دلالة ثم على التعقيب اي الترتيب بمهلة ويلزم ايضا التفصيل في المسند لكنه غير مقصود كما في الفاء وذلك اي التراخي المعتبر في ثم يكون في الغالب باعتبار الابتداء اي ابتداء المعطوف والمعطوف عليه وقد يكون باعتبار التمام اي تمام واحد منهما قال رضي الدين في قوله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل ثم يصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز انتهى والاعتباران المذكوران كما يكون في جانب المعطوف كذلك يكونان في جانب المعطوف عليه قال الامام المرزوقي في شرح قول الحماسة صبرت عليها ثم لم تخشع فاما فائدة العطف بثم فهو ابانة الاستمرار في الصبر وان طالت المهلة الى ان انكشفت تلك الملمات العارضة وانفرجت وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتداء بما هو الاخص فالاخص فثم ههنا كالفاء اشارة الى ان الفاء ايضا يجيء للترتيب في الذكر في قوله تعالى فبئس مثوى المتكبرين قد يفيد الفاء العاطفة بمحل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونه

بعض

عقيب مضمون ما قبلها في الزمان وقد يكونان بمعنى ثم والفاء لمجرد التدريج في الارتقاء وان لم يكن الكلام مرتبا في الذكر على الاول كقولك بالله فالله وقوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين صرح بذلك رضي الدين ومن وهم انه من قبيل الاول فقد وهم او بيان التقضي اي او بيان ان المعطوف عليه مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ المعطوف مع الاختصار كقولك جاءني القوم حتى خالد قد يعتبر في العطف بحتى ترتيب اجزاء المعطوف عليه ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس لا خارجا لجواز ان يكون ملابسة الفعل بالمعطوف قبل ملابسته لاجزاء المعطوف عليه كما في قولك مات كل اب لي حتى آدم عم او في اثنائها كما في قولك مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد كما في قولك جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فالمراد من التدريج في قوله وذلك كما في العطف بحتى من التدريج يعني في المعطوف عليه التدريج الخارجي لم يعلل فلا بد كما قال العلامة السكاكي لان التدريج ليس شرطا في العطف بحتى كما ينبئ عليه قوله وجه الاتباع عنه ان التابع لا ينقلب متبوعا الا بتدريج في الغالب وكنت فتى من جند ابليس في الاساس يقول العرب فتى من صفته كنت وكنت من غير تمييز بين الشيخ والشباب قال اذا عاش الفتى ستين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء وسئل ابو يوسف عمن قال انا فتى فلان قال هو هو اقرار منه بالرق فمعنى ما ذكر كنت من اتباع ابليس مملوكه في كمال الاتباع ولهذا فرع عليه قوله فارتقى بي الحال اي بها ووقائي حتى صار ابليس من جندي ومن اتباعي بعد ما كان متبوعي ثم اخبر بانه يزيد ارتقاء لو بعد بقاء فقال ولو عشت حتى مات احدث بعده دقائق شر ليس يحذقها بعدي اورد التسامح في الاصل ههنا فضلة بمعنى عنها العطف على المراد عن الخطاء في الكلم

كى

او في التردد ولابد من هذه الزيادة على ما ستقف عليه وقد اهملها العلامة السكا
الى الصواب لما كان المتبادر من الخطاء والصواب عند الاطلاق ما بحسب الواقع ولا
وجه له هنا تداركه بزيادة قوله عند المتكلم فالعلامة السكاكى لم يصب فى اهماله ولم يتفطن
له الناظرون فى مقاله مع الاختصار ولابد من هذا القيد فى تمام المقتضى اذ بدونه
يحصل المراد المذكور بعطف الجملة على الجملة فالعلامة السكاكى لم يصب فى اهماله
ولم يتنبه له الناظرون فى مقاله كقولك جاءنى زيد لا عمرو مثال للعطف على المسند اليه
وقولك زيد شاعر لا كاتب مثال للعطف على المسند وقد نبهت فيما سبق للتوضح
له فى هذا الفن لمن اعتقد او جوز لابد من هذا التعميم فما فى الاصل من الاقتصار
على الاول ليس بذلك العكس اى كون الجائى عمرو دون زيد فى المثال الاول وكون
زيد كاتبا دون شاعر فى المثال الثانى فى الاصل لمن فى اعتقاده ان عمرا جاءك
دون زيد ولا يخفى ما فى البدل من الفضل من جهة اللفظ والمعنى او الشركة
اى شركة الموصوفين المذكورين فى الوصف المذكور فى المثال الاول وشركة
الوصفين المذكورين فى الوصف المذكور فى المثال الثانى هنا ايضا تغيير لما فى الاصل
الى ما فيه الفضل ثم ان هذا على رأى العلامة السكاكى من جواز استعمال لا فى قصر
القلب والافراد وهو خلاف ما عند الشيخ على ما نص عليه فى دلايل الاعجاز حيث قال
انها لا يستعمل الا للقلب فقط ومنهم من شرط فى العطف بلا ان يتعاند متعاطفاها
وقد دل المثال الثانى على بطلان هذا الاشتراط فان قلت اذا وجد التعاند بين
المعطوفين كما فى قولك زيد قايم لا قاعد هل لا يشتمل الكلام على اللغو قلت
لا لان فى قوله لا قاعد دلالة على ان السامع معتقد بانه قاعد او متردد فيه وكقولك
ما جاءنى زيد لكن عمرو مثال للعطف على المسند اليه وقولك زيد ليس بشاعر
لكن كاتب مثال للعطف على المسند قيل لكن ساكنة النون ضربان مخففة من

الثقيلة

الثقيلة وهو حرف ابتداء وخفيفة باصل الوضع فان وليها كلام فهى حرف
ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة وان وليها مفرد فهى عاطفة
لدفع وهم فاسد نشاء من الكلام السابق المذكور فى كلام النحاة ان لكن
فى ما جاءنى زيد لكن عمرو لدفع وهم السامع ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على
مناسبة بينهما وملايمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام
السابق المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقال ما جاءنى
زيد لكن عمرو لرد من زعم ان المجئ منتف عنهما جميعا لا لرد من زعم ان زيدا
جاءك دون عمرو كما توهمه العلامة السكاكى حيث قال لمن فى اعتقاده ان
زيدا جاءك دون عمرو ثم انه اورد كلمة لكن هاهنا فى معنى القصر ولم يذكرها فى بحث
القصر فى امثلة طريق العطف او يكون المراد تقرير المعطوف عليه على حاله واثبات ث
ضده اى ضد ما فيه من الحكم للمعطوف مع الاختصار قد نبهت على وجه الحاجة
الى هذا القيد مرارا او جعله اى جعل المعطوف عليه كالمسكوت عنه فلا يحكم
عليه بشئ واثبات الحكم للمعطوف معه اى مع الاختصار كقولك ما قام زيد بل
عمرو مثال للاول فى العطف على المسند اليه وقولك قام زيد بل عمرو مثال الثانى
والعطف على المسند اليه وقولك زيد شاعر بل كاتب مثال للثانى والعطف
على المسند اعلم ان بل حرف اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما بالابطال
واما بالانتقال من غرض الى آخر وان تلاها مفرد فهى عاطفة ثم ان تقدمها امر او
ايجاب فهى لجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشئ واثبات الحكم لما بعدها
وان تقدمها نفى او نهى فهو لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها واجاز
المبرد وعبد الوارث ان تكون ناقلة معنى النفى او النهى الى ما بعدها ومنع الكوفيون
ان يعطف بها بعد غير النفى وشبهه كذا قال ابن هشام فى مغنى اللبيب وبهذا

وقولك زيد بل عمرو ... كاتب مثال للاول والعطف على المسند

التفصيل تبين وجه العدول عن قول العلامة السكاكي او كان المراد صرف
حكمك عن محكوم له الى آخره كقولك جاءني زيد بل عمرو ثم انه لم يذكر كلمة بل ههنا
في معنى القصر وذكرها في بابه في امثلة طريق العطف افرادا او قلبا او يكون
المراد الشك اي شك المتكلم في المسند اليه او المسند هل هو الاول او الثاني
اطلق الشك ولم يقيده بقوله فيه كما قيده العلامة السكاكي تعميما للشك في المسند
او التشكيك اي تشكيكه للسامع في ذلك فانه قد يكون مقصود الغرض يتعلق
به او الابهام اي ابهامه الامر على السامع لغرض يناسب المقام اهمل في الاصل
هذا الاحتمال وحقه ان يذكر كقولك جاءني زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو ولا خلاف
في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول ونقل ابن عصفور
الاجماع على ان اما الثانية ايضا غير عاطفة قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها
لحرفه وزعم بعضهم انها عطفت الاسم على الاسم والواو عطفتها على قرينتها وعطف
الحرف على الحرف غريب وان يكون المراد التفسير اي تفسير المسند اليه او المسند
كقولك جاءني اخوك اي زيد مثال التفسير المسند اليه واستكمته الحديث اي سالته
كتمانه مثال لتفسير المسند اعلم ان اي حرف تفسير وما بعدها عطف بيان على ما قبلها
او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين والمبرد من البصريين ومن تبعهم كصاحب
المستوفي والعلامة السكاكي وفي العطف لا سيما العطف بالواو وكلمة لا سيما
للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه بطريق الاولى وكثيرا ما
يحذف عنها كلمة لا كلام يأتيك في الفن الرابع اي ليس مباحث العطف مقصورة
على ما ذكرنا بل يأتيك في باب الفصل والوصل دقائق لطيفة ونكات شريفة وانما
خص الواو لان تمييز موضع العطف في الجمل من غير موضعه في الواو وسيما اذا لم
يكن للجملة محل من الاعراب عسير جدا وهو منشاء غموض معرفة الفصل والوصل

بحيث

بحيث يقصر بعضهم البلاغة عليها **واما الحالة التي تقتضي الفصل** اي تعقيب
المسند اليه الموقف بما يسمى فصلا فهي ان تكون المراد اي مراد المتكلم تخصيص
المسند بالمسند اليه اي جعله خاصا به لا يتجاوزه الى غيره فالباء داخل على
المقصور عليه وقد يدخل على المقصور في الاصل تخصيصه للمسند بالمسند اليه
ولا يخفى ما في البدل من الفضل والشرط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا
باللام او افعل من كذا مغيرا عن صيغة او غير مغير او فعلا مضارعا فاورد امثلتها
وقدم الموقف لانه الاصل او تاكيده او تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه
لا بد من هذه الزيادة على ما تقف عليه بعيد هذا وقد اهمله العلامة السكاكي
ولم يصب كقولك زيد هو المنطلق مثال للتخصيص ان كان المراد بالمنطلق
المعهود وان كان المراد به الجنس فهو مثال للتاكيد اذ ح يكون التخصيص مستفادا
من اللام والفصل انما يفيد تاكيد ذلك التخصيص ومن وهم انه على الاطلاق
مثال للتخصيص فقد وهم ولا استبعاد في جريان التخصيص قلبا وتعيينا في المعهود
واعلم انهم صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته
للمخبر عنه وقصر فيه واما نحو قولك الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر
المسند اليه فيه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد
وضمير الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصد وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند
اليه وقوله والمنطلق هو زيد مثال للتاكيد المذكور وزيد هو افضل من عمرو
او خير منه وزيد هو يذهب الفصل في هذه الامثلة يفيد التخصيص اذ لم يجعل
تقديم المبتدا على الخبر مفيد الحصر الخبر فيه ويفيد تاكيد ذلك التخصيص ان جعل التقديم
المذكور مفيداله وصلاحية هو لان يكون مبتداء وخبره ما بعده لا ينافي صحة
الامثلة المذكورة على اعتباره فصلا ولا يورث خلافيه اصلا في الاصل ترك

حرف النسق بين الامثلة والاولى ذكره **واما الحالة التي تقتضي تنكيره** اي تنكير المسند اليه فهي ان يكون المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه لفظه اما شخصا او نوعا قوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اي للافراد افراد شخص او نوع او على التمييز اي لافراده من حيث الشخصية او النوعية كقولك جاءني رجل اي فرد من اشخاص الرجال انما فسر المراد احتمال ان يراد الصنف اي جاءني رجل دون صبي وامرأة وقوله تعالى ولهم عذاب عظيم اي لهم من بين الالام العظام نوع عظيم لا يعلم كنهه الا الله هذا هو المثال بالنحو فيه واما الذي يأتي بعده فليس من هذا الباب ولهذا غير الاسلوب كما هو دأبه في هذا الكتاب فقال قال الله تعالى والله خلق كل دابة من المتولدات بقرينة قوله من ماء فان غير المتولدات ليست منه اي من فرد من انواع الماء هذا هو المناسب للمساق والسياق لا ما في الاصل من قوله اي من نوع من الماء حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك مختص بتلك الدابة اراد به النوع وان كان المتبادر منه الشخص او من نوع مخصوص من الماء في الاصل او من ماء مخصوص ولا يخفى وجه العدول عنه وهي النطفة فاعتبر نوعية الماء من جهتين احدهما اضافية اي نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر انواعه ولم يتعرض لجعل التنكير في ماء ودابة للافراد شخصا اذ لا يلايم قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه لانه تفصيل للانواع لا للاشخاص او يكون اي المقام غير صالح للتعريف لتجريد الكلام عما لا دخل له فيما سيق لاجله وذلك لان الكلام اذا كان منصبا الى غرض من الاغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه وقد نص على هذا صاحب

الكشاف

الكشاف والعلامة السكاكي اهمل هذا الوجه لغفوله عن كونه من مقتضيات التنكير كقوله تعالى او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم ليس المقام مقام قصد التحقير ولا قصد التعظيم بل تنكيره للتجريد المذكور او لارتفاع شانه وجه افادة الابهام الصرف التعظيم من حيث دلالته على انه ابلغ في الكمال الغاية التي تعجز العبارة عن بيانها بل هو مما لا يمكن التعبير عنه الا بالوجه العام الخالي عن التعيين والتعريف وانحطاطه بحيث قيد لكل واحد من الارتفاع والانحطاط على حد يقتضي الابهام البحت وجه دلالة الابهام الخالي عن اعلام التعيين على التحقير من حيث ان التعريف لا يخلو عن نوع تشريف ففي المصير الى التنكير تبعيد له عن مظان الاعتبار وذلك غاية في الاحتقار كقولهم شر اهر ذا ناب اي شر عظيم بلغ من كمال العظمة حدا لا يكتنه كنهه في الاصل واما لان في شانه ارتفاعا او انحطاطا واصلا الى حد يوهم انه لا يمكن ان يعرف فيقول في جميع ذلك عندي رجل وحضر رجل وقولهم شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وستسمع في مثل هذا التركيب بمعنى نحو رجل جاء وامرأة حضرت فوايد ولا يخفى ما فيه من الزوايد من جهة اللفظ والقصور من جهة المعنى حيث عد الابهام المذكور سببا لعدم صلاحية المقام للتعريف وسببه في الصورتين المذكورتين ما ذكرناه لا ما ذكره وقولك في حق من تحقر مقداره في نوع من الانواع عنده شمة اي عنده شيء قليل حقير والغرض تحقير مقدار ذلك الشخص في ذلك النوع ولفظ شمة يدل على القلة والحقارة من وجوه ثلثة جوهر الكلمة وبناء المرة والتنكير العارض ولا محذور في ذلك لان القلة قابلة للزيادة فيفهم من اجتماع الدوال الثلث ان القلة في الغاية وكذا في لفظ نفحة وقوله تعالى في الاصل قال الله تعالى وانما عدل عنه لعدم الوجه لتغيير

الاسلوب ههنا ولئن مستهم نفخة من عذاب ربك المس مبداء الوصول وادنى مراتب الاصابة وكان ذكره مع النفخة انسب من ذكرها ومنه اي من الاعتبار الاخير وان لم يكن في المسند اليه ولهذا غير الاسلوب ان نظن الا ظنا اي لا نظن باتساعه شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به وقوله فائله ابن ابي السمط له حاجب اي مانع جليل في كل امر قليل يشينه يعيبه وليس له عن طالب العرف اي المعروف وهو العطاء حاجب مانع قليل وكان الظاهر ان يقول وليس لطالب العرف عنه حاجب وانما سلك مسلك العكس اعتبارا للطلب من جانبه ايضا واشعارا بانه الطالب الغالب فافهم منه الدقيقة الانيقة ولما كان ما ذكرنا الوجهين الاعتبار المذكور استانف لبيانه فقال انظر كيف تجد الفهم اي فهم اصحاب البلاغة المكتسبة والذوق اي ذوق ارباب البلاغة الجبلية وانما قدم الفهم لان التدوين له ولاهله فافهم يقتضيان وفي بعض النسخ يقتضيانك والاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين والاول هو الرواية وما يقتضيه الدراية لكمال ارتفاع شان حاجب الاول برفع حاجب للحكاية وجر الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة له لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه مأول بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء على ما توهم من ان وضع اللفظ للمعنى يتضمن وضعه لنفسه فذلك اللفظ علم له لانه تعسف ظاهر وكمال انحطاط حاجب الثاني اعرابه كاعراب الاول وقوله تع وعلى ابصارهم غشاوة حقه ايضا ان يقدم على قوله ومنه لما ذكر في تقديم قول الشارح ثم ان عبارة الاصل وقال الله تعالى وانما عدل عنها لعدم الوجه لتغيير الاسلوب بتنكيرها للتهويل والتعظيم بل لانه اقتضى لحق المقام من كونه للنوعية كما ذهب اليه صاحب

الكشاف وفيه

الكشاف وفيه نظر في الاصل فنكرها تهويلا لامرها وانما عدل عنه لان وجه التهديد بالقاء غير ظ وقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة حقه ايضا ان يقدم على قوله ومنه غير مغير الاسلوب انما قال على معنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة احترازا عن معنى آخر وهو ان يكون تنكير حيوة للنوعية في الاصل فنكر على معنى لكم الخ ولا وجه له لما نبهت عليه فيما تقدم لمنعه اي لمنع القصاص اياهم عما كانوا عليه الضمير لما من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا اي على قتلهم في الاصل او نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص او ما ترى اذا هم بالقتل فتذكر الاقتصاص فاثر ان يرتدع عن القتل كيف يسلم صاحبه من القتل وهو من القود فيتسبب لحيوة نفسين ولا وجه لايراده في هذا المقام لان مبنى كلامه على التنافي بين حمل التنكير على التعظيم وحمله على النوعية فالمعنى الثاني بمعزل عما نحن فيه ومنه اي من الاعتبار الاخير وان لم يكن في المسند اليه ولهذا غير الاسلوب ان نظن الا ظنا اي لا نظن باتساعه شيئا من الظن ضعيفا لا اعتداد به ولطلب التعظيم اي لاجله فلا حاجة الى زيادة لفظ المعنى الواقع في الاصل والتهويل اي تهويل الشيء جعله هائلا مخوفا وعطفه على التعظيم من قبيل عطف المقصود بالذات على ما قصد لاجله على طريقة التمهيد ولذا قدم هذا الوجه اللطيف ذهب على من قال انه يجري مجرى التفسير بالتنكير قدم الجار التعليلي على عامله اعني قال في قال الله تعالى تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم ونظمه في سلك ما غير فيه الاسلوب لان المنكر ليس مسند اليه فأذنوا بحرب اي بحرب عظيم كائن من الله ورسوله ذكر الله للتمهيد والتنبيه على ان حربه حربه تعالى ولا يخفى ما فيه من المبالغة في التهويل ولم يقل في الاصل دون ان يقول اي قال ذلك متجاوزا على ان دون ظرف في موقع

قوله باتساعه اي بالقيامة فانها من الاعلام الغالبة لها وانما يطلق عليها الساعة لانها تقوم في قدر يسير من الزمان منه

قوله فلا حاجة الى زيادة لانها مغنية بالغرض الحاصل من حرف اللام منه

قوله على من قال قائله الشارح المدقق تابعا للمحقق فانه قال وهو بمنزلة التفسير للتعظيم منه

قوله ذكر الله للتمهيد كما في قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله على ما قيل من ان المراد بين يدي رسول الله وذكر الله تعظيما واشعارا بانه بمكان من الله

الحال وانما عدل عنه لان ما ذكر احضر واظهر ثم ان المعنى المذكور اذا قصد لا بد من
كلمة من نحب الله ورسوله اوفى بفوت ما قصد بالتنكير من مزيد التهويل وتخلل
تقديم الجار على عامله هنا ايضا للتنبيه على الاختصاص ذلك اي طلب التعظيم اراد
بخلافه طلب التقليل ولهذا لم يقل ولمقابل ذلك لان مقابله طلب التحقير وانما
عبر عن المراد بما ذكر تنبيها على وجه التعقيب بين المتقابلين ومناسبة
التخالف ومحافظة للادب فان في عبارة التقليل نوع تحقير لرضوان الله تعالى
ولهذا سلك مسلك الاطناب في قوله وقدر يسير ولم يقل وقليل قال الشيخ
ورضوان من الله اكبر لا حاجة الى ذكر سباقه المذكور في الاصل في التمثيل ولهذا
لم يذكر ولم يقل ورضوان الله في الاصل دون ان يقول وقد مر وجه العدول عنه
قصدا الى افادة حال عاملها قال وقدر يسير من رضوانه تعالى اكبر اي اكبر من كل كبير
فلا حاجة الى استثناء ذاته تعالى عبارة اذ يكفي به دلالة ما في قوله من الله تعالى من
الاشارة الى ان عظم شانه لانه رضوانه تعالى هذا بحسب جليل النظر والذي بحسب
دقيقه هو انه لم يذكر المفضل عليه كما لم يذكر في قولنا الله اكبر تعظيما للمفضل وتبعيدا
لشانه عن النسبة الى الغير والعلامة السكاكي لما لم يتنبه لا لهذا ولا لذاك قال
خير من ذلك كله يعني فيما ذكر في سباق القول المذكور ثم علله بقوله لان رضاه سبب
كل سعادة وفلاح واما قوله تعالى اما قد يكون لتفصيل ما في الذهن ما يبتغي منه المتكلم
ما يهمه ثم قد يسبقه ما يدل عليه بوجه ما وقد لا يسبقه ومن الاول ما نحن فيه
ومن الثاني قولهم في صدور الكتب والرسائل اما بعد اخاف ان يمسك عذاب من
الرحمن اي ممن بلغ الغاية في الرحمة فمثله لا يغضب على احد الا ويعذبه عذابا
شديدا يناسب هذا ان يكون تنكير عذاب للتعظيم وقيل ذكره تعالى بوصف
الرحمة المبالغة الغالبة على الغضب دون وصف القهر ونحوه يناسبه

ان يكون

ضلبي
قوله اي طلب التعظيم فيه رد على الشارحين الفاضلين
في زعمهما ان الاشارة الى التعظيم نفسه منه
قوله ولهذا لم يقل فيه رد على الشارحين الفاضلين
في قولهما ان خلاف التعظيم هو التحقير لكن المراد به
التقليل وعلى الشارح المدقق في قوله وكانه لما كان
التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم
والتهويل فقال اولا بخلاف ذلك ولا يخفى ان منشا
اقوالهما عدم الفرق بين المتقابلين والفرق
واضح وعلى صاحب الايضاح في قوله ان السكاكي
لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير
والتقليل مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم يكون
باعتبار الوصف والكيفية ويقابله التحقير والتكثير
يكون باعتبار العدد والكمية ويقابله التقليل

ان يكون التنكير المذكور للتقليل بالتنكير ولم يقل عذاب الرحمن بالتعريف هذا
اولى من قول العلامة السكاكي بالاضافة فاما للتهويل افصح هنا عما قصد فيما
تقدم من ذكر التعظيم تمهيدا وانما قدمه لانه المناسب لمقام التخويف ويساعده
عبارة المتن من حيث انها اتصال الشيء بالشيء بحيث يتاثر الحاسة به واما بخلافه
يعني التقليل وقد مر التنبيه على وجه التعبير عنه بالخلاف وانما جوزه لانه المناسب
لما في المقام من جهة الاشتقاق ويساعده عبارة المتن من حيث انها ادنى مراتب
الاصابة واقل درجات الاتصال وكذا وصف الرحمن يساعد كلا من المعنيين
على ما نبهت عليه فيما تقدم بمعنى اخاف ان يصيبك ضمنه تفسير معنى التنكير في
الاشارة الى انه يحتاج الى تجريد عبارة المتن عن قيد زائد على معنى الاصابة
وهو تاثير الحاسة ولم يتعرض للاشارة الى انه على المعنى الاول لا بد من تجريدها
عن قيدها الاخر المنافي له اكتفاء بما فهم من هنا بالمقابلة نصيبان من عذاب
الرحمن اي قدر يسير منه وهو في الاصل ما ينفيه الريح من التراب وبجمعه في اصول
الشجر وقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك مبتداء خبره المعنى رسل
والعايد محذوف اي معناه وما في بعض النسخ من عبارة قال بدل قوله
لا يساعده الرواية ولا الدراية اذ لا وجه لتغيير الاسلوب اي رسل ذو عدد
كثير على قصد التكثير من التنكير وهذا لا ينافي قصد التعظيم من جهة الكيف ايضا
المفهوم من قوله ولو آيات لان مطلق التعظيم المقصود من التنكير المحمول على
الكمال باقتضاء المقام ينتظمهما وليس حملا للتنكير على المعنيين وتذر اسم
الانذار وهو الاعلام بالتخويف اذا كان يسع زمانه الاحتراز ولا يكون اشعارا
وذو اعمار طوال في الاصل واهل اعمار ولا يخفى ما في البدل من الفصل والصحاب
صبر الصبر ضربان جسماني وهو تحمل المشقة بقدر القوة البدنية ونفساني

وهو حبس النفس على تحمل المكروه وكفها عن تناول المشتهى وحقيقة العزم
توطين النفس وعقد القلب على ما يرى فعله صوابا ولذلك ... على الله تعالى ولذكره
المرزوقي وما اشبه ذلك من جهات التعظيم في الاصل وكان المقام غير صالح
للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او تتجاهل وترى
انك لا تعرف منه الا جنسه كما اذا سمعت شيئا في اعتقادك فاسدا ممن هو عندك
مفتر كذاب واردت ان تظهر لاصحابك سوء اعتقادك به قلت هل لكم في حيوان
على صورة انسان يقول كيت وكيت متفاديا بان يقول في فلان فتسميته كانك
لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة ولعله عندكم اشهر من الشمس وعليه ما يحكيه
عن الكفار في حق النبي عليه السلام هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق
انكم لفي خلق جديد كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وانما اسقطه المصنف
لان ما ذكر انما يصلح مقتضيا للتعبير عن المسند اليه باسم جنسه منكرا كان او معرفا
بتعريف العهد الذهني فان المقام ح لا يخرج عن صلاحية هذا التعريف فلا بد في جعله
منكرا دون معرف لا بد من مرجح غير ما ذكره مما ذكر في الاصل واسقط في هذا
المتن قوله وباب التجاهل في البلاغة والى سحرها ان شئت فانظر لفظ كان
في قول الخارجية ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
ماذا ترى او الاستخبار في قول علام الغيوب فهل عسيتم ان توليتم ان
تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم متضمنا للتوبيخ على تربصهم ورخاوة
عقدهم في الايمان ناعيا عليهم ان يتوقع من امثالهم ان تولوا امور الخلق
وتامروا عليهم ان يفسدوا في الارض ويقطعوا ارحامهم تفاخرا في الملك
وتهالكا في الدنيا ليبعثهم التامل في التوقع على ما يتم من اولئك الذين لعنهم الله
فاصمهم واعمى ابصارهم لئلا يلبس الملح اذا عرض لهم بذلك على سبيل النصح

جلد

جلد النمر وان لا يتفطن له حال الفهم وانما اسقط ذلك لسقوط ما ذكر
هو بواسطته وتعلقه به ثم ان حقه ان يذكر تضاعيف بيان الحالات
المقتضية لايراد المسند اليه موصولا على ما نبهت عليه ثمة ومما اسقط
وهو مذكور في الاصل قوله واما لانه لا طريق لك الى تعريف الزائد
على هذا القدر لسامعك ولا يذهب عليك انه لا يصلح مانعا عن ايراد
المسند اليه معرفا بتعريف العهد الذهني فلا يكون سببا مستقلا لايراده
منكرا ومنه قوله واما لان في تعيينه مانعا يمنعك وهذا ايضا لا يصلح
مانعا عن التعريف مطلقا **واما الحالة التي تقتضي تقديمه** اي تقديم
المسند اليه على المسند فهي ان يكون ذكره اهم اي من ذكر المسند قال
سيبويه انهم يقدمون الذي هو عندهم اهم من الفاعل والمفعول ببيانه
اعني وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ثم ان كونه اهم يقع باعتبارات مختلفة
اشار الى ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم انتهى ولذا عطف المصنف
هذا الكلام على ما قبله بالاداة المستعارة للتراخي في الرتبة اما لان اصله
التقديم اي لان الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان المحكوم عليه
ذات والمحكوم به صفة والذات مقدم على الصفة فناسب ان يراعى ذلك في الوجود
اللفظي فلا مانع عنه كما في المبتدا الذي يتضمن خبره الاستفهام مثل اين زيد
وستسمع كلاما للتتمة للتاكيد في هذا المعنى اي في ان ما اصله التقديم يقدم على ما
اذا لم يمنع عنه مانع في آخر الفن الثالث ان شاء الله تعالى ... كما ذكر في الحالة

المقتضية للنوع الثالث من ان ذلك كالمبتدا الموصوف وكذا ذو الحال الموصوف
وكالعامل لا او اما لانه متضمن للاستفهام كقولك ايهم المنطلق انما اورده مع عدم
كونه من هذا الباب تكميلا للتفصيل للاعتبارات المختلفة التي تقتضي كون ذكر
المسند اليه اهم سواء كان في الخبر او في غيره وقد ضمن التنبيه على هذا قوله وسيقرر
اي سيقرر ما ذكر بيان وجهه في القانون الثاني حيث اظهران ايراده معنا عمدا
لا سهوا او اما لانه ضمير الشان او القصة وذلك لانه ضمير راجع الى حكم خبري في الذهن
فيجوز شان يذكر الضمير ويقال له ضمير الشان وان اعتبر انه قصة يؤنث ويقال
له ضمير القصة ومن هنا اتضح ان حقها ان يعطف على قسيمها باو الفارقة دون
الواو الجامعة كما وقع في الاصل كقولك هو زيد منطلق وعن قريب اي بعيد
قريب كما في قوله ومنهل وردته عن منهل ويفهم منه عرفا اتصال الموعود بالقرب
او كائنا على قريب كما في قوله لا ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني
فتخزوني يعرف السر في التزام تقدمه اراد به ما صرح به في وضع الضمير موضع المظهر
حيث قال متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون
فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه
واما لان تقديمه ذريعة الى تشويق السامع الى الخبر لم يقل في تقديمه تشويقا
كما قاله العلامة السكاكي لان التشويق انما يحصل بتطويل الكلام ولذلك اورد
في المثال عطف البيان والصفة وتقديم المسند اليه وسيلة اليه لا منشأ له
ليتمكن في ذهنه اذا اورده اي ورد الخبر السامع في ذهنه وانما لم يقل ذريعة
الى تمكين الخبر في ذهن السامع لان تقديم المسند اليه لا يتعين ذريعة اليه لحصوله
مطلقا بطريق آخر كما تقدم بيانه في الحالة المقتضية لكونه موصولا فلا يصلح علة
مقتضية لتقديمه بخلاف حصوله بطريق التشويق فانه لا بد فيه من تقديمه ومن

ومن لم يتنبه لهذا علله بالتمكن المذكور وذكر التشويق في مقام التعليل كقولك
صديقك فلان الفاعل الصانع الشائع في الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية
عن اوصاف ذميمة كالسارق الزاني لكنه كني به عن الصفات المحمودة كالفاضل
البارع استعمالا لها على الاصل فان اختصاصها بالذم طارئ رجل صدوق
اسم الجنس كما يستعمل لمسماه مطلقا يستعمل لما يستجمع المعاني المقصودة منه
ولذلك يسلب عن غيره فيقال زيد ليس بانسان ومن هذا الباب قوله رجل
ومن وهم انه ذكر توطئة فقد وهم وبناسبه ما في صنعه من صيغة المبالغة و
التنكير للتعظيم وهو اي تمكين الخبر في ذهن السامع لا تشويقه اليه لمكانه ومنها
انه اثر التطويل بتقدم المسند اليه ولا دخل فيه لخصوصية كونه موصولا وايضا
لو جعل التشويق بكونه موصولا مقدما كان او مؤخرا لما كان هذا الغرض
من الحالات المقتضية لتقديمه احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي على ما مر
بيانه بقوله وربما قصد بذلك ان يتوجه ذهن السامع الى ما يخبر عنه منتظرا
لوروده عليه حتى ياخذ منه مكانه اذا ورد وانما قال احدى خواص لما عرفت
فيما تقدم ان له خواص آخر كالايماء الى وجه بناء الخبر ونحوه ومن قال كالقصر
وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل احتاج الى التعسف في عبارة الخواص بحملها
على الآثار المختصة في الجملة وانما لم يقل تركيب باب الاخبار بالذي على ما هو المشهور
لئلا يتوهم في بادي النظر كون الباء صلة للاخبار وان كان المقام صارفا عنه
غير محتاج الى التصدي لدفعه كقولك الذي زيد هو منطلق بدل قولك زيد منطلق
اي مكانه على ان بدل ظرف مقدر كما ذكر في نصب سوى في الاستثناء وقولك
الذي هو سري يخبر مقدمك او الذي خبره سري مقدمك بدل قولك خبر
مقدمك سري مثلا اولا في الاخبار عن المسند ثم للاخبار عن المسند اليه

المضاف مأخوذا مع ما اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وحده ثم لا اخبار
عن المضاف اليه وحده وهو اي التمكن المذكور السبب اراد السبب عند النحويين
ولذلك حصره فيما ذكره فانه سائر الاسباب عتبار معا لارباب البلاغة ومن
لم يتنبه لهذا تعسف في توجيه هذا المقام وقال ما قال في التزام تأخير
الخبر في هذا الباب يعني انهم لما التزموا في هذا الباب لغرض المذكور التزموا
تأخيره اذ لو قدم لم يحصل ذلك الغرض وامتناع الاخبار عن ضمير الشأن عطف
على الالتزام وذلك لان ما يخبر عنه في هذا الباب يكون خبرا والغرض المذكور
يوجب تأخيره فلو اخبر عن ضمير الشأن لا وجب تأخيره وهو ممتنع فالغرض المذكور
بتوسط ايجابه التأخير صار سببا لامتناع الاخبار عن ضمير الشأن والمراد
بالاخبار في عرف النحويين هذا وان كان بحثا نحويا لكنه لما جرى ذكره وكان فيه
مزيد دقة وفضل غموض اورده هنا استطرادا في هذا الباب اي باب الاخبار
بالذي عنوان تعمد الى اي اسم شئت في الكلام اي سواء كان منسوبا او منسوبا
اليه فضلا او عمدة فان الاخبار جار في الكل اذا امكن فيه رعاية شرايطه فتزحلقه
الى العجز اي تؤخره الى آخر الكلام وتجعله خبرا او تصير ما عداه صلة للذي ان كانت
الجملة اسمية واما ان كانت فعلية فلها اي فتصير ما عداه صلة للذي فهو اوسع
مجالا من اللام او الالف واللام بمعناه فيه اشارة الى ان الاسم الموصول مجموع
الالف واللام لا اللام وحده كما هو المختار في حرف التعريف واضعا مكان المزحلف
ضميرا عايدا الى الموصول مراعيا حالا ان مترادفان من فاعل تزحلقه او تصير
في جميع ذلك اشارة الى المذكور اعني الزحلفة والوضع فما فادك علم النحو
مثل منصوب على انه بدل من افادك ان ضمير الشأن ملتزم التقديم وان الضمير
لا يعمل في الاصل وان الضمير لا ينصب مفعولا والبدل اولى لانه يعلم منه امتناع

الاخبار

الاخبار عن الاسم العامل بدون معمول سواء عمل فيه الرفع او النصب
او الجر وان الحال لا يكون معرفة لم يقل معرفا كما في الاصل لان شرط الحال ان
يكون نكرة فالمنفي عنها ما يقابله وهو ان يكون معرفة وان ربط المعنى بالمعنى
اذا كان بسبب عود الضمير فلا بد منه اي من الضمير العايد الى ما لا بد من عوده
وانا اضرب لك امثلة تضرب لمثال اعماله من ضرب الخاتم واصله وقع شيء على آخر
لتحقق جميع ذلك اي لتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح
قل في الاخبار عن ضميرك في اظن الذباب تما قيل للذباب باب لانه كلما ذب
آب يطير في الجو اي في الهواء المرتفع من الارض فيغضب ابا زيد الذي اظنه
الذباب يطير في الجو فيغضب ابا زيد انا ولما كان الجملة فعلية اراد ان يخبر
بالالف واللام فقال او الظان الذباب اي يطير في الجو فيغضب ابا زيد انا
وعن الذباب الذي اظنه يطير في الجو فيغضب ابا زيد الذباب وان اخبرت
بالالف واللام عن الذباب قلت الظان انا يطير فيغضب ابا زيد الذباب
وعن الجو الذي اظن الذباب يطير فيه فيغضب ابا زيد الجو وان اخبرت
بالالف واللام عن الجو قلت الظان انا الذباب يطير فيه فيغضب ابا زيد الجو
وعن ابي زيد الذي اظن الذباب يطير في الجو فيغضب ابو زيد وان اخبرت
بالالف واللام عن ابي زيد قلت الظان انا الذباب يطير في الجو فيغضبه ابو زيد
وعن زيد الذي اظن الذباب يطير في الجو فيغضب اباه زيد وان اخبرت عن
زيد بالالف واللام قلت الظان انا الذباب يطير في الجو فيغضب اباه زيد
ولا تخبر في قولك عطف على قوله قل وقوله هو اكرامي زيدا قادما واجب ليس
من قبيل ضربي زيدا قائما لان قادما حال من مفعول اكرامي فهو من تتمة
المبتدا عن ضمير الشأن بان يقول الذي هو اكرامي زيدا قادما واجب هو

فلا يتهم وبهذا امتنع الاخبار عن الضمير الذي يربط الخبر بالمبتداء او الحال بذي الحال او الصفة بالموصوف او الصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه ضمير عايد الى الموصول المصدر به الكلام بقي المستحق له عاريا عما استحقه واجبا في اليه

لئلا يلزم تاخير الممتنع ولا عن الاكرام بان يقول الذي هو هو زيد اقادما فوجب
اكرامي لئلا يلزم اعمال الضمير الذي يقع موقعه اي موقع الاكرام في زيد او لا
عن قادما بان يقول الذي هو اكرامي زيدا هو واجب قادم لئلا يلزم وقوع
الضمير الذي هو موقعه موقع الممتنع عن التوقيف وهو الحال ولا عن الضمير فوا
بان يقول الذي هو اكرامي زيدا قادما واجب هو لئلا يلزم من عود الضمير القائم
مقامه اي مقام الضمير في واجب اذا عاد الى الموصول كما تجب لما تقدم ان عود
الضمير القائم مقام المزحلف واجب ترك ربط الخبر بالمبتداء وتحرير ما ذكر ان هو
هو الضمير المزحلف وقد اقيم مقام آخر استتر في واجب فهذا المستكن ان عاد
الى الموصول كما هو الواجب بقي المبتداء بلا عائد من الخبر وان عاد الى المبتداء
بقي الموصول بلا عايد وهما باطلان واما لان يتقوى اسناد الخبر اليه عطف
على قوله اما لان اصله التقديم قد مر فيما سبق ان المصنف قلد الشيخ في ارجاع الحالات
المقتضية للتقديم الى اصل واحد وقد نبه الشيخ الى وجه رجحان ذلك الارجاع
وان لم يتنبه له من قال اذا كان تقديم المسند اليه مفيدا للتشويق الى الخبر او
اسناده اليه او منبئا عن تعظيمه كما سنذكر كان جعل امثال هذه الحالات
مقتضية للتقديم بلا توسيط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء
على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند على الط
اي يتقوى الاسناد المذكور حال كون الكلام مجريا على ظاهره وهو ان يكون المقدم
كانا مثلا في انا عرفت مبتداء خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتاخير فيتقوى الاسناد
لتكرره واما اذا اعتبر كونه مؤخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص
كما تعرفه في الفن الثالث حيث يصرح بان مثل انا عرفت يجري تارة على ظاهره
وهو ان يكون انا مبتداء وعرفت خبره فلا يفيد الا تقوي الحكم واخرى

على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص واما لان اسم المسند اليه يصلح يعني بالنظر
الى اصل وضعه للتفاؤل او التطير انما زاده على ما في الاصل لان التفاؤل في العرف
مخصوص بالخير والمستعمل في الشر هو التطير وقد جاء في الخبر كان رسول الله عليه
يحب التفاؤل ويكره التطير فتقدمه الى السامع بايراده في مستهل الكلام
ويلزمه تقديمه على المسند ففيه اشارة الى جواب دخل مقدر تقريره ان التفاؤل
والتطير حاصل سواء قدم الاسم الصالح لواحد منهما او اخر فما ذكره لا يصلح
مقتضيا للتقديم ومن لم يتنبه لهذا زعم ان المقتضي له تعجيل المسرة او المساءة
لتسره بالتفاؤل او تسوءه بالتطير مثل ان يقول سعد في الاصل سعد
بن سعد وانما عدل عنه الى ما ذكر تجريدا للمثال عما لا دخل له في المسئلة كيلا يوهم
الامر الفاسد او سفاك فقد احسن في العدول عما في الاصل من العطف
بالواو واما ترك قوله ابن الجراح فقد نبهت على وجهه آنفا في دار فلان
لم يعل في دارك لما مر من ان التجريد مقصود احترازا عن الوهم الفاسد ولان
فيه جمعا بين منشأي التفاؤل فيورث الاشتباه والعلامة السكاكي
لغفوله عن هذا قال في المثال الثاني في دار صديقك فكان قوله في المثال
الاول في دار فلان رمية من غير رام ومن رام توجيهه قائلا وانما قال في المثال
الثاني دار صديقك ليجتمع فيه التطير الحاصل بمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع
اسم المسند اليه فيزداد المساءة لم يكن على بصيرة وكذا لم يصب من قال
انه للاشارة الى ان المراد من السامع اعم من ان يكون هو المخاطب او لانه
لما مر مرارا ان ايثار السامع على المخاطب في بيان الحالات المقتضية كلها
للتعميم المذكور فلا وجه لقصد الاشارة اليه هنا واما لان كونه متصفا بالخبر
اي موصوفية المسند اليه بالمسند يكون هو المطلوب فيكون اهم فيقدم لكونه

اي كون الخبر وصفا له اي للمسند اليه فيه اصلاح لما في الاصل من الخلل فتامل
كما في قولك الزاهد يشرب ويطرب والاعتبار ان المذكوران وان كانا
متلازمين لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف
بالشرب والطرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب والطرب وانهما
هل يقعان وصفين للزاهد ولهذا قال عند السؤال عن حاله فيه تغيير
لما في الاصل الى ما فيه الفصل واما التوهم اي انت انه اي ان المسند اليه لا يزول
عن الخاطر فهو يسبق الى اللسان كقولك وصالك بغيتي ولا يخفى ما في اطلاق
الخاطر واللسان عن قيد الاضافة الى المخاطب من ايهام لطيف يناسب
المقام او انه يستلذ اي بعد ذكره لذيذا فيجري على اللسان مقدما كقولك حبيبي
اشتاقه فهو الى الذكر اقرب اي من ذكر المسند فان من استلذ شيئا قدم ذكره
وكذا ما لا يزال عن الخاطر يقدم في الذكر فما ذكر تعميم للحالين المذكورين واما
لان تقديمه ينبئ عن التعظيم بناء على ان التقديم طريقة للتعظيم ولهذا يقدم
الخبر في مثل قوله عند الملوك مضرة ومنافع تعظيما له لمكان اضافته الى من له
حق التعظيم ومن لم يقف على هذا انعسف في توجيه ما ذكر في الاصل
والمقام يقتضي ذلك وانما ترك لعدم الحاجة الى ذكره بل لا وجه له لايهامه
الاختصاص واما لانه اي لان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص اراد التخصيص
في الثبوت اعني القصر ودعوى اشتراطه بكون الخبر فعلا لا شاهد لها بل
مردودة بتصريحهم بالقصر في قوله عز كلمة هو قائلها وما انت علينا بعزيز كقولك
انا سعيت في حاجتك هذا هو المثال المشهور للتقديم للوجه المذكور
وما ذهب اليه السكاكي انا تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله لا مسند اليه
وفساده ظاهر واما المثال الذي ذكره بقوله كقوله متى تهزز بني قطن

بطرحم

قوله وفساده ظاهر الخ لان تقدم التابع
باقيا على حالة سعة الكلام عام بفعله
احد ولم يصح تحته بهذا الكلام
مباحث انا ما وقت

تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان
ضيف الم بهم خفوف والمراد بهم خفوف والذي ذكره بقوله وقوله
يحسبك في القوم ان يعلموا بانك فيهم غني مضر سيح مليح كلحم الحوار
لا انت خلو ولا انت مر فالثاني منهما لا يصلح مثالا لما ذكر لان الاول منهما
صالح له بناء على ان المعنى انهم يسارعون في خدمة الضيف لا غيرهم فكان
فيه الحصر الاضافي المناسب للمقام ومن لم يتنبه له زعم ان هذا المثال
ايضا غير صالح لما قصد به ولا مساغ لقصد الحصر حقيقيا كان او اضافيا
في جلوس فلهذا اخرجه عن حيز الاستشهاد بتعيين قوله خفوف له
لا يقال مراده من التخصيص في قوله واما لانه يفيد زيادة التخصيص التخصيص
في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لا التخصيص في الثبوت لان التخصيص
بذلك المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديمه مفيدا
لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة اليه بيانية اولا
ثم انه يلزم ان لا يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص الحصري
الذي هو اشهرها ويذكر في تقديم المسند على ما تقف عليه في موضعه ولا وجه
له كما لا يخفى او اشباه ذلك في نسخة المقابلة بالنصب عطفا على التخصيص
وذلك كالقصد من اول الامر الى تحقيره مثل ولد الحجام حضر او الى تعميم مثل
كل احد يحتاج اليك والى الترحم عليه مثل عبدك المسكين جاء وبالجملة تعجيل
المعنى الذي يصلح له الاسم واما جره عطفا على انه يفيد اي واما لاشباه
ما ذكر فخلاف الظاهر لان حقه ان يقول واما لاشباه ذلك **واما الحالة التي
تقتضي تاخيره** اي تاخير المسند اليه عن المسند فهي ان يكون المقام
يقتضي تقديمه لا شك ان ما يقتضي تقديم المسند يقتضي بعينه تاخير المسند

وانما قيل فالثاني منهما لا يصلح
مثالا لما ذكر

قوله وذلك جل ... فان حسن ذلك العكس وان ادعي اللبس و
المذكور ... قال بعد نقله العرضين
انه لا كلام ... والاول اخص منه

اليه وبالعكس ضرورة انهما متلازمان فلهذا احال ههنا تاخير المسند اليه
على ما يقتضي تقديم المسند بقوله كما ترد عليك في الفن الثالث ان شاء الله تعالى
واحال هناك بتاخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه اهم كما مر في الفن الثاني
الا ان ما يقتضي تاخير المسند اليه لا يلزم ان يكون من احوال المسند كما اذا
كان ذلك القصد الى استحقاره واسترذاله او كونه قليل الحضور في الذهن او عدم
الالتفات اليه او كون اسمه مما يتطير به فان واحدا منها ليس من احوال المسند
فلهذا عدل عما في من قوله فهي اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم وكذا
ما يقتضي تاخير المسند لا يلزم ان يكون من وجوه اهمية المسند اليه كما زعم العلامة
السكاكي **واما الحالة المقتضية** لاطلاق المسند اليه وتخصيصه عدل
عن عطفه بالواو الواقع في الاصل لانه خلاف الظاهر وذلك ان المناسب في مقابلة
المتعدد بالمتعدد هو العطف بالواو وارادة معنى الواو من او خلاف الظ
حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص **فانت**
اذا مهرت فيما تقدم المهارة في الشيء الحذق فيه استغنيت عن التعريف والتبيين
فيهما اي في الحالين المذكورين يعني قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه
مختلفة من جملتها الاضافة يقيد بالتوابع لامور تقتضيها فاذا مهرت في ذلك
وتوقفت ان انتفاء ذلك الامور تقتضي اطلاقه امكنك ان تعتبر امثالها في المنكر
بلا احتياج الى تعليم وايضا بعض موجبات التنكير يوجب اطلاق المنكر وفيه نظر
واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه اي حبسه على المسند عدل عن
الضمير الى الظ في هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيهما لكونهما آخر احوال
المسند اليه الجارية على مقتضى الظ على ان اضماره ههنا يوهم رجوعه الى المنكر
فهي ان يكون عند السامع حكم مشوب مخلوط بصواب وخطاء ثم يقل حكما ف

صواب

٧١

صواب وخطاء لينتظم المخلوط في صورة قصر التعيين فانه ليس من قبيل
الحكم على ما سيقف عليه ومن لم يتنبه لهذا زعم ان ذلك لان اعتقاد السامع
ان زيدا متمول وجواد حكم واحد نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين
وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب والآخر خطاء وانت تريد تقرير
صوابه ونفي خطائه الضمير ان للسامع لا للحكم لما عرفت ان المخلوط قد لا يكون
حكما ثم ان ما ذكره في قصر الافراد ظاهر واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد
احدهما مطلقا والخطاء هو التعيين واما قصر التعيين الداخل عنده
في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطاء عدم الترجيح
بينهما ورد بان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطاء لكنه
مردود لان الخطاء ليس من خواص الاحكام بل ينتظم الشك والوهم
كما لا يخفى وقد نبهت فيما سبق ان الخطاء المختلط بالصواب لا يلزم ان
يكون حكما مثل ان يكون عند السامع ان زيدا متمول وجواد فنصب في موقع
الحال من حكم فتقول له زيد متمول لا جواد مرفوع على ان الفاء جواب شرط
محذوف اي **فانت تقول** ولو نصب عطفا على يكون لكان حسنا ليعرف
السامع ان زيدا مقصور على التمول لا يتعداه الى الجواد او نقول ذكر
في الاصل قوله له ولا حاجة الى ذكره لانه مذكور في المعطوف عليه ما زيد
الا متمول وانما زيد متمول اقتصر عن طرق القصر على الثلثة دون الرابع وهو
تقديم المسند على المسند اليه فانه ايضا يفيد القصر المذكور مثل متمول
زيد اي لا جواد وتميمي انا لا قيسي اكتفاء بما يأتي في بحث تقديم المسند
وعليه اي على قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطاء
ورد ما يحكى اي ما يحكي الله عز وجل في حق يوسف عن النسوة المعهودة

عليه السلام

المذكورة في قوله تعالى وقال نسوة في المدينة ان هذا الا ملك كريم
سياقه ما هذا بشرا ولا دخل له في المثال فلهذا لم يذكره مع كونه مذكورا
في الاصل ولما كان الظاهر من كلام العلامة السكاكي ان يكون المثال
كالمثال الثاني اي انه مقصور على الملكية لا يتخطاها الي البشرية وكان الحق خلافه
قال في رده وهو من قبيل قصر القلب حيث قرن فيه ما هو صواب من اعتقاد
السامعين لكون يوسف عليه السلام على احد الوصفين ونفي الخطاء الذي
هو تعيين البشرية لا من قبيل قصر الافراد ولا مما يكون معتقد السامع
ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية وما يحكي عن اليهود
في الاصل في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ولا حاجة اليه
اذ يكفي ان يقول في قوله تعالى قالوا انما نحن مصلحون هذا ظاهر في قصر الافراد
لان نهيهم عن الافساد لا يدل على انهم ليسوا من الاصلاح في شيء ليكون قصر
انفسهم على الاصلاح قصر قلب بل الظاهر من حال الانسان الصلاح والفساد
جميعا فقرروا ما اعتقدوه صوابا وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطاء
وهو الافساد واكتفى ببيان معناه على وجه يدل دلالة ظاهرة حيث قال
اي نحن مقصورون على الصلاح مبناه على ان الاصلاح صلاح لا يتخطى منا
الى سواه اي امر آخر سوي هذا الامر الذي اتى على ما اعتقده السامع
واعلم ان القصر كما يكون للمسند اليه على المسند كما مر بيانه يكون ايضا
للمسند على المسند اليه كما يأتي بيانه في موضعه ثم هو ليس مختصا بهذا
البين اي بين المسندين وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان ما ذكر ههنا من عدم
اختصاص القصر لما بين المسندين وشيوعه فيما بين غيرهما اعلى رتبة مما
تقدم ذكره من جريانه فيما بينهما بل له شيوع فيه وفيما بين الفاعل والمفعول

وما بين المفعولين وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك وله تفريعا من انقسامه
الي الافراد والقلب وتأتيه بطرقه الاربعة واشتراط كل بشروطه واختصاصه
باحكام الي غير ذلك من التفاصيل التي اوردها في فصل القصر فالاولى
ان تفرد الكلام في ذلك فصلا مخصوصا به وتؤخره الى تمام التعرض سواه
في فنوننا هذه ليكون ذلك الفصل بصفة الافراد والتاخير الي
الوقوف عليه اي على القصر او الكلام فيه اقرب من خلافه بان لا يفرد له فصل
او يورد فصله في اثناء مباحث فنون الخبر وذلك لان من يتوجه اليه بقصد
على حدة وفراغ بال واعلم ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من مباحث المسند
اليه هو مقتضى الظاهر اي مقتضى ظاهر الحال ولا ينافي ذلك اي كون جميع تلك
المباحث على مقتضى الظاهر وقوع اسم الاشارة في بعض الامثلة موضع الضمير
لان المنظور فيها جهة مجيئه لكمال العناية لتمييز المسند اليه لا جهة وقوعه
موقع الضمير ومن وهم ان اسم الاشارة هناك في موضعه فقد وهم ثم تخرج
المسند اليه لا على مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير اورد
بعض الصور لاخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى كيفية
سلوك طريقه ولما كان الاخراج المذكور في بعض ما اورده على طريق الالتفات
انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة له شيوع في الكلام
يعم المسند اليه وغيره وله فوائد عامة ولطايف معان يختص بها مواقعه
وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر اعلى رتبة
من اخراجه على مقتضى الظاهر على ما مرت الاشارة اليه في فن الاسناد وذلك
اذا كملت العناية بتمييزه مقتضى الظاهر وهو اذ التقدم ذكر المشار اليه وانما
عدل عنه فاتى باسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه وقد مر فيما تقدم ان العناية

انما تصلح علة اذا كانت عن سبب معتبر عند ارباب ... فلا جرم احتيج
الى تفصيله فشرع فيه بقوله اما لانه اختص بحكم بديع ... و
والشيء الغريب لا يغيب عن الخاطر فهو في حكم ... حاضر دايما
فيعتني بتمييزه ايفاء لحق الحكم المذكور وقيل انما يعتني بتمييزه ليعلم ان هذا
المتميز هو الذي له هذا الحكم العجيب الشأن فعليك بالاختيار ثم الاختبار
كقوله قائله ابن الراوندي كم عاقل عاقل اي كامل في عقله كم للتكثير اعيت
مذاهبه اي اعجزته طرق معاشه فلم يقدر على تحصيل وجه لانتعاشه
وجاهل اي وكم جاهل جاهل وصف للاول كالعاقل اي متناه في الجهل تلقاه
مرزوقا من هنا اخذ لفظه الزنديق المستعمل في اثر الجهل البحت هذا الذي
ترك الاوهام حايرة مقتضى الظاهر هو الذي لانه قد سبق ذكر ما اشير اليه
بهذا وهو كون العاقل ردي الحال والجاهل رخي البال وانما عدل عنه
وذكر باسم الاشارة اعتناء بشأنه لاختصاصه بحكم بديع وهو جعل الاوهام
حايرة والافهام بائرة بصرفه عن الوجه الظاهر الى ما ينبغي ان لا يخطر بالخاطر
من القول بوجود المعين شرير وخير كما هو الظاهر من قوله وصير العالم
النحرير المتقن زنديقا الزنديق معرب زند و زند اسم كتاب المجوس
وتفصيل الكلام يطلب من رسالته المعمولة في بيان ما يتعلق بالزنديق
من الاحكام واما الزنديق بمعنى المبطن للكفر على اصطلاح الفقهاء فلا يناسب
المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام واما لانه قصد التهكم بالسامع قال
العلامة الزمخشري التهكم هو الاستهزاء واصله التهكم مقلوب منه لانه
بجعله كهاما والسخرية منه يقال فلان سخرة يضحك منه الناس قد مر
ان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييزه لا شك ان التهكم بالسامع وكذا النداء

على كمال بلادته او فطانته وادعاء الظهور يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد
واحد منها يؤتى باسم الاشارة اعتناء بشأنه بافادة زيادة التمييز
كما اذا كان السامع فاقد البصر ما كافة او موصولة صلتها الظرف او
لم يكن ثمه مشار اليه عطف على كان اصلا مبالغة في انتفاء المشار اليه بحسب
الحس حتى يكون المبصر هناك فاقد البصر في عدم صلاحية الخطاب بالاشارة
الحسية حتى يتعين قصد التهكم بلا اشتباه او النداء على كمال بلادته عطف على
التهكم بانه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره متعلق بالنداء اي او قصد النداء
على بلادته الكاملة باظهار حاله المذكورة كنى بالنداء باعتبار انه يكون بأعلى
الصوت عن التنبيه الفاحش او على كمال فطانته الفطانة والفطنة
التنبه بشيء قصد تعريفه ويستعمل كثيرا في الرموز والاشارات في الاصل
وبعد غورا دراكه وانما ترك لعدم ظهور مناسبته للمقام كما لا يخفى على ذوي
الافهام بان غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس في الاصل عند غيره ولا
اصل له اذ لا تفاوت بينه وبين غيره في ان حق المحسوس ان يشار اليه
او قصد ادعاء انه ظهر ظهور المحسوس بالبصر عطف على قصد التهكم واعاد
الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه
كقوله تعاللت اي تكلفت اظهار العلة والمرض كي اشجى من شجي بالكسر اي
حزن وما بك علة اي والحال انه ليس بك علة تريدين قتلي في موقع الحال
او الاستيناف او البدل قد ظفرت بذلك استيناف جواب هل ظفرت بهذا
المراد والاشارة الى الفعل المذكور واقع موقع الضمير قصدا الى ادعاء
ظهوره وصيرورته بمنزلة المحسوس بالبصر او ما شاكل مجرور معطوف
على انه اختص او مرفوع معطوف على ادعاء وحقه ان يعطف باو كما في

في قوله او ما يشاكل ذلك مما له دخل في الاعتبار والعلامة السكاكي لم
يحسن في الفرق بين القولين وتخصيص احدهما بقصد التفنن تكلف
بارد كما ان تخصيصه بالتنبيه على عدم منع الجمع تعسف شارد ذلك اي
ذلك المذكور من اسباب كمال العناية والمراد بما شاكله ما يفيده اسم
الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم ويوضع
المضمر موقع المظهر عطف على قوله يوضع اسم الاشارة موضع الضمير
كما اي كوضع فصحاء العرب في قولهم في الاصل كقولهم ولا يخفى ما في البدل من
الفضل ابتداء مصدر لفعل في موقع الحال اي يبتدؤن ابتداء من غير جري
ذكر كالبيان لابتداء حقيقة كان ذلك الجري كما اذا كان مذكورا لفظا او معنى
او حكما كما اذا لم يكن مذكورا لفظا ولا معنى ولكن يوجد قرينة دالة عليه حالية
كانت او مقالية وقد مر بيان هذا في بحث كون المسند اليه مضمرا فتذكر
في الاصل لفظا او قرينة حال ولا يخفى ما فيه من القصور زيد رجلا ونعم رجلا
زيد وبئس رجلا عمرو معمول قولهم مكان رب رجل ونعم الرجل وبئس الرجل
ظرف لقولهم على قول من لا يرى حال من نعم رجلا وبئس رجلا الاصل اي
اصل ما ذكر زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا انما اعتبر هذا القيد لان الضمير
على القول الاخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص لكنه التزام افراده فقيل
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون لان المخصوص متاخر غالبا
فعومل بضميره معاملة الضمير المبهم وقولهم اي وكما في قولهم هو زيد عالم
وهي هند مليحة مكان الشان زيد عالم والقصة هند مليحة فان قيل
كيف صح ان الشان زيد عالم والقصة هند مليحة بدون عايد في الخبر
قلنا من جهة انه في حكم المفرد اي الشان هذا الحكم والقصة هذه

القصة ليتمكن متعلق بيوضع المضمر زيادة تمكن زيد هذا على ما في
الاصل لينتظم مع قوله فضل تمكن في ذهن السامع ما يعقبه الضمير
المستتر كما او البارز للضمير وذلك ان السامع اي تمكن ما يعقبه
في ذهن السامع لاجل انه متى لم يفهم من الضمير معنى حيث وجد
مبهما غير عايد الى مذكور لا حقيقة ولا حكما بقي منتظر العقبى الكلام ماذا
يكون وعلى اي حال يكون فيتمكن المسموع بعده اي بعد الضمير فضل
تمكن في ذهنه لحصوله بعد سبق شوق وتعب طلب بناء على ان
الانسان مجبول على التشوق الى معرفة المبهم وزيادة التلقي لما سبق
اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا اذ لا يعرف
السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة فاين الانتظار وعدم الفهم من
الضمير معنى ومن ثمه قيل ليتمكن متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم
وهي هند مليحة فقط وايد بان في قوله وهو اي قصد التمكن في
ذهن السامع فضل تمكن السر اي السبب الخفي الموعود في
التزام تقديمه اي تقديم ضمير الشان بالاضمار حيث لم يقل في تقديم
ضمير الشان بالاظهار دلالة خفية على ان هذا البيان مختص بضمير
الشان وايضا فيه اشعار بذلك من حيث ان الذي تقدم الوعد
ببيان سره هو السبب في التزام تقديم ضمير الشان ورد بان التمكن
المذكور وما يتفرع عليه في التزام التقديم جائز في كل ضمير بارز فسر
بمظهر فالضمير في تقديمه للضمير الذي وضع موضع المظهر اي مطلقا لكنه
يجب ان يكون بارزا لا مستترا والسر الموجود داخل في السر المذكور
قال الله تعالى قل هو الله الآية وقال فانها لا تعمي الابصار استشهاد

على ان الفايدة هي تمكن ما يعقب الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان
ما يعقبه مما يعتني بشأنه ويراد تمكنه كما في الآيتين حتى لا يصلح
ان يقال هو الذباب يطير وهي النملة تسير او للتفخيم عطف على
معنى قوله ليتمكن اهمل العلامة السكاكي هذا الوجه وحقه ان يذكر
كما لا يخفى كما اي كالوضع في قوله تعالى انا انزلناه اي القرآن في ليلة
القدر وذلك ان في الاضمار من غير ذكر لا حقيقة ولا حكما شهادة له
اي للمضمر بالنباهة المغنية عن التصريح قال الشيخ في دلايل الاعجاز
عند تفصيل ما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء
اقلعي وغيض الماء وقضي الامر واستوت على الجودي من وجوه
البلاغة ثم اضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة
على عظم الشأن كما يوضع المظهر موضع المضمر متعلق بقوله ويوضع المضمر
والمراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالمضمر غير المتكلم لما سيأتي
من قوله ويترك الحكاية الى المظهر ليتمكن في ذهن السامع نفسه اي نفس
المظهر فضل تمكن يعني ان هذا الوضع يفيد تمكن المعنى الذي اريد بالمظهر
في ذهنه بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكن ما يعقبه كما مر
كما اي كوضع الشاعر في قوله ان تسألوا الحق يعطي الحق سائله
فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغايب اذ اصله نعطه ثم
انا كم تمامه على ما سيأتي في المتن والشرح

محقبة تمت الكتاب
بعون الله الملك العزيز
الوهاب